

الدكتور
فخر الدّين قباوة

بحوث ودراسات
في علوم اللغة والأدب

تحليل النَّصّ النَّحويّ

دار الفكر
دمشق - سورية

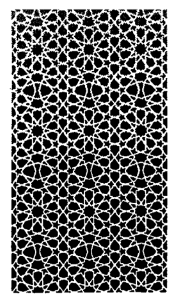
دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

الدكتور فخر الدين قباوة

ولد في حلب سنة ١٩٣٣، ونال فيها الشهادة الثانوية، وأهلية التعليم الابتدائي، مع مزاولته للمهن الحرة. ومن جامعة دمشق حاز الإجازة في علوم العربية، وأهلية التعليم الثانوي، والدبلوم الخاصة في الإدارة والتفتيش التربوي، بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٠. وفيها أعد رسالة للماجستير في التفتيش التربوي. ومنحته جامعة القاهرة درجة الماجستير ثم الدكتوراه في الأدب القديم، سنة ١٩٦٦.

درّس الأدب القديم والنحو العربي ومنهج البحث، في جامعات حلب واللاذقية وبكين وفاس والعين والقصيم، وأشرف على رسائل لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه في الأدب والنحو، وشارك في لجان التحكيم لهما، وفي لجان علمية وثقافية، وندوات ومؤتمرات عربية وإسلامية، وتقويم إنتاج بعض الزملاء وبحوث علمية للمجلات المحكمة، وانتخب عضواً في بعض المجامع العلمية.

أصدر عشرات من الكتب، في الأدب والإعراب والصرف والعروض، وعشرات من المقالات العلمية في الدوريات العربية والإسلامية. وهو أستاذ الأدب القديم والنحو في جامعة حلب، ويعد الآن تحقيق (تفسير الجلالين)، باعتماد نسخ خطية، والمصادر التي اعتمدها الجلالان في تصنيف تفسيرهما، ليكون بين أيدي الناس مضبوطاً وميسراً، مع إلحاق أسباب النزول بمواضعها اللازمة لها، وتوثيق الأخبار، وتقويم الإسرائيليات، وتفصيل للإعراب والصرف ومعاني الأدوات، وتعقب لما وقع للمؤلفَين، من سهو في النقل والتفسير وعلوم العربية، وتلفيق للعبارات والأخبار، واختيار لضعيف الأقوال والتوجيهات.



بسم الله الرحمن الرحيم

تحليل النَّصّ النَّحوي
منهج ونموذج

تحليل النص النحوي: منهج ونموذج/ فخر الدين قباوة. - دمشق:

دار الفكر، (١٩٩٧). - ١٧٢ص، ٢٤سم.

١- ٤١٥ ق ب ا ت ٢- العنوان ٣- قباوة

مكتبة الأسد

ع - ١٣٦٣/ ٩/ ١٩٩٧

الدكتور فخر الدين قباوة

تحليل النَّصّ النَّحْوي

منهج ونموذج

سلسلة البحوث والدراسات
في علوم اللغة والأدب
١

دارُ الفِكْرِ
دمشق - سورية



دارُ الفِكْرِ المُعَاصِر
بيروت - لبنان

الرقم الاصطلاحي: ١٠٥٨,٠١١

الرقم الدولي: ISBN: 1-57547-343-7

الرقم الموضوعي: ٨١١

الموضوع: دراسات أدبية

العنوان: تحليل النص النحوي (منهج ونموذج)

التأليف: د. فخر الدين قباوة

الصف التصويري: دار الفكر - دمشق

التنفيذ الطباعي: المطبعة العلمية - دمشق

عدد الصفحات: ١٧٦ ص

قياس الصفحة: ١٧×٢٥سم

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

دار الفكر بدمشق

برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد

ص.ب: (٩٦٢) دمشق - سورية

برقياً: فكر

فاكس ٢٢٣٩٧١٦

هاتف ٢٢٣٩٧١٧، ٢٢١١١٦٦

http://www.fikr.com/

E-mail: info @fikr.com

الطبعة الأولى

1418هـ = 1997 م

المحتوى

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

المقدمة

بحمد الله نبدأ كل أمر، آملين التيسير والتوفيق والبركة، وبالصلاة على رسوله الكريم، نفتح صدورنا للعمل الكريم، لعل رحمة الرحمن ومحبة الحبيب تكونان لنا، في الدنيا والآخرة، نوراً يهدي إلى الصواب، ويدفع الباطل والضلال عنا، في النوايا والأقوال والأعمال.

وبعد، فقد بدأتُ حياتي العلمية مع الأدب والأدباء، فأمضيت الشطر الكبير منها، أتتبع دواوين الشعر والنثر، دارساً ومدرساً وباحثاً ومؤلفاً، وأنا راض عما تيسر لي من ذلك. ثم كان انعطاف منذ ربع قرن، أدخلني محراب النحاة، فتعرفت ميادين الإعراب والصرف، وما يتعلق بها من المسائل اللغوية المعاصرة، فكدت أشغل عن الأدب والأدباء. ولكن رحمة الله ـ عز وجل ـ حفظت لي السير في السبيلين معاً، على الرغم مما في ذلك، من جهد وتوزع وتدافع، ليصبح بينهما تعاون وتناصر، لخدمة لغة القرآن الكريم.

وقد كان، عن تلك الرحلة المباركة، انهماك بالمؤلفات الثقيلة، تحقيقاً وتأليفاً ودراسة، حتى ظن الناس أنني مغرم مدمن، لايرجى لي شفاء أو انصراف. والحق أنني كنت، في تلك السنوات الغابرة، أنسج عالماً آخر من خيوط لطيفة، تستمد غذاءها من علوم اللغة والأدب، وتنتظر موسم النضج والاكتمال، لتكون بين أيدي القراء، من دارسين وباحثين وعلماء. ولقد آن لذلك الجنى أن يخرج إلى عالم الوجود ـ إن شاء الله ـ في هذه الحلقات المباركة «**سلسلة البحوث والدراسات**».

وهذه الصفحات القادمة هي الحلقة الأولى، تفتح باباً جديداً، في البحث والدراسة والتأليف. فقد لمست فراغاً بين عوالم البحوث، يشغله النص النحوي غفلاً مهجوراً، لم يحاول أحد أن يضع له خطة لتحليله ونقده، على كثرة ما صدر من كتب النحو، والمؤلفات المعنية ببحثه ودراسته. ولذلك رأيتني أشق السبيل، وأرسم النهج المناسب، ثم أعود إليهما بالتعديل والتقويم، فيما يتطلبه العمل التطبيقي، حتى صار بين يديّ بحثاً، عنوانه «**تحليل النص النحوي - منهج ونموذج**».

وكان أن انقسم الموضوع لديّ، في ثلاثة فصول:

أولها منهج التحليل، حيث تعرضت لما في الأدب وغيره، من أساليب التحليل للنصوص، وما كان في التاريخ من لمسات للنص النحوي، والخطوات التي ينبغي للمحلل اتباعها، لتحقيق المراد. وقد تمايزت هذه الخطوات بالوقوف عند العنصر الفكري، لتلمّس هيكل التفكير وتوزيع مواده، ثم عند العنصر التعبيري لتبيّن وسائل الأداء لتلك المواد، في التعبير وخصائصه ومميزاته، وأخيراً عند القيم العلمية والفكرية والمنهجية، التي أبرزتْها مراحل التحليل.

والفصل الثاني جعلته للنص النحوي المختار، فكان بضع صفحات من مستهل «كتاب» سيبويه. ولذا عرّفت بصاحب النص، وبالمصنَّف الذي يحويه، مفصلاً خصائصه المنهجية في التأليف، وعلاقة النص به كخطبة بدائية قاصدة. ويلي ذلك إيراد للبابين اللذين يتضمنهما النص المذكور، مع التوزيع المناسب والضبط والتحقيق والتفسير، مستعيناً بما تيسر لي من مصادر تراثية، لها صلة بكتاب سيبويه.

والفصل الثالث ضم التنفيذ العملي، للفصل الأول من البحث، في ثنايا ما حواه الفصل الثاني من النص النحوي. وهنا رسمت الهيكلَ الفكري للمقدمة، كما وصلت

إلينا من التاريخ، وتوزيعَ المواد بين تأصيل وتفريع، وإجمال وتفصيل، ثم بينت منهجَها المعتمد على ألوان من السماع والقياس، وأساليبَها في الحجاج اللغوي والذهني، وما تميزت به الأحكام في العرض والبيان، وما تبدت به التعريفات من تفاوت في الأداء، وما يمثل ذلك كله من تأسيس للتوجه البصري.

ثم وقفت إزاء الجانب التعبيري، أتلمس طوابعَ الأداء في المحيط النحوي، وأدوات الربط وسمات المفردات والتراكيب، من بساطة وتعقيد، وخصائصَ الاصطلاح العلمي، من بدائية وتداخل وتطويل، وأساليبَ البيان عن ذلك كله، بالوسائل التعليمية خطاباً ومشاركة للقارئ والسامع، وإقحاماً لكل حاضر في صياغة المسائل والحجاج والاستدلال، وصوغ العبارة والأمثلة الواقعية أو المصنوعة.

وتوجت هذا الجهد التحليلي، بتركيب لمواده المنثورة، لتشكل حصيلة تقويمية، تحدد المنزلة العلمية للنص. وهنا سردت ما سجله الدارسون المعاصرون، على مقدمة كتاب سيبويه، من مظاهر سلبية ونقائص منهجية، ثم أتبعت ذلك ما مثّله سيبويه، في تلك الصفحات، من قدرات عقلية وتعبيرية، والتفتّ إلى السلبيات والنقائص المذكورة، أبين وجه الصواب فيها، مع ملاحظة طبيعة اللغة العربية، ومناهج البحث في عهد المؤلف للكتاب، وحقيقة علاقة النص بما بعده من المواد والمسائل.

وقد كان للاتهام بالتوجهات الأجنبية نصيب، في التقويم المنشود، حيث ذكرت أغراض المستشرقين من ذلك، و تقليد المعاصرين العرب لهم، وحققت أن التراث اليوناني لم يُعرف، في ميادين النحو والنحاة، إلاّ أواخر القرن الثالث، وأن المقولات النحوية والأساليب المنهجية عربية خالصة عند سيبويه، ونابعة من ثورة الإسلام الفكرية والعلمية، ومن تعاليمه المبنية على التدبر والاستدلال والتحقيق.

ثم قلبت المجن، فإذا بالرماح موجهات إلى نحور المستشرقين. وذلك فيما استعرضته، من حضور تاريخي لخطبة الكتاب. فبعد أن سردت معالم الآثار لهذه الخطبة، في التراث النحوي وغيره، استعنت بما كان لدى رجال الغرب، من اهتمام بكتاب سيبويه، منذ ثلاثة قرون، وذكرت بعض مظاهر دراستهم له، والسعي لنشره وترجمته قبل أصحاب العربية، وما تركه من توجيه لمناهج علم اللغة المعاصر.

ولذا كانت ثورة الدرس الحديث للغة، في بلاد الغرب، متأثرة بتفكير سيبويه ومنهجه وأساليبه، حتى ظهر تطابق تام بين كثير من ملامح الاتجاهين، في الوصف والتحويل والتوليد وتتبع المقام والمقال. كل ذلك بالأدلة العملية التي تحقق النقل المباشر، وإن شابه ضروب من التزوير والتنصل والالتواء.

وإنني، إذ أقدم هذه الباكورة من «سلسلة البحوث والدراسات»، لأرجو من الله - تعالى - أن يتغمدها بفضله وإحسانه، ليكون فيها استمرار يحقق ما رسمت لها، وتتم خطواتها وافية بالموعود. ولكم أتمنى أن يحظى هذا البحث الجديد، باهتمام الدارسين والمدرسين، ليتلقى التسديد والتنمية والتقويم، ويصبح منهجاً رائقاً وسبيلاً معبدة، للدرس النحوي المعاصر! وما ذلك على الله بعزيز.

حلب، في ١٩٩٥/٧/١١

الدكتور فخر الدين قباوة

تحليل النصّ النحويّ

منهج ونموذج

الفصل الأول

منهج لتحليل النص النحوي

منهج لتحليل النصّ النحويّ

الواقع المشاهد، بالتجربة والملاحظة والاختبار، أن النتاج اللغوي الذي ينجز للآخرين، وتعرض فيه تجربة إنسانية أيّاً كان نوعها، يتناوله التحليل في لحظات صياغته، ويتابعه بتفحص عناصره حروفاً وألفاظاً وتراكيب، ودلالات وإشارات وصوراً وأفكاراً وأخيلة، ليُجري فيه تعديلاً وتقويماً بالحذف والتبديل والإقحام والتقديم والتأخير، حتى يستقيم للغاية المنشودة، والخبرة اللغوية، والمعارف العلمية والثقافية لدى صانعه. وعلى هذا فإن النص الإنشائي يخضع، في مرحلة تكوينه، للتحليل الشخصي ويستجيب لتطلعاته ومقاصده.

تلك هي سنّة الحياة في الإنجازات اللغوية، سواء كانت في العلوم أو الآداب، تُمرّر في قنوات من التحليل والتقويم، وتصدر ملفعة بالفهم والرضا. وبعد هذا تتوالى عليها الأنظار والأفهام والأذواق والمعارف، لتَصبّ ألواناً من القراءة والإدراك والتمثل والتقدير، في مسيرة التاريخ للعلم أو الفن المعروض. وبعض هذه الألوان يقف من النص موقف الدارس المحلل، فيقوم بما نحن في صدده.

تحليل النص الأدبيّ:

ولو استعرضنا زاوية من تاريخ النصوص الشعرية، عند العرب مثلاً، لتلمسنا المعاناة التي كان يستسلم لها عبيد الفن، حين يصوغون البيت أو المقطوعة أو القصيدة. فالشاعر الفحل الذي عُرف مجيداً في الفنون المختلفة يجد، من الانفعال والجهد والنصب، ما

يكون خلع الضرس أهون عليه من إنجاز النص الوجيز. لذا عرف في التاريخ من كان يمضي عاماً أو أكثر، لصياغة القصيدة الفنية الخالدة، أو يتلوى الساعات بعد الساعات فيما يشبه المخاض، ليطلع علينا بالنقيضة الدامغة.

وكل منا يذكر ما كان يستقبل الشعراء في منتديات القوم، من بوادر الرضا والاستحسان، أو التشنيع والتقريع والذم، حين ينشدون تلك النصوص. وفي ذلك، بلا شك، ضروب من التحليل والتقويم والتسديد. كان هذا في الجاهلية كثير منه، ولم يصل إلينا إلاّ بعضه مغلفاً بالتزيد والافتعال والاختلاق. ولو جاءنا ما كان بالفعل لحصلنا على رصيد وافر من وعي الأفراد والجماعات آنذاك. حسبنا أن هذا كان، وفيه دلالة تاريخية على قدرات من التحليل، والاحتكام إلى موروث فنون الكلام والتجارب الأدبية الخالصة.

وفي سبيل ذلك التحليل القديم، كانت تصدر عبارات موجزة، تفسر بعض الإشارت الفنية البعيدة، أو الوقائع التاريخية التي تلامسها، أو التجارب المغرقة في الخصوصية. ثم جاءت رسالة الإسلام الحنيف، وشاعت في النفوس رغبات العلم والتعليم والتعلم، والبحث عن الحقائق بأساليب الاستدلال القرآنية والنبوية، وتوزع المسلمون في رمز تتدارس نتاج الماضي والحاضر لبناء المستقبل، فتكاثرت الأنظار التحليلية على الشعر، وصارت لها أساطين تتصدر المجالس، وتعالج النصوص بالتفسير والتوجيه والتقويم.

وقد توالت تلك المشاهد في عالم العروبة الخالصة، ثم شارك فيها عديد من الموالي المتقنين للعربية، حتى صارت ميداناً للدرس الأدبي المنظم، يصدر نتاجه في كتيبات أو مصنفات، تكاثرت وتضاعفت. فإذا نحن إزاء شروح متوالية للنصوص الشعرية، في

دواوين أو اختيارات أو مجموعات قبلية. وكان عن ذلك شيوخ وتلاميذ ومريدون، مثلوا طبقات علمية صاعدة في التاريخ الأدبي، وتميزوا في اتجاهات قريبة من الوضوح، تنصرف إلى زوايا التاريخ أو اللغة أو النحو أو البلاغة أو النقد الفني. وفي أواخر القرن الخامس، قام أبو زكريّاء عليّ بن يحيى الخطيب التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢، بجمع شتات تلك الاتجاهات في منهج تكاملي قاصد [1]، تأثره العلماء بعد، وكانوا لمنهجه مظاهرين بالتنفيذ والتطوير والتلوين.

وها نحن أولاء الآن نجد التوجهات إلى تحليل النصوص الأدبية، تتلون بما يجدّ في الساحات الفنية والثقافية والعلمية والاجتماعية، لتكون صور من القراءات للشعر، تذهب فيه مذاهب شتى، تناسب التطلعات والصبوات والمنازع. فقد كنا منذ عقود قليلة نشهد أسلوباً واحداً مقنناً، يركبه جميع الدارسين والباحثين والمدرسين، ويتفننون في عرضه وتطبيقه وتزويده بالنسغ المجدد للبقاء. ولكن موجات الغزو الثقافي هزت تلك الصورة المثلى، وألقت عليها مسؤولية التهافت الأدبي، ورمت في السبل إشعاعات متنوعة، من التوجه النفسي والاجتماعي والسياسي والمذهبي، في قراءة النص وفهمه وتحليل مظاهره وخفاياه، فكان منها الناضج الواعي، والمستغرق في الأوهام، والرجراج بين بين.

وشبيه بهذا ماتلمسه في التاريخ، من تناول للنصوص الشرعية واللغوية، والفلسفية والتاريخية والنقدية والبلاغية، في سبيل تحليلها ودراسة مكوناتها ومصادرها وآثارها في العلم والعلماء. فقد مر هذا التناول بمراحل مختلفة، كونت لكل منها أساليب، تناسب البيئة الثقافية والجهود المتراكمة، من أساطين البحث والتقويم والتنظير والتطبيق. وهي الآن تمر بتجارب متنوعة لتأخذ الشكل العلمي الناضج.

(١) منهج التبريزي في شروحه ص ٣٣ - ١٥٣.

بين كلام العرب والنصّ النحويّ:

لا بد لنا، قبل الشروع في بسط الأصول النظرية والخطوات العلمية، من تعرف المادة التي هي مجال ذلك. فالنص النحوي الذي نحن في صدد تحليله هو تعبير الباحث النحوي بأداء مقروء، عن دراسته للمواد اللغوية الناجزة، بعد أن استقرى عناصرها المكونة، وعرضها على التحليل والتركيب، واستنبط منها الأحكام والأصول الضابطة، للسلوك الغالب أو المتميز بالانحراف، مستعيناً بالأدلة والأمثلة المطردة. إنه ماأنجزه العالم النحوي من كتابة، لتقعيد الأحكام اللغوية التي تحدد وظائف المفردات والجمل، وتبين معانيها النحوية، وتعيّن علاقات بعضها ببعض، من خلال الصيغة والنمط والصوت.

إنه إنجاز شخصي يمثل فكر الباحث وثقافته واستنباطه للأحكام، واستدلاله عليها بأساليبه المنهجية، وأدائه اللغوي الخاص به. فهو مغاير تماماً للنص اللغوي، وبخلافه أيضاً يحتمل الصواب والإحالة، والاستيعاب والقصور، والدقة والهلامية، والعمق والسطحية، والوضوح والغموض، والصفاء والتخليط. فالفرق كبير بين النصين اللغوي والنحوي، بل ربما كان في الأول مالايعرفه صاحب اللغة التي يدرسها النحاة.

فلو طرحت على الأعرابي الفصيح بعض مصطلحات النحويين لرأيت منه جهلاً مطبقاً بما يريدون. فهو يدرك من «النصب بنزع الخافض» أن شيئاً كان مضغوطاً منخفضاً، رفعتَ عنه ما يخفضه إلى أسفل، فانتصب أي: ارتفع إلى أعلى. أما نحو: القلب المكاني، والخبر المقدر، والنائب عن الظرف، والمفعول المطلق، والمفعول معه، وحرف الجر الزائد أو الشبيه به، وشبه الجملة، وتعلق الجار والمجرور . . . فقد لا يستطيع إدراك دلالة له أصلاً. ولسوف يرى، على سبيل المثال، في «الفعل الجامد» إحالة وفساداً في التعبير، لأن الفعل حركة ونشاط يتعذر وصفه بالجمود. بلهَ أن تحدّثه بتعلق الجار

والمجرور، وخبر «كان» المحذوف، والضمير المنفصل أو المتصل، والفعل الرباعي المجرد أو المزيد، وجمع المذكر السالم، والملحق بالمثنى، والتقاء الساكنين، والإمالة، وإدغام المتماثلين أو المتقاربين. .

وهذا أبو الفتح بن جنّي، يسأل أحد الأعراب عن تصغير حُبارَى، فيجيبه: حُبرور. ذلك لأن الحبرور في اللغة هو فرخ الحبارى. أما التصغير الصرفي «حُبَيِّر أو حُبَيرَى» فهو مما لم يخطر ببال هذا المسؤول. ولما سأله: كيف تجمع محرَنجماً؟ أجاب: فرّقه حتى أجمعه. إذ المعنى الدلالي للمحرنجم هو المجتمع، ولا يمكن أن يجمع إلاّ بعد أن يفرَّق.[1] قال ابن جني: كان غرضي من ذلك أن أعلم ما يقوله. أيُكسِّرُ فيقول: حَراجِمُ، أم يصحّح فيقول: مُحرَنجِمات؟ فذهب هو مذهباً غير ذَين.

وحكى الأخفش أن أعرابياً سئل أن ينشد قصيدة على الدال، فقال: وما الدال؟ وحُكِيَ عن أبي حيّة النُّمَيريّ الشاعر الأموي أنه سئل أيضاً أن ينشد قصيدة على الكاف، فقال:

كَفَى بالنّأيِ، من أسماءَ، كافِ   ولَيسَ لِسُقمِها، إذ طالَ، شافِي[2]

وقيل لأحد الأعراب: أتَهمزُ إسرائيلَ؟ فقال: إنّي إذاً لَرَجلُ سَوءٍ. وإنما قال ذلك، لأنه لم يفهم من الهمز إلاّ الضغط والعصر، ومحال أن يجترئ على ذلك في حق يعقوب - عليه السلام - الذي عرف باسم إسرائيل. أما تحقيق الهمزة الثانية من الكلمة، دون إبدالها ياء، أو حذفها للتخفيف، فأمر لم يفطن له الأعرابي. وقيل لآخر: أتجرُّ فلسطينَ؟ فقال: إنّي إذاً لقويّ. وسُمع بعض فصحاء العرب ينشد:

---

(١) إرشاد الأريب ٥: ٢٨.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ص٣٥. والبيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص١٤٢.

☆ نَحنُ بَني عَلقَمَةَ الأخيارا ☆

فقيل له: لِمَ نصبتَ «بني»؟ فقال: وما نصبتُه؟ (١)

فلا غرو، والحالة هذه، أن يكون خلاف واضح بين مقولات النحاة وتعبير الأعراب، حتى اتهم أحد الفصحاء النحويين بأنهم يتشدقون في كلامهم، ويتكلفونه دون بيان:

ولَستُ بِنَحويٍّ، يَلُوكُ لِسانَهُ ولكِنْ سَليقِيٌّ، يَقُولُ، فيُعرِبُ (٢)

وجعلهم عمار الكلبي من الأعاجم الدخلاء على العربية، يتحكمون في مسيرتها وأصحابها الأقحاح، فقال: (٣)

ماذا لَقِينا، مِنَ المُستَعرِبِينَ، ومن قياسِ نَحوِهِم، هذا الّذي ابتَدَعُوا؟
إنْ قُلتُ قافِيةً، بِكراً، يَكُونُ بِها بَيتٌ، خلافُ الّذي قاسُوهُ، أو ذَرَعُوا
قالُوا: لَحَنتَ، وهذا لَيسَ مُنتَصِباً وذاكَ خَفضٌ، وهذا لَيسَ يَرتَفِعُ
كَم بَينَ قَومٍ، قَدِ احتالُوا لِمَنطِقِهِم، وبَينَ قَومٍ، عَلَى إعرابِهِم طُبِعُوا!

وكأن أحد الفصحاء ذاك قد جالسَ النحاةَ، وحاول الاستفادة من أساليبهم في الدرس اللغوي، كما جرى لأبي مسلم. فقد نظر هذا في النحو، وتابع بعض مسائله بإعجاب، ثم صدمته مسالكهم الدقيقة في مسائل التمرين الصرفية، كقول معاذ الهرّاء لأحد معاصريه: كيف تصوغ من ﴿ تَؤُزُّهُم أزّاً ﴾[سورة مريم: ١٩/ ٨٣] على وزن «يافاعِلُ

(١) الصاحبي ص٣٥ والبيان والتبيين ٢ : ٢٢٠ وعيون الأخبار ٢ : ١٥٧.
(٢) التصريح على التوضيح ٢ : ٣٣١.
(٣) الخصائص ١ : ٢٣٩ - ٢٣٤٠.

افعَلْ»؟ وصلْها بـ«يافاعلُ افعَلْ» من ﴿وإذا المَوؤُودةُ سُئلَتْ﴾ [سورة التكوير: ٨١/ ٨]. فأجابه المسؤول إلى صياغة ما طلب، بألفاظ مصنوعة خاوية من الدلالة، وليس لها من العربية نصيب. فما كان من أبي مسلم إلاّ أن وصم النحاة بالخروج على أساليب العروبة، وتقليد الأعاجم من البشر والحيوانات: (١)

قَد كانَ أخذُهُمُ، في النَّحوِ، يُعجِبُني ... حتّى تَعاطَوا كَلامَ الزَّنجِ، والرُّومِ
لَمّا سَمِعتُ كَلاماً، لَستُ أفهَمُهُ، ... كأنَّهُ زَجَلُ الغِربانِ، والبُومِ
تَرَكتُ نَحوَهُمُ، واللهُ يَعصِمُني ... مِنَ التَّقَحُّمِ، في تِلكَ الجَراثِيمِ (٢)

بل إن أحد الأعراب اتهم أبا حاتم السجستاني بالزندقة، وقراءة القرآن على صياح الديك، حين سمعه يُصرّف الفعل في المسجد، من قوله تعالى: ﴿قُوا أنفُسَكُم﴾ [سورة التحريم: ٦٦/٦]، بقوله: قِ، قِيا، قُوا. لذلك شكاه إلى صاحب الشرطة، وسبب له التعنيف والتوبيخ(٣). وعندما سأل الأخفش أعرابياً عما يسمع منه، قال: أراكم تتكلمون بكلامنا، في كلامنا، بما ليس من كلامنا(٤).

بوادر التحليل وتاريخه:

لقد رأيتَ في هذه الوقائع اللغوية، على ندارتها، الشقة البعيدة بين مقاصد النحاة وأفهام الأعراب. ونحن سيكون مدار تحليلنا على كلام النحويين، بعيداً من المادة اللغوية التي هي عمدتهم في البحث والتقعيد.

---

(١) مجالس العلماء ص١٩٠-١٩١ وطبقات النحويين واللغويين ص١٣٦ وإنباه الرواة ٣: ٢٩٢. وانظر ابن عصفور والتصريف ص ٢٣ - ٢٧.

(٢) التقحم: الارتماء في الشدائد عنوة. والجراثيم: جمع جُرثومة. وهي التراب الذي تسفيه الريح.

(٣) بغية الوعاة ١: ٦٠٦.

(٤) الإمتاع والمؤانسة ٢: ١٣٩-١٤٠.

وقد كان في تاريخ النحو بوادر للتحليل سطحية، رافقت تطور التصنيف فيه. وأول ما وصل إلينا علمه العنايةُ الفائقة التي حظي بها كتاب سيبويه في حياة صاحبه. قال الأخفش الأوسط: «كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ، وهو يرى أني أعلم منه، وكان أعلم مني»[1]. ثم قام هذا الأخفش بشرح عبارات من الكتاب، في تعليقات طفيفة، نقل التاريخ بعضها، وتابع العلماء تلك الخطوات، في شروح وتعليقات وتعقبات ورد على التعقبات، ملأت عشرات المصنفات والقرون التالية لسيبويه،[2] وجاء في طياتها شذرات من التحليل البدائية.

وكذلك تناول العلماء كتب من خلف سيبويه، كالمبرد وابن السراج والزجاجي والفارسي وابن جني، من البصريين، والزمخشري من البغداديين. إلاّ أن هذا التناول لم يكن في غزارة تلك المتابعة، ولا في دقتها وشمولها. وقبل الزمخشري جدّ في تاريخ النحو عهد المتون، على أيدي نحو ابن بابشاذ والخطيب التبريزي، ثم اتسعت هذه الظاهرة في نتاج الجُزولي وأبناء الحاجب ومالك وهشام وآجُرُّوم، ورافق ذلك المنظوماتُ النحوية في عهد أبناء معط وعصفور ومالك، وغيرهم من المتأخرين.

ولذا صارت هذه المتون والمنظومات ميداناً للتصنيف، بالشرح والتفسير والتوجيه والنقد والتقويم. وبني على كثير من تلك المصنفات حواش تتعرض لجوانب من التحليل، وعلى الحواشي تقريرات، تتعقب وتوجه وتعرض المذاهب والآراء الدقيقة. فإذا بالدارس النحوي يستغرق مستويات متوالية، من التوسع والاستطراد والتكثر، مما بسط صوراً غفيرة من عناصر التحليل والعرض المديد. على أن هذه الصور كانت متناثرة

---

(١) المعارف ص٥٤٦ ومراتب النحويين ص٦٩.

(٢) انظر الكتاب ١ : ٣٥ - ٤١ من مقدمة المحقق لمطبوعة دار القلم.

موزعة، تشكل في مجموعها بعض التحليل، ولكنها لاتتوفر في كتاب، ولايمثلها نهج واضح القسمات متّبَع بالتزام، وكامل الخطوات والمقاصد.

ثم ظهرت الدراسات المعاصرة للنحو العربي، فشارك بعض الزملاء في ميدان التحليل أيضاً، بإصدار نصوص نحوية تمثل عصوراً مختلفة ومصادر شتى، [١] وباشروا تحليلها في قاعات الجامعات والمعاهد، بأساليب شخصية لم يحددوا لنا سماتها ونتائجها في كتاب أو مقال. وفي أواخر الستينات اخترت نصوصاً من الخصائص والإنصاف، مادة للدراسة التحليلية[٢]، أتبعتها بنماذج نحوية من كتب القدماء والمتأخرين.[٣] وكانت مسيرتي في ذلك شبيهة بما ذكرته عن المعاصرين، من التوزع والتجزؤ والتعميم.

خُطّة المنهج:

على أنني شعرت، منذ بضع عشرة سنة، بحاجة ملحة إلى منهج لتحليل النصوص النحوية، يكون فيه الوضوح والدقة والاستيفاء، لأضعه بين أيدي الباحثين والدارسين، لعلهم يقوّمون مافيه، ويغذونه بالتعديل والإغناء، حتى يأخذ الشكل الموضوعي السديد. وقد رأيت أن يكون المراد بتحليل النص «تحديد عناصره المكونة له، ودراستها لبيان السمات الفكرية والتعبيرية، وتحديد القيم العلمية والمنهجية والتاريخية لها، بالأدلة والأمثلة الكافية».

ولم أكتف بالتنظير، في هذا المجال. إنما باشرت التطبيق والتنفيذ، مع التعديل والترميم، حتى وصلت به إلى هذا الشكل النموذجي المقترح. فقد أجريته على بعض

(١) من ذلك: نصوص في النحو العربي، ودروس في كتب النحو.

(٢) أبواب ومسائل من الخصائص والإنصاف ص ٥-١٩٥.

(٣) نصوص نحوية ص ١١-٤٣٢.

النصوص، في قاعات الدراسة العليا من المشرق العربي ومغربه، وكلفت بشيء منه بعض الطلاب الباحثين، ليكون تحت الاختبار والتقويم، فكان له ماترى من الحدود والجوانب الأساسية والفرعية. فعسى أن يكون لك يد في صقله ليأخذ صورته النهائية العملية، وفي تنفيذه وشيوعته بين صفوف الدراسين والمدرسين للنصوص النحوية.

فأول هذه الخطة هو التعريف بصاحب النص، تعريفاً تترجم له فيه، لتبين الحقبة الزمنية التي عاش فيها، والبيئتين الاجتماعية والثقافية اللتين ترعرع في أحضانهما، والطوابع العامة والخاصة التي تسود الحقبة والبيئتين، لترصد الآثار المختلفة في شخصيته وتوجهاته ومصادره. ويلي ذلك في الترجمة بسط لمراحل حياته العلمية، والميادين التي استغرق فيها أو لمسها بتناول واطلاع، ولأشهر شيوخه ومطالعاته وتلامذته وآثاره العلمية، لتحدد القيمة التاريخية له في الموضوع االذي تعرض له، والإطار الحضاري الذي صدر عنه في ذلك.

ثم يلي الترجمة المذكورة تعريف بالكتاب الذي اختير منه النص، تعريفاً يصف الموضوع والمحتوى كماً وكيفاً، ويذكر أهم خصائصه في البحث والتصنيف، وآثاره في تاريخ العلم والمعرفة، لتبيين قيمته العلمية ومنزلته من التاريخ. ومن ثَم تحدد المكان المحيط بالنص في الكتاب، وتوضح صلته بالموضوع، وخدمته لما قبله وما بعده منه. وبذلك تكون قد وضعت الأطر التاريخية المضيئة للسبيل العملي.

تلك هي الخطوة الثانية. أما الخطوة الثالثة فتقوم على القراءة مرات للنص، للتمكن من إجراء التحليل. وهنا يحسن بنا الإشارة إلى ماللقراءات من مستويات، تكون قبل عملنا هذا. فقد تبين لي أن القراءات للنصوص تتوزع في مستويات متوالية، في الحدة والنشاط والوسائل والغايات. وهي مايلي: مستوى الأداء الصوتي، ومستوى الحفظ،

ومستوى الفهم، ومستوى التقويم، ومستوى البحث، ومستوى التحقيق، ومستوى التوجيه، ثم المستوى الذي نحن بصدده، وهو يضم في جعبته المستويات السبعة التي قبله، ويضيف إليها وسائله الخاصة به.

ذلك لأنه قراءات متتابعة متأنية، تتلمس دقائق النص ودفائنه وخفاياه، لتحلل البنى السطحية وتنفذ منها إلى البنى العميقة، وتميز الظواهر الأصلية وما تفرع عنها من الاستطالات، وترصد المعاني الظاهرة المسيطرة، والإشارات الإيمائية الدفنى المعززة للأفكار الأساسية.

إن قراءتنا هذه تتقرى دلالات المفردات المعجمية والمجازية والاصطلاحية العامة والخاصة، ومضامين التراكيب والعبارات الظاهرة والبعيدة، والمقاصد المركزية والجانبية، بغية أن تحيط بامتداد تموجات النص، وتسبر أعماقه العلمية والعملية، وتكتشف أبعاد التفكير والتعبير والتصوير لواقع المادة المدروسة، وتربط الأحكام والضوابط بالبيئة اللغوية والاجتماعية والفكرية والدينية والاقتصادية والسياسية . . .

وبهذا تتمثل ظلال المرامي وحقائقها، وتتضح طوابع الأفكار المطروحة، وآثار الثقافات العامة والخاصة، وتتميز الجهود الشخصية للمؤلف عن سيطرة المعلومات الرائجة المستبدة، وتبرز أساليبه الفريدة التي بسط بها، وقرّر وقوّم واستدلّ ونظّر ومثّل، وتتجلى قيم العلم والبحث والأداء للنص المستهدف.

ولا شك أن هذه القراءة المتأنية الواعية المستقصية، التي تعددت مراميها واستوعبت الجزئيات المكونة للنص، تستطيع أن تقدم للقارئ صورة واضحة عنه، ليصوغها في فقر موجزة، تعبر عن المعاني المطروحة، وتضع أمام المحلل خلاصة وافية للعمل الناجح في إجراء التحليل. ولذا فإن عليه أن يؤدي تلك الخلاصة بتعبير شخصي واضح، يهيئ

الفكر للعمل القويم. ومن ثَم تبدأ مراحل التحليل العملية للنص، فيقف الدارس منه إزاء:

١ـ العنصر الفكري:

والمراد بهذا العنصر ما يتضمنه النص من معلومات، أراد المؤلف أن يبسطها ويزود بها العلماء والدراسين والباحثين. ومهمة المحلل هنا أن يرسم الهيكل العام، أو المخطط النهائي الذي جاء به النص، وقد غابت فيه معالم الإجراءات المتوالية للتعديل والتقويم والإصلاح. فلا شك أن المؤلف أعاد النظر مراراً، كما ذكرنا من قبل، محللاً وناقداً ومقوماً، ليعطي الفكرة شكلها النهائي المعروض. ونحن إنما نقف أمام هذا الشكل الواقعي، بعيداً عن التصورات المفترضة لمراحل التأليف والإنجاز.

ومن رسم الهيكل العام، يتطلع المحلل إلى سياق النص في مصدره من الكتاب، ليحدد موقعه من الموضوع العام، وصلته بما قبله وما بعده من المعلومات، ويبين وظيفته المقصودة، وخدمته لتلك الوظيفة ولما حوله، وارتباطه العضوي بالساحة الموضوعية المؤداة، ونجاحه في مهمته التي أوقعته في ذلك السياق.

ثم يميز الموضوعات الرئيسية في النص، وما تفرع عنها وعن فروعها أيضاً، ليظهر تناسق التفكير والعطاء، بما فيهما من إجمال وتفصيل، وتقعيد وتفسير، وتنظير وتمثيل، وتساوق في التسلسل والارتباط، وتوزع منطقي أو اعتباطي، وأشكال الترابط بين الكليات والجزئيات، ونماذج التواصل بين الأصول والفروع. وبذلك يتمكن المحلل من وصف طوابع التفكير والعطاء، وبيان ما فيهما من وضوح أو غموض، ودقة أو جلاء، وتعقيد أو بساطة، وتعميم أو تخصيص...

وينبني على هذا كله أن يكتشف المحلل نهج المؤلف، في دراسته للغة المقصودة، وأساليبه في تلك الدراسة، فيحدد ضروب الاستقراء المستخدمة، وصور القياس المعتمدة، وألوان السماع المتناثرة، وأشكال الإجماع اللغوية والمذهبية. ثم يتتبع نماذج الاستدلال الظاهرة والخفية، من استقراء أو استنباط، واعتماد على الأحكام أو المادة اللغوية، وأنواع إيراد الاستدلالات في حيز التمهيد لها والاستنتاج منها، ومصادر الأدلة المعتمدة من نصوص قرآنية وحديثية ونثرية وشعرية . . .

والأحكام المعتمدة والمستنتجة تعرض من زاوية الدراسة، ليتبين أنها من الحقائق المقررة أو الافتراضات الظنية، ومن النتائج الواقعية للغة أو التصورات المنطقية الفلسفية، ومن المعطيات الوصفية أو المسلمات المعيارية. ويفصّل ما يحيط تلك الأحكام، من تفسير وتوضيح بالأمثلة الكافية، وتعليل لسلوك المادة اللغوية فيها، وطبيعة هذا التعليل، إن كانت إيجابية أو سلبية، وجلية أو معقدة.

وكذلك يكون نصيب التعريفات الواردة، ليتضح ما فيها من الخصائص والسمات، وما هي عليه من الأنواع المتداولة، كالحد والرسم والوصف والتمثيل، وما فيها من دلالة على المقاصد أو بعد وغموض، وموافقة لأصول الاشتقاق والصياغة، وبساطة وتعقيد وتركيب، ونجاح في الوظيفة المهيأة لها، واستمداد من القديم أو الجهد الشخصي.

وتعرض ألوان التمثيل في النص، وما تتسم به تلك الأدلة الموظفة للنتائج والأحكام والضوابط، من تنويع بين الشواهد والأمثلة الأصلية، ومسموعات من مختلف القبائل واللهجات، ومصنوعات من المفردات والتراكيب والأشعار، وتعدد كاف لتحقيق النتائج المطلوبة، وتسلسل من البساطة إلى التعقيد، وأمانة في النقل والأداء.

ويختم هذا التحليل للعنصر الفكري، بجمع المعلومات الوافية، لتحديد اتجاه المؤلف في كتابته وبحثه، كأن يكون من الرواد أو المريدين، والمجددين أو المقلدين، والملتزمين أو المولّدين، ثم تعيين مدرسته التي ينتمي إليها ويتابعها، وما قدم من خدمة لمسيرة تلك المدرسة، وماخرج فيه عليها من تأصيل أو تفريع، وأساليب شخصية في البحث والمعالجة والعرض والإنجاز.

٢ ـ العنصر التعبيري:

والمراد بهذا العنصر وسائل الأداء اللغوية التي ثبّتَ بها المؤلف مقاصده، حين وضع النص بما فيه، من أصول وقواعد وضوابط، وحجج وأدلة وشواهد وأمثلة، وتفسير وتعليل وتقويم. وهنا يتفحص المحلل مكونات التعبير، من مفردات وجمل وتراكيب ومصطلحات وأساليب، ليصف قوامها وخصائصها، وخدمتها للمضامين المطروحة، وما تمثل من القدرات والكفايات، في البحث والأداء والتأليف.

فالمفردات المستخدمة في النص تمثل المعجم اللغوي الذي يتحرك المؤلف في جنباته، ليتناول مايؤدي وظائف مقاصده، وتبرز خبرته في اختياريه الإرادي وغير الإرادي لتلك الألفاظ، ومقدار صلتها بمقتضيات الموضوع الذي يطرق، وحسن توظيفها في الدلالات والمواقع والعلاقات المعبرة عما في نفسه، من المرامي والأبعاد والإشارات ودقائق المعرفة. فيستطيع المحلل وصف ما فيها، من الفصاحة والصحة والنجاح في التعبير، والدقة في العطاء.

والتراكيب من تلك الألفاظ تشكل قدرة المؤلف، على تطويع الجزئيات المتناثرة، لتتوضع في زمر متعاطفة متعاونة متواصلة، تثبت المعلومات المعروضة، بعد أن كانت

أفكاراً مجردة بعيدة عن الاقتناص والاجتلاء، عسيرة على الترويض والتقرير والتحرير والتـواصل والالتـزام. وفي جنبـاتهـا يتلمس المحلل سـمـات الوضـوح والإصـابة للغـرض، والإنجاز القويم في التوارد والتغطية للأحياز الحركية والذهنية، لدى القارئ المفكر فيما يتلقاه ويعيه، كما يتلمس درجات الاستقامة في التواصل، والسلامة من آفات الركة والعسر والانطواء والتعمية.

وفي تلك الجنبات يضع يده على الروابط بين الجمل والتراكيب، لتتكون العبارات والفقر ومواد الصفحات، فيبدو ما يسود ذلك من التساوق والوحدة العضوية، واليسر في الاستعراض والمسيرة، والتلوين في أشكال التركيب وعلاقاته، والكفاية في العطاء والغَناء. ومن ثَم تتجلى صور التكثر والاستطراد والتعقيد والتكرار، وما يسود النص من تصرف، في التقديم والتأخير والحذف والإضمار، وتعقيد للسياق، يؤدي إلى عسر التناول والإدراك.

ويضع يده أيضاً على أساليب التعبير، فيبدو ما فيها من تقرير أو مشاركة للقارئ في مراحل البحث، وإثارة للمعارف التي تخدم الموضوع، بالإنشائية المحرضة على التفكير والتفحص والتقويم. ومن خلال ذلك نتعرف الغايات التي وضع النص لها: أهي استنباط الأحكام أم تفسيرها، أم التنظير لها والتمثيل بغية التثبيت، أم التعليل لمسار المنجز في خطها المرسوم؟ وهي التقنين الحتمي الملزم، أم الدراسة المتطلعة إلى البحث والحقائق، أم التعليم للمخاطب وتكوين المهارات اللغوية العملية؟

وللمصطلحات حضور كبير في هذا المجال، لابد أن يقف منها المحلل وقفة متلبثة، مدققة مفصلة مستوعبة. ذلك لأن العلم أو الفن، أيّةً كانت طبيعته أو نزعته أو سبله، لا يروي غلته منابع الثروة الوضعية اللغوية، وإنما يستمد منها ومن منابع الصياغات

الاصطلاحية الدائبة، ليملأ الأحياز الجديدة التي تولدها ميادينه ومفاهيمه ومعلوماته المستحدثة. ولذا فإن الدراسة التحليلية للنص تقتضي رصد ذاك الزاد الاصطلاحي فيه، وتفحصه بعناية وتحسس، لتعرّف مدى سيطرته على الموضوع، وتمكنه من أداء واجبه المعهود إليه، ومطابقته للدلالات المنوطة به، وصدقه ووفائه للمفاهيم ودقائق المرامي البعيدة المنال.

وعلى هذا يُنظر إلى المعجم الاصطلاحي المنثور، من زواياه المختلفة، لبيان خصائصه وسماته العلمية والعملية. فتُرصد أنماط المصطلحات في صيغتها المستعملة، من بساطة وتركيب وتعقيد، وانتساب إلى المصادر أو المشتقات أو الأعيان أو الأفعال، وتصرّف في قوالب التعبير اللغوي المطاوع للمادة والأصول، وسيرورة مع القوانين الضابطة للأنماط الفصيحة السائدة، واستمداد من إيحاءات الدلالة المهيمنة على جذور الكلم، و تحصن بالوضوح والدقة والتميز والصفاء، والتزام للصيغة الواحدة للدلالة المحددة لها، أو تقلب بين الأنماط المختلفة للمعنى الواحد، واستعمال اعتباطي للاصطلاح الواحد في مرام متعددة، وتلوين للصيغ بأنواع التركيب الإسنادي والإضافي والوصفي..

ويتلمس المحلل فيها أيضاً المشارب الغالبة عليها، من طوابع العلمية المجردة المغرقة، ومشارب الفلسفة العقلية، والمصادر التي تولدت عنها وامتصت منها دلالاتها وأنماطها الحاضرة. فقد تكون سليلة انتماء لغوي أصيل، انحدرت عنه بقوالب الجنسية العربية الخالصة، أو نتاج تهجين في التوليد والصياغة والاستعمال، أو خليطاً من الأصيل والدخيل والمولد تعريباً وترجمة، أو اجتراراً نتناً من الطلاسم والمعميات، غريبة الوجه واليد واللسان. وقد تكون راسخة الجذور في الاستعمال العلمي، توارثتها الأجيال، فانطبعت دلالاتها وأشكالها، في الضمير والتعبير والتراث النحوي.

٣ـ الحصيلة التقويمية :

المقصود بهذه الحصيلة جمع النتائج المحصلة من العنصرين الماضيين، وإعادة النظر في النص مراراً، لبيان القيمة العلمية له. فلا شك أن المراحل المتقدمة من التحليل نثرت كثيراً من الشذرات، تمثل صوراً جزئية للخدمات التي سعى المؤلف في تحقيقها للغة المدروسة، وتبسط نماذج صادقة لما وصل إليه من تلك الخدمات. والمحلل هنا معنيّ بتتبع الصور والنماذج هذه، وإغنائها بما يفي حق النص وصاحبه في ميزان التقويم، والحكم العام على معطياتها للعلم والتاريخ.

والجدير بالذكر هنا أن توجه الأنظار إلى ذلك أولاً، من خلال العصر الذي كان فيه، والعلوم والثقافات التي سادت آنذاك. فهذه هي المحك الأول لاختبار المعطيات، لأنها تضع الخلفية الحضارية التي نبتت فيها النصوص، وتغذت بلبانها وصاغت منه النسغ الجديد. وبذلك تتبين اللمحات التي ولدتها أو اكتشفتها أو أبدعتها، في تلك الميادين، وتبرز ملامح القيم الإيجابية والسلبية للنص، بالنسبة إلى عصره والتراث الذي غذاه وكون قسماته.

ولتحقيق هذه النتائج، ينبغي للمحلل أن يتتبع استيعابَ النص للظواهر اللغوية التي عني بها، وما شاع منها في لهجات تخرج على المطرد السائد من الكلام، وأساليبَ البحث لذلك كله، ونجاحَها في رصد السلوك اللغوي ووصف مساره، مع التفسيرِ والتعليل والإيضاح العلمي اللازم، والتعبيرِ الصحيح الدقيق الواضح. يتتبع ذلك كله، ليسجل درجاته في ميزان التقويم.

وبذلك تبرز للأنظار خطوط التأثر بالعلوم المعاصرة، والمعلومات الشائعة يومذاك، ورصيد المصطلحات والتوجيهات والتفسيرات والتعليلات الواردة، وخصائصها

وغاياتها المتميزة، وتتعبد السبيل لاكتشاف الصلة بالمذاهب والاتجاهات المسيطرة على البحث اللغوي، وتعيين الانتماءات التي لونت النص بصبغتها. ومن ثَم يتيسر التعرف لأثره في عصره، وما كان بعده من نتاج نحوي، في العربية وغيرها من اللغات حتى اليوم.

وتبرز أيضاً درجة ارتباط المؤلف بالمادة اللغوية التي يدرس، والأصول العلمية للبحث في النحو، وقدرته على تطويع تلك المادة لمقتضيات هذه الأصول، وتطلعاته إلى مناهج وأساليب أقدر على العطاء والإنتاج، وفهمه للغة وعلومها وما يناسب كل لون ومرحلة من البحث، والخدمات الموضوعية التي قدمها، من مادة علمية لتاريخ النحو، وزاد تراثي أو معاصر للدارسين والباحثين والعربية.

☆ ☆ ☆

وفي الختام، لا بد من الإشارة إلى أمر مهم جداً في عملية التحليل. وهو العناية القصوى بالاستدلال على الأحكام المنثورة، خلال مراحل هذه العملية. فجميع الخطا التي يجريها المحلل، ويضع فيها أحكامه على ظواهر الفكر والتعبير والتقويم، تحتاج إلى أمثلة متعددة من النص، وتفسير لصلتها بالنتائج في ترجيح الحكم أو تحقيقه وتوكيده. وإلاّ كانت العملية التحليلية صبوات وأشواقاً وعواطف وخيالات.

تحليل النصّ النحويّ

منهج ونموذج

الفصل الثاني

نصّ نحويّ للتحليل

نصّ نحويّ للتحليل

تنفيذاً لما رسمناه في الفصل الأول، من نهج للتحليل، وإجراء لمراحله المختلفة، والخطوات العملية التي فصلناها، نقف عند نص نحوي من أقدم ما عرف في تاريخ العربية، لنحاول توضيح الصورة العملية، وتقديم نموذج يمثل الشكل الواقعي، لما في النفس من انطباع. وقد كان هذا النص من كتاب سيبويه.

التعريف بالمؤلف وكتابه:

سيبويه هو العالم النحوي الكبير، أبو بشرٍ عمرو بنُ عثمانَ بنِ قَنبرٍ[1]، فارسي الأصل ومولى لبني الحارث بن كعب، من بني أُدَدٍ القحطانيين. وقد ولد من أبوين فارسيين، في مدينة البيضاء من منطقة شيراز بفارس، حوالَى[2] سنة ١٣٥ من الهجرة. وكانت أمه لقبته، وهي ترقصه في طفولته، بسيبويه. ومعنى هذا اللقب: رائحة التفاح. ذلك لأن من كان يلقاه يشم منه رائحة التفاح، والأصل اللغوي للقبه في الفارسية هو المنسوب إلى التفاح، أي: تفاحيّ.[3]

---

(١) الظاهر أن هذا الاسم أشكل على من قدم لطبعة باريس، فزعم أن المراد « من قبره ». وكذلك ترجم في مقدمة محقق طبعة دار القلم ١ : ٤٣، مع تعليقة بأن هذا إشارة إلى أسطورة غضب سيبويه، وأمره أن يدفن كتابه معه في قبره.

(٢) يقال: حوالَى وحوالَي وحوالَ وحولَى... والأخير جمعه حوالَى. مثل: دَعاوَى وشكاوَى.

(٣) مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ٩ : ٩٤. وانظر أخبار النحويين البصريين ص ٣٧ ومراتب النحويين ص٦٥ ونور القبس ص٩٥-٩٧ وإنباه الرواة ٢ : ٢٤٩ ونزهة الألباء ص٣٨ ووفيات الأعيان ٣ : ١٣٤ وبغية الوعاة ٢ : ٢٢٩ وكتاب سيبويه وشروحه ص٩-٥٧.

فهو إذاً من أصل فارسي، وإن كان اسما أبيه وجده عربيين، نشأ في تلك البيئة الأعجمية المحبة للعرب والعربية. ومصدر هذه المحبة الغامرة اعتقاد الدين الإسلامي، والسعي للحاق بلغة القرآن، لأن العربية هي اللسان، فكان أن أخذ بعض معالم هذه اللغة في بيئته الأعجمية عن بعض العلماء، ثم هجر موطنه الأول تحقيقاً لهذا الانتماء المحبوب، وهو يافع في بضع عشرة سنة[١]، ليلقى في البصرة علماء اللغة والقراءات والحديث والفقه.

وقد لفت نظره شهرة حماد بن سلمة المتوفي سنة ١٦٧، وكان مفتي البصرة وعالماً في اللغة والحديث. فلما لمس حاجته إلى النحو قصد مجالس النحاة، من مثل عيسى بن عمر(ت ١٤٩)، والخليل بن أحمد(ت ١٧٥)، ويونس بن حبيب(ت ١٨٣)، وأبي زيد الأنصاري سعيد بن أوس(ت ٢١٥)، كما روى عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧)، وأبي عمرو بن العلاء(ت ١٥٤).

وأضاف إلى ذلك التلقي عن العلماء مشافهة للأعراب، فأخذ عنهم اللغة بفصاحتها واستخدامها اليومي، فجمع بين الأصالة اللغوية والعلم المنظم لها. ثم شاع ذكره في الآفاق، فقصد بغداد في عهد الرشيد، ليناظر العلماء فيها، بعد أن ناظر علماء البصرة. وهناك لقي، في مجلس أبي جعفر البرمكي، شيخ الكوفيين علي بن حمزة الكسائي، وكان بينهما مناظرة في المسألة الزُّنبورية، حيث رجّح بعض الأعراب قول الكسائي، فعاد سيبويه إلى فارس كسيف البال، وأقام في الأهواز مُديدة يسيرة، ثم توفي بها كمداً وغماً سنة ١٨٠، عن عمر يناهز الأربعين.

---

(١) ذكر ابن النديم، في الفهرست ص ٥٧، أن سيبويه قدم العراق أيام الرشيد، أي بعد سنة ١٧٠. والراجح أنه يريد بالعراق عاصمته بغداد. فكثيراً ماذكر المؤرخون العراق، وهم يريدون بغداد.

وكان في حياته العلمية يجمع أقوال العرب، وجهود العلماء في تقعيد تلك الأقوال، ويضيف إليها نظراته الثاقبة، ليضع كتاباً يضم علم العربية، فاستطاع في غضون ثلاثين سنة أن يصنف أضخم كتاب نحوي في تاريخ العرب. فقد كانت قبله دراسات نحوية كثيرة منذ عهد الإمام علي(ت ٤٠)، وأبي الأسود الدؤلي(ت ٦٩) الذي أخذ عنه حُرٌّ بن عبد الرحمن النحوي إعراب القرآن في أربعين سنة.[١] ولم يصل إلينا مما صُنف قبله سوى كتابين مختصرين: الجمل في النحو للخليل بن أحمد، ومقدمة في النحو لخلف الأحمر(ت ١٨٠).

وروي أن سيبويه تزوج جارية بالبصرة، وكان بنى عقد كتابه هذا، وصنف أوائل أبوابه، ولم يكن يُقبل على زوجته لانشغاله بالتفكير والكتابة، وهي مشغوفة بحبه، لما كان عليه من الجمال ولطف المعشر والكياسة، فترصدت خروجه إلى السوق، وأحرقت له ما كتب. ولما عاد ورأى ما فعلت غُشي عليه، ثم طلقها وأنشأ الكتاب ثانية،[٢] ولم ينجزه إلاّ بعد وفاة الخليل..

على أنه كان يعرض بعض مواده على الخليل، وعلى الأخفش الأوسط (ت ٢١١)، ويدارسهما فيها، ثم يضيف ما يستنبطه الخليل من الأحكام والضوابط والتوجيهات، ويعلق هو على كثير من ذلك بالتفسير والتوجيه والموافقة أو المخالفة. حتى إذا اكتمل عقد الكتاب جاء يضم علم النحو، بما فيه من إعراب وصرف وصوتيات، بالإضافة إلى الإشارات في علوم البلاغة والقوافي والقراءات وفقه اللغة وصناعة الشعر، ولهجات العرب ومذاهبها في الكلام، مع التعليل والتفسير والترجيح للمذاهب

(١) بغية الوعاة ١: ٤٩٣.

(٢) طبقات النحاة واللغويين ص٤٦٥-٤٦٦.

واللهجات والآراء، والاستدلال بالنصوص: ٣٧٣ آية، و ٤٠ حديثاً،[1] و١٠٥٦ بيت من الشعر، وآلاف النصوص النثرية من كلام العرب. فإذا هو إمام للنحاة حتى يومنا هذا، واسمه الشائع بينهم: قرآن النحو.

ذلك أن سيبويه لم يضع عنواناً لما ألف في كتابه، فبقي يعيش بلا اسم محدد، بين مصنفات العربية، وإن غلب عليه اسم «الكتاب». وقد شاع ذكره في تاريخ النحو، وتلقفته أيدي علماء البصرة والكوفة وبغداد والشام ومصر والمغرب والمشرق، وقرأه آلاف العلماء وملايين الدارسين، وشرحه عشرات من النحاة، كالأخفش الأوسط والمازني والسيرافي والرماني والشلوبين وأبي حيان.. وشرح خطبته أو شواهده عدد من العلماء، وعلق عليه آخرون تعقبات واستدراكات، حتى صار في عالم النحو مالئ الدنيا وشاغل الناس، وكان بعض العاشقين له يختم قراءته كل خمسة عشر يوماً مرة.

وقد وزع سيبويه مواد كتابه على أكثر من ٥٠٠ باب متوالية، تجد بين بعضها علاقات واضحة، في حين تفتقد أبواب أُخرى مثل تلك العلاقات. فهو يقسم الأصول والقواعد والأحكام وأدلتها إلى أجزاء غفيرة جداً، ولا يحاول إيجاد الوحدات الكبرى، لتضم الأبواب المتقاربة تحت عناوين أعم وأوفى. وهذا الأسلوب الأفقي لهيكل الموضوع بدائي، شبيه بالبيوت البدوية في الصحراء على نسق واحد، مع شيء من الاضطراب، وهو طابع المنهجية في التصنيف، لدى أكثر المؤلفين العرب، سار عليه جمهورهم حتى نهاية القرن السابع.

فإصلاح المنطق والألفاظ، لابن السكيت، يضم كل منهما أكثر من ١٠٠ باب، وقريب من هذا ما تراه في المنقوص والممدود للفراء، وحماسة البحتري، والمقتضب

(١) هذا ماحققه أحد الزملاء الأزهريين، هو الدكتور محمد الإمام، وحدثني به منذ سنوات.

للمبرد، والموجز والأصول لابن السراج، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري، والجمل في النحو للزجاجي، والتبصرة والتذكرة للصيمري، وشرح الأبيات المشكلة والإيضاح العضدي للفارسي، واللمع والخصائص لابن جني، والصاحبي لابن فارس، والواضح للزبيدي، والمرتجل لابن الخشاب، والمقرب لابن عصفور . . .

فهؤلاء وأمثالهم من المصنفين لم يلحظوا ما أسسه بعض معاصريهم، من التوزيع المنهجي لمواد مؤلفاتهم، حين جمعوا الأشباه والنظائر من الموضوعات المتميزة تحت عنوان كبير يشملها، وفرعوا منها عناوين أضيق، في تنسيق هرمي واضح، متعدد الوجوه، تبدأ قمته بالعنوان الرئيسي للكتاب، وتتفرع منه العناوين الكبرى للموضوع، وتحت كل منها عناوين أضيق مجالاً، تيسر البحث الدقيق، وتقيم تسلسلاً جلياً للمواد المطروحة فيه. ويكون تناول تلك الوجوه متوالية، كلاً على حدة من قمته إلى القاعدة.

ولقد كان رائد هذه الظاهرة الهرمية، فيما وصل إلينا من مصنفات اللغويين والنحاة، الخليل بن أحمد في كتابيه «الجمل في النحو» و«العين». فقد وزع العناوين الفرعية في كليهما على مجموعات متمايزة، تحت عناوين أصلية، فنرى في الأول منهما: وجوه النصب، ووجوه الرفع، ووجوه الخفض، وجمل الجزم، وجمل الألفات، وجمل اللامات . . . وفي الثاني: حرف العين، وحرف الحاء، وحرف الهاء، وحرف الخاء، وحرف الغين . . .

وتحت كل عنوان عام عناوين فرعية، يختلف عددها بحسب الموضوع. فتحت وجوه الخفض مثلاً ثمانية عناوين، وتحت حرف الخاء تقسيمات متشعبة: أبواب الثنائي الصحيح، وأبواب الثلاثي الصحيح، وباب الثلاثي المعتل، وباب اللفيف، وأبواب الرباعي، وباب الخماسي. وما كان فيه لفظ «أبواب» فصلت تحته الأبواب المناسبة بعناوين متميزة، بحسب النسق الصوتي المعتمد.

وقد تأثر منهج الخليل كل من ابن دريد(ت ٣٢٩) في«جمهرةاللغة»، وأبي علي القالي (ت ٣٥٦) في «البارع»، والأزهري (ت ٣٥٢) في معجم «تهذيب اللغة»، فصنفوا على غراره، بالنسق الهرمي المعهود، مع تعديل يسير يناسب أعمالهم. ثم جاء الجوهري (ت ٣٩٣) ووضع لمسات بارزة في هذا المنهج، بتوزيع معجمه«الصحاح» على ٢٨ باباً، وتحت كل باب ٢٨ فصلاً.

وكان في عصره أبو هلال العسكري(ت ٣٩٥) قد وزع كتابه«التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» على ٣٠ باباً ذا فصول، ثم صدر كتاب«فقه اللغة» للثعالبي(ت ٤٣٠)، في ٤٠ باباً، تحت بعض كل منه فصول قد تبلغ العشرات، حتى بلغ عدد الفصول ٦٠٠. هذا في حين بقي النحاة يراوحون في المنهج الأفقي، كما ترى في مصنفات ابن السراج وابن جني والفارسي ... وابن عصفور.

والواقع أن النحاة استمدوا نهجهم هذا من رجال العلوم الإسلامية الأوائل، إذ نرى تصنيف الحديث النبوي الشريف يتوضع على أبواب، في أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي[1]، نحو«السنن في الفقه» لمكحول بن أبي مسلم الشامي(ت١٢٢)، و«الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠)، وكتابي «الجامع» لكل من معمر بن راشد (ت ١٥٣)، وسبيع بن حبيب (ت حوالي ١٦٠). ولكن حركة هؤلاء دخلتها خطوط جديدة بجهود الفقهاء وعلماء الأصول، فرعت التقسيمات الأفقية هذه، في منهج هرمي ظاهر القسمات. فجاء«الموطأ» لمالك بن أنس(ت ١٧٩) في كتب لا أبواب للأحكام الفقهية، وتحت كل كتاب عناوين فرعية وافرة.

وكذلك صنع يحيى بن زكريا الوادعي(ت ١٨٤) فيما جمع من الحديث الشريف، فكان مقلداً لمالك لا مبتكراً لهذا المنهج، كما هو شائع بين المعاصرين[2]. وتابع الخطا في

(١) تاريخ التراث العربي ١ : ٢٢٩-٢٣٠ و٢٦٢-٢٦٣.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣:١٦٣.

بعض هذا كل من أبي يوسف صاحب أبي حنيفة(ت١٨٢) في كتابه«الخراج»، ومحمد ابن حسن الشيباني(ت ١٨٩) في مصنفه«المبسوط»، والإمام الشافعي(ت ٢٠٤) في مؤلفه«الأم».

على أن المنهج الهرمي هذا ظهر، في الواقع العملي، تجربة غير ناضجة، فلم يكن كاملاً لدى الأوائل من هؤلاء. ولذا كنت تفتقد بعض العناوين الرئيسية الأولى في«الموطأ» و«الأم» أحياناً، مما يشعر أن السبيل لم تكن معبدة كل التعبيد، وجلية كل الجلاء. حتى إذا جاء أصحاب الجوامع الصحاح، في تصنيف الحديث الشريف، رأيت الدقة والوضوح في تحديد عناوين الكتب في كل مصنف، وتعيين عناوين الأبواب الفرعية تحت كل من الكتب. وحسبك أن تنظر في«الجامع الصحيح» لكل من الإمام البخاري (ت ٢٥٦)، والإمام مسلم(ت ٢٦١)، والإمام الترمذي(ت ٢٧٩).

ومن هذا ترى أن الخليل كان نقطة لامعة، في منهج التصنيف لدى علماء العربية، تميز منذ منتصف القرن الأول بوضوح التوزيع الهرمي، وطبقه في غير كتاب. وهذه النقطة اللامعة تضاف إلى المنجزات الكبرى التي حققها، سابقاً فيها عصره، وراسماً للأجيال خطوات فذة، في مجالات المعجمية والصوتيات والعروض والقوافي والتصريف والإعراب والموسيقى . . . . ولعل ظهور المنهج الهرمي، على يديه في مجالَي اللغة والنحو، مصدره الثقافة التي كان يتمتع بها آنذاك. فقد جالس الفقهاء وعلماء الأصول، وأخذ عنهم بعض أساليبهم في التفكير والمنهجية والبحث، وهم الذين رأينا ابتكارهم الهيكلية الهرمية للتأليف.

وقد تناول المعجميون عنه منهجه هذا، وطوروه بلمسات بارعة حكيمة، يسرت لهم الإحاطة بالمادة اللغوية الضخمة، في توزيع دقيق سديد محكم. أما النحاة فلم

يلحظوا خطوته هذه، ولبثوا يجترون الأسلوب الأفقي البدائي، على مدى قرون متوالية، حتى إذا دخل الزمخشري(ت ٥٣٨)، على النحاة محرابهم، رأيناه يوزع مواد«المفصل» الإعرابية والصرفية في أربعة عناوين رئيسية: قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف، وقسم المشترك، وتحت كل قسم أصناف، وتحت كل صنف فصول. ثم جاء ابن مالك(ت ٦٧٢)، فخطا الخطوة النهائية، وجعل النحو في أبواب عامة، يضم كل منها ما يحتاجه من الفصول. وهو ما سار عليه أكثر النحاة المتأخرين.

أما سيبويه الذي لازم الخليل، وأخذ عنه جل معلوماته النحوية، فلم يستق منه منهجه في التأليف، وسار على الخط الأفقي، بعيداً عما حققه علماء الحديث والأصول في عصره. ولعل مالقيه من الفقهاء والمحدثين، في بواكير حياته العلمية، سبب له عقدة إحجام عنهم، صرفته عن التأثر بهم، وحجبته عن التزود بالحديث النبوي الشريف، للاستشهاد في كتابه.

فقد روي أنه، في أول طلبه للعلم، عاش بعيداً عن الدراسات اللغوية، لأنه صحب الفقهاء وأهل الحديث، وقد لزم حماد بن سلمة(ت١٦٧) مفتي البصرة وأحد المحدثين. فلما لحّنه حماد في اللغة والنحو، غير مرة، أخذته عزة النفس وقال: «سأطلب علماً لا يلحّنني فيه أحد»، وطلب النحو ولزم النحويين، كالخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب، حتى برع وصار سيد النحاة. [1]

ولا غرو أن تسبب له تلك الغضبة الفارسية عقدة، تحول بينه وبين الفقه والحديث، ورثتها عنه أجيال من النحاة على مدى قرون. حتى إذا تصدر للنحو علماء، يتقنون الأصول والفقه وأساليب المحدثين، أنقذوا الدارسات النحوية من عقابيل هذه العقدة المتوارثة. فالزمخشري الذي أخذ علم الفقه والأصول[2]، عن عبد الله بن طلحة اليابري

(١) إنباه الرواة ٢: ٣٥٠ وبغية الوعاة ١: ٥٤٨.

(٢) طبقات المفسرين ص٤١ ومفتاح السعادة ١: ٤٣٣.

والشيخ السديد الخياطي، بدأ بحلحلة آثار الوراثة السيبويهية، ووضع خطوطاً بازرة في المنهج الهرمي.

ثم تصدى للدرس النحوي ابن مالك، بعد أن تلقى الفقه الشافعي وصار من أعلامه[١]، وأتقن علم الحديث وضبط ألفاظ «صحيح البخاري»، في عشرات المجالس، بحضور جماعة من المحدثين ناظرين في نسخ معتمدة[٢]، فألقى عن كاهل النحو كل أطلال تلك الوراثة، وفتح الباب على مصراعيه للمنهج الهرمي، وتوظيف الحديث الشريف في ميادين النحو.

والمشهور عن كتاب سيبويه أنه لم يقرأه أحد على مؤلفه، مع أن الأخفش الأوسط قال: «كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه. فإن تصعّب عليّ الشيء قرأته عليه»[٣]. وإذا كان لم يحدد مدى هذه القراءة فإنه قد صرح بها، فصار المصدر الأول لسند الكتاب وإقرائه، وقد وصلت إلينا أسانيد غفيرة كلها تنتهي به. فقد قرأه على الأخفش كل من الكسائي والجرمي والسجستاني والمازني، فاتسعت رقعة الرواية عنهم في خطوط متعددة.

وأشهر هذه الأسانيد قراءة محمد بن يحيى الرَّباحي(ت ٣٥٣)، عن ابن ولاّد أحمد بن محمد(ت ٣٣٢) عن أبيه محمد بن ولاّد(ت ٢٩٨) عن المبرد عن المازني عن الأخفش عن سيبويه[٤]. بل إن محمد بن خير الإشبيلي(ت ٥٧٥) ذكر قراءات له في أسانيد، منها:[٥]

---

(١) طبقات الشافعية ٥: ٢٥٧.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢٠-٢٢١.

(٣) طبقات النحويين واللغوين ص ٦٧.

(٤) الكتاب ١: ٣-٤ من مطبوعة دار القلم.

(٥) فهرسة ابن خير ص٣٠٥-٣٠٧. وانظر منه ص٣١٢-٣١٨.

عن ابن فندلة عن الأعلم الشنتمري عن ابن الإفليلي عن الرباحي، في الإسناد المتقدم.

وعن محمد بن سليمان النفزي عن غانم بن وليد المخزومي عن يوسف بن عبد الله السهمي عن هارون بن موسى النحوي عن الرباحي، في الإسناد نفسه.

وعن عبد الرحمن بن الرماك عن علي بن عبد الرحمن التنوخي عن الأعلم الشنتمري عن الإفليلي عن الرباحي أيضاً.

وعن محمد بن عبد الرحمن المذحجي عن محمد بن هشام المصحفي عن محمد بن فتحون التجيبي عن الرباحي.

هذا، وقد وصلت إلينا نسخ خطية غفيرة من الكتاب، تيسر الاعتماد والتحقيق، وجاء في كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين عبارات كثيرة منسوبة إلى سيبويه، وليس لها حضور فيما تيسر من نشره حتى الآن، مع أنه اعتمد نسخاً وافرة. وقد صدرت أول طبعاته بين سنتي ١٨٨١و ١٨٨٩ ، بجزأين في باريس. وخلال ذلك صدرت طبعة ثانية في كلكتة سنة ١٨٨٧ تحت عنوان: «هذا الكتاب اسمه الكتاب، وهو في النحو مثل أُمّ الكتاب». وكانت الطبعة الثالثة بين سنتي ١٨٩٨و ١٩٠٠ في بولاق، ثم صدرت منها نشرة مصورة ببغداد، وأُخرى في القاهرة وبيروت. والطبعة الأخيرة كانت في دار القلم والهيئة المصرية العامة للكتاب، بين سنتي ١٩٦٦و١٩٧٠. وقد تُرجم نصه إلى اللغة الألمانية بين سنتي ١٨٩٥و ١٩٠٠ ، في خمسة أجزاء، مع بعض عبارات من شروحه وتعليقات علماء العربية، فكان مصدر الثورة المعاصرة لعلم اللغة في بلاد الغرب، وموجّه البِنَويّة في أشكالها البدائية والنهائية حتى يومنا هذا. وكان اليهود، قبل ذلك

اليهود، قبل ذلك بقرون، قد ترجموه إلى لغتهم، ليكون بمثابة دستور، يسيرون وفقه في وضع قواعد النحو للغة العبرية.(١)

النص المختار:

يتألف كتاب سيبويه من علمين رئيسيَّين، هما: الإعراب والصرف. ويكاد المؤلف يفصل بينهما فصلاً تاماً، إذ تتوالى أبواب الإعراب في القسم الأول، ثم تتميز أبواب الصرف بعد. ويتخلل الاثنين تلك الموضوعات الجانبية التي ذكرناها من قبل، بالإضافة إلى علم حروف المعاني، الذي يبسط أكثره في القسم الثاني، وأقله في الأول. ولما كانت عناوين الأبواب مطولة، وتغلب عليها المصطلحات الرجراجة، تعذر على بعض الدارسين استيعابها وتحديد مقاصدها، فحاول ابن جني توزيعها على سبعة وثلاثين موضوعاً.(٢)

وعندما وقف الحاجّ خليفة على هذا المصنف، ليعرّف به، لم يجد فيه عنواناً خاصاً للخطبة التي اعتاد المؤلفون وضعها لمصنفاتهم، فذكر أنه ليس فيه خطبة(٣). وتلقف عنه هذه المقولة جمهور الدارسين المعاصرين، ثم حاروا في بيان سبب افتقاد مقدمة، تضع الخطوط الكبرى والأصول المنهجية للعمل العلمي البكر، وراحوا يضربون أخماساً لأسداس، للوصول إلى حل مقبول، يقره التاريخ والبحث السديد(٤). ونُتج عن ذلك أن سيبويه كان يعيد النظر في البحث والكتابة، ويُجري التعديل والتقويم قبيل وفاته، وهو ينوي وضع المقدمة للكتاب، ولكن المنية أعجلته دون تحقيق ما نواه.

---

(١) تطور الدرس النحوي ص ٥٠.

(٢) الخاطريات ص ٢٣ - ٢٦.

(٣) كشف الظنون ص ١٤٢٧.

(٤) سيبويه إمام النحاة ص١٢٤ وسيبويه ص٦٦ والمدارس النحوية ص٦٠ والكتاب ١: ٢٣ من مقدمة عبد السلام هارون والنحو العربي: تاريخه أعلامه نصوصه مصادره ص٦٢ وكتاب سيبويه وشروحه ص٩٦ وتاريخ النحو وأصوله ص ١٢٨ وسيبويه حياته وكتابه لأحمد بدوي ص٢٧-٢٨ وفهارس كتاب سيبويه ص٦.

ومنذ ثلاثين سنة جاريت هذه التطلعات، وحاولت أن أجد حلاً آخر أقرب إلى الواقع التاريخي، فرجعت إلى مصنفات تلك الحقبة، أتتبع التقاليد المتبعة آنئذ في التأليف، فإذا بي أفاجأ بحقيقة ما كانت تخطر على بالي. فقد تبين لي أن كتب اللغويين والنحاة التي وصلت إلينا، من عهد سيبويه إلى منتصف القرن الثالث، قلّ أن تجد لها تمهيداً مخصصاً لخطبة أو مقدمة.

ومن ذلك مثلاً: المعلقات والمفضليات والأصمعيات، والعين للخليل، ولحن العامة للكسائي، ومعاني القرآن والمذكر والمؤنث والأيام والليالي والمقصور والممدود للفراء، وشرح ديوان العجاج والفرق والوحوش والخيل والشاء والإبل والأضداد والنبات والشجر والنخل والكرم وفحولة الشعراء للأصمعي، ومعاني القرآن للأخفش، والنوادر واللّبأ واللبن والهمز والمطر لأبي زيد، والجيم لأبي عمرو الشيباني، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، وغريب الحديث والغريب المصنف للقاسم بن سلام، وإصلاح المنطق والألفاظ والمقصور والممدود والقلب والإبدال والأضداد لابن السكيت، والتصريف للمازني . . . .

وهذه الظاهرة المنهجية تفرض على الباحث نتيجة مسلمة، لا يختلف في صدقها اثنان. وهي أن المؤلفين من اللغويين والنحاة، حتى منتصف القرن الثالث، ما كانوا يتعهدون مصنفاتهم بما عُرف بعدُ بالخطبة أو المقدمة، ويشرعون فيما وضعوا كتبهم له دون تمهيد مقصود. فلا غرو أن يكون سيبويه قد سار على هديهم، ولم يكن يفكر في وضع ما توهمه الباحثون المعاصرون لنا، في هذه العقود الأخيرة.

كذلك انتهى بي المطاف، وصار لدي اطمئنان إلى أن «الكتاب» خلا من الخطبة، لأن المؤلف لم يُرِد له وضعها، ولم يخطر بباله شيء يحمله عليها. فكنت أقرر في حديثي ومحاضراتي ما انتهيت إليه، وأزيده استدلالاً وتحقيقاً، مع الأيام.

على أنني، عندما وقفت إزاء النص الذي اخترته من مستهل الكتاب للتحليل - وهو البابان الأولان منه - وقرأته مراراً، أتلمس مضامينه وإشاراته وماوراءها، وأتتبع حضور ذلك كله في سائر الأبواب، وتغذيته إياها بالأصول الأساسية للدرس النحوي، والمفاهيم السائدة في المعالجة والبحث، إذ ذاك لمحت أن هذين البابين هما تمهيد قاصد للكتاب، ومقدمة منهجية له.

ولذا رأيتني أستبعد ما أوصلني إليه الاستقراء لكتب الأقدمين، من إغفال سيبويه لخطبة كتابه، وشرعت أنص في ثنايا التحليل، أن لـ«الكتاب» خطبة ظاهرة، ولكن ليس لها عنوان صريح. واكتشفت أيضاً أن بعض المؤلفات القديمة تشارك كتابنا في هذا. فالصفحات الأولى من مستهل كتاب«العين» - وهي بضع عشرة قبل«حرف العين» - جديرة أن تكون خطبة وافية، تؤسس ما ينبني عليه سائر المصنَّف. وكذلك بضعة الأسطر التي رواها السجستاني والتوزي، في مستهل «النوادر»، عن أبي زيد هي مما يجوز حمله على التمهيد والتقديم لمضمون مايليه.

بله ما في مستهل«الجمل في النحو» للخيل، و«مقدمة في النحو» لخلف الأحمر، من خطبة واضحة محددة. بل لقد ورد في مطبوعة«مجاز القرآن» مقدمتان أو خطبتان. ولعل كلاً منهما كانت لإخراجة من الكتاب، جمع بينهما بعض النساخ، فظنتا لعمل واحد. وإلاّ فورودهما في كتاب واحد من غريب التصنيف.

والظاهرة اللامعة، من هذه الزاوية، تراها عند عبد الله بن المقفع (١٠٦ - ١٤٢)، إذ يلتزم وضع مقدمات لمصنفاته، مهما كان حجم الكتاب. ففي«الأدب الصغير» و«الأدب الكبير»، تقف على صفحات يقدمها، فيذكر فيها دواعي التأليف والغايات الهادفة، ومصادر نصوصه، مع توجيهات للقارئ تيسر له الاستفادة. وكذلك شأن كتابه «كليلة ودمنة»، إذ افتتحه بخطبة مفصلة، استهلها بعنوان«باب مقدمة الكتاب».

وقد ذكر في هذا الباب الدواعي إلى تصنيف«بيدبا» كتابه هذا وغايته من الرمز فيه، وكيف استنسخه أنوشروان. وضمن ذلك ما ذكره مترجم النسخة الفارسية، من تاريخ الكتاب، وتسلط ذي القرنين على الهند، وطغيان الملك الهندي، وما جرى بينه وبين«بيدبا»، حتى كلفه بتصنيف ما ينصح العامة ويوجه الملوك، وما كان في الكتاب من أبواب، وعرض على الملك واحتفال به.

وكان الأستاذ علي النجدي ناصيف - وهو رائد المعاصرين في التأثر بمقولة الحاجّ خليفة - قد استدرك على حكمه القاطع ذلك، فذكر أن الأبواب السبعة الأولى من الكتاب فيها أشتات من الموضوعات، بعضها تمهيد للنحو، وبعضها الآخر تقدمة بين يديه، وهي مسائل عامة يدور عليها البحث، ويتضح بها القصد في جملة الأمر. ثم قرر أن أول بابين من تلك السبعة - وهما«علم ما الكلم من العربية، ومجاري أواخر الكلم من العربية» - أكثر من الأبواب الخمسة التالية لهما دوراناً، وأدخل في النحو مكاناً، فكانا أحق بمكانهما من الكتاب، لأنهما بمثابة المدخل إليه، والخمسة الأخرى بمثابة التوطئة له والتمهيد. [1]

ثم تعرض الدكتور مازن المبارك لهذه المسألة[2]، فبدأ من استدراك الأستاذ النجدي، وعمم الحكم بجعل الأبواب السبعة مقدمة للكتاب، وإن كانت على غير مايطلبه الباحثون اليوم. فهي تتناول بعض مبادىء النحو، وتفسير بعض مصطلحاته، تمهيداً لما سيرد منها في سائر الأبواب، جرياً على عادة النحاة آنذاك في فهم المقدمات للكتب. وهي

---

(١) سيبويه إمام النحاة ص١٧٠.

(٢) الرماني النحوي ص١١٠-١١٣، حيث ذكر أن الزجاجي أحال على «شرح الرسالة» مرات كثيرة. والواقع أن الإحالات هي أربع فقط ص٤١ و٥٣ و١٠٢ و١٠٦. وانظر ص٨٩-٩٠ من سيبويه حياته وكتابه للدكتورة خديجة الحديثي.

ما اصطلحوا على جعلها فواتح مصنفاتهم، وأطلقوا على الواحدة منها أحياناً اسم «الرسالة».

واستدل الدكتور مازن على هذا بما كان لدى قدماء العلماء، من إطلاق اسم «الرسالة» على مقدمتَي «أدب الكاتب» لابن قتيبة، و«الجمهرة» لابن دريد، وباعتناء النحاة القدماء بشرح الأبواب الأولى من كتاب سيبويه، كالأخفش الأصغر (ت ٣١٥) الذي وضع «تفسير رسالة كتاب سيبويه»، وأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧) الذي صنف «شرح رسالة كتاب سيبويه»، واقتبس منها نصين من أولها وآخرها، مميزاً لها من سائر الكتاب[(١)]، وبأن بعض النساخ كان يقتصر فيما ينسخ من «الكتاب» على الرسالة وحدها أحياناً.

وهذا الاستدلال سديد، يؤيده أن بعض القدماء كان يسمي المقدمة ديباجة، وقد شرح النحاس ديباجة الكتاب وشواهده[(٢)]، ويثبت أن مستهل الكتاب هو في نظر النحاة مقدمة أو خطبة، ولم يختلفوا في اعتماده والسير على مقتضاه. غير أن التعميم الذي أطلقه الدكتور مردود، وفي استدلاله ما يوهّمه ويدفعه.

وذلك لأن النص الذي اقتبسه الزجاجي من آخر الرسالة هو قول سيبويه: إن «الأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً. فمن ثَمّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون»، وهو من أواخر الباب الثاني[(٣)]، وليس له ذكر في الأبواب الخمسة التالية، الأمر الذي يعني أن الرسالة المقصودة محدودة بالبابين الأولين وحدهما. وهذا يحقق ما ذهبتُ إليه وما استدركه وذكره الأستاذ ناصف. والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الإيضاح ص١٠٢ و١٠٦.
(٢) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص١٧٤.
(٣) الكتاب ١ : ٦.

والظاهر أن القدماء، على رغم إقرارهم تميز المقدمة في«الكتاب» من سائره، كانوا مختلفين في تحديد مداها. فقد صدر منذ سنوات كتاب«الخاطريات» لابن جني، وجاء في أوله أن خطبة كتاب سيبويه تنتهي بآخر باب ضرورة الشعر[1]. وأنت إذا رجعت إلى مضامين الأبواب المذكورة رأيت أن قول الزجاجي هو الراجح المؤكد، لأن مقاصد التقدمة منثورة في البابين الأولين، وغائمة جداً فيما بعدهما. فهما الخطبة المرجوة، قد ضل عنها جمهور المعاصرين انبهاراً بقول الحاجّ خليفة، دون تبصر أو تحقيق، وإن كانت أبسط مما عُرف بعدُ لدى ابن قتيبة(ت ٢٧٦)، وغيره حتى عصرنا، من وظائف التقدمة للمصنفات.

ونحن قد اخترنا هذه الخطبة نفسها، واعتمدناها نصاً للتجربة العملية. وها نحن أولاء نثبته هنا، ليكون عمدة العمل في الفهم، والدراسة التحليلة المرسومة:[2]

هذا بابُ عِلمِ ما الكَلِمُ مِنَ العربيّةِ؟[3]

(١) الخاطريات ص ٢٣. وانظر ص ٤٥ من مقدمة المحقق لمطبوعة دار القلم.

(٢) الكتاب ١ : ١-٧ من مطبوعة بولاق. وقد رمزنا إليها في التعليقات بالحرف: ط.

(٣) الباب في اللغة: فرجة في حاجز تنقل من ظاهر إلى خفي، أي: من معلوم إلى مجهول. وهوفي التأليف مدخل يتوصل به إلى شيء مجهول يُكتشف ويُعلم. وقد يكون فيه مقاطع متميزة متسلسلة، يفصل بينها عناوين، يقال لكل منها: فصل. وهو بمعنى: مفصول، لأنه مقطوع بما تحته عما قبله وعما بعده. والكلم: اسم جنس جمعي مفرده كلمة. وهو اسم ذات يدل على الكلمات المصوغة. ولم يقل «الكلام» لأن الكلام اسم مصدر مبهم للفعل: كَلّمَ، لا يخص شيئاً من غيره. والعربية: لغة العرب.

والإشارة بـ«هذا» إلى ما يُنتظر من القول بعد العنوان، قد عُرف قرب حصوله، فجعله كالشيء مضاف إليه على الحكاية. وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله أو نائب فاعله. انظر إعراب الجمل ص ٢٢٩-٢٣٠. وذكر الشنتمري أن ما نُقل، من الكتاب، روايته: «علمٍ» بالتنوين، فالجملة الاستفهامية في محل نصب بالمصدر، أو رفع نائب فاعل. النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ : ١٠٠-١٠١. وانظر شرح كتاب سيبويه ١ : ٤٥-٥١.

فالكَلِمُ:(١) اسمٌ، وفعلٌ، وحَرفٌ جاءَ لمعنًى ليسَ باسمٍ ولا فعلٍ.(٢)

فالاسمُ: رَجُلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ.(٣)

وأمّا الفعلُ فأمثلةٌ(٤) أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء،(٥) وبُنِيتْ لما مضَى، ولما يكونُ ولم يقَعْ، وما هوَ كائنٌ لم ينقطعْ.

فأمّا بناءُ ما مضَى فذَهَبَ، وسَمِعَ، ومَكُثَ، وحُمِدَ. وأمّا بناءُ ما لم يَقعْ فإنّه قولُكَ آمراً: اذهَبْ، واقتُلْ، واضرِبْ، ومُخبراً: يَقتُلُ، ويَذهَبُ، ويَضرِبُ، ويُقتَلُ، ويُضرَبُ. وكذلك بناءُ ما لم ينقطعْ وهو كائنٌ،(٦) إذا أخبرتَ.

فهذه الأمثلة التي أُخذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنيةٌ كثيرةٌ، ستُبيَّنُ إن شاءَ اللهُ. والأحداثُ نحوُ: الضَّرب، والقَتلِ، والحَمدِ.(٧)

---

(١) ذكر هنا أقسام الكلم، وقوله «ما الكلم» يفيد السؤال عن ماهية الكلم، أي: تعريفها. فلعله قدم التقسيم، ليتيسر له تعريف كل قسم بعد، كما سنرى. وربما كان مراده بـ«ما» أنها اسم موصول، أي: الشيء الذي هو الكلم، فيكون للتقسيم مقصد.

(٢) حرف أي: كلمة. ويريد أن الحرف يتضمن معنى، ولكنه ليس من الأسماء ولا من الأفعال. فهو يعرفه بالمخالفة، مع سبر وتقسيم. وجملة ليس: صفة لـ«حرف»، بدلالة ما يأتي قبل أمثلة الحرف، من قوله «وليس باسم ولا فعل». وانظر شرح الكتاب ١: ٥٢.

(٣) أورد للاسم أمثلة ولم يعرفه، في حين أنه عرف الفعل والحرف. ولعل هذا لأنهما لمعنيين اصطلاحيين، ليسا كالاسم الذي هو لمعنى لغوي، يعرفه العرب ويستخدمونه دون حاجة إلى التعريف.

(٤) الأمثلة: جمع مثال. والمراد بها: معان في صيغ محددة.

(٥) أي: اشتقت من المصادر التي تحدثها الأسماء. واللفظ: الصورة اللفظية للمصدر. والأحداث: جمع حدث. وهو العمل. والأسماء أي: الفاعلون للأحداث. والفعل لفظ مضمن معنى الحدث، وليس مطابقاً للحدث في معناه الأصلي. ولأنه يدل على معنى للفاعل كان فرعاً على الاسم، وكان أصله البناء كالحرف.

(٦) أي: مايكون زمان الإخبار عن وقوعه هو زمان وقوعه. وهو خلاف الماضي الذي زمان الإخبار عنه بعد زمان وقوعه. شرح الكتاب ١: ٥٨.

(٧) في مطبوعة دار القلم: والحمد والقتل.

وأمّا ما جاءَ لمعنًى، وليسَ[1] باسمٍ ولا فعلٍ، فنحوُ: ثُمَّ، وسوفَ، وواوِ القَسَمِ، ولامِ الإضافةِ، [2] ونحوِ هذا. [3]

هذا بابُ مَجارِي أواخـرِ الكَلِمِ منَ العربيّةِ [4]

وهي[5] تَجري على ثَمـانيةِ مَجارٍ: على النّصبِ والجـرِّ والرَّفعِ والجزمِ، والفَتحِ والكسرِ والضَّمِّ والوقفِ. [6]

وهذه المَجاري الثّمـانيةُ يَجمعُهنَّ في اللفظِ أربعةُ أضربٍ: [7] فالنّصبُ والفتحُ في

---

(١) سقطت الواو من شرح الكتاب.

(٢) أي: إضافة الأفعال إلى الأسماء أو الأسماء بعضها إلى بعض. والمراد هو اللام الجارة.

(٣) في مطبوعة دار القلم: ونحوها.

(٤) المجاري: جمع مجرًى. وهو الحركة. والأصل فيه موضعُ جريان صوت الحركة من الفم. وقد يكون المجرى مصدراً ميمياً، أي شكل الصوت الذي تكون عليه الحركات. وسترى أن مجاري الإعراب أوضح وأشد من مجاري البناء، خلافاً لما ذكر السيرافي. وأظهر دليل على هذا هو التنوين مع الحركة التي قبله، والجزم الذي هو قطع لموجود، في حين أن الوقف عدم التحرك أصلاً. انظر شرح الكتاب ١: ٦٣-٦٤ و١٠٣-١٠٤.

(٥) أي: أواخر الكلم.

(٦) النصب في اللغة هو الإعلاء والإظهار. ويراد به هنا إعلاء أقصى اللسان نحو الحنك، وهبوط وسطه إلى قاع الفم، مع هبوط الفك الأسفل، وانفراج الشفتين انفراجاً واسعاً. والرفع في اللغة هو الإعلاء والتطويل والمبالغة في الإظهار. والمراد به هنا رفع الفك الأسفل وأقصى اللسان نحو الحنك، وتطويل الشفتين أي مدهما في مبالغة وإظهار، ورفعهما رفعاً ظاهراً عن الأسنان. والجر في اللغة هو الشد والسوق بلين. ويقصد به هنا جذب الفك الأسفل وأول اللسان إلى الأعلى، وشد الشفتين نحو الأسنان، مع الميل بهما إلى أسفل بلين. والجزم في اللغة هو القطع. والمقصود به هنا قطع تلك العمليات وإزالتها من اللفظ. والواقع أن الشفتين في الحركات المذكورة هي بعض مجرى الصوت. غير أنهما في حركات البناء كان المصطلح أكثر تعبيراً عنهما. وفي مطبوعة دار القلم: والفتح والضم والكسر والوقف.

(٧) اللفظ: التصويت. والأضرب: الأشكال. وهي جمع ضرب.

اللفظ ضربٌ واحدٌ، والجرُّ والكسرُ[فيه] (١) ضربٌ واحدٌ، وكذلكَ الرّفعُ والضّمُّ، والجزمُ والوقفُ.

وإنّما ذكرتُ لكَ ثمانيةَ مَجارٍ، لأفرّقَ بينَ ما يَدخلُهُ(٢) ضربٌ من هذه الأربعة، لما(٣) يُحدثُ فيه العاملُ، وليسَ شيءٌ منها إلاّ وهوَ يزولُ عنه،(٤) وبينَ ما يُبْنَى عليه الحرفُ(٥) بناءً لا يزولُ عنه، لغيرِ شيءٍ أحدثَ ذلكَ فيه منَ العواملِ، التي لكلِّ عاملٍ منها ضربٌ منَ اللفظ في الحرفِ. وذلكَ الحرفُ حرفُ الإعراب.

فالنّصبُ والجرُّ والرّفعُ(٦) والجزمُ لحروف الإعراب. وحروفُ الإعراب للأسماء المُتمكّنة،(٧) وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلينَ التي(٨) أوائلُها الزّوائدُ الأربعُ: الهمزةُ، والتّاءُ، والياءُ، والنّونُ. وذلكَ قولُكَ: أفعَلُ أنا، وتَفعَلُ أنتَ أوهيَ، ويَفعَلُ هوَ، ونَفعَلُ نحنُ.

فالنّصبُ(٩) في الأسماء: رأيتُ زيداً. والجرُّ: مررتُ بزيدٍ. والرّفعُ: هذا زيدٌ.

---

(١) زيادة من مطبوعة دار القلم.

(٢) يريد: بين مجرى مايدخله. فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وانظر النكت ص١٠٦ وشرح الكتاب ١:٦٦.

(٣) اللام هنا للسببية.

(٤) إلاّ: حرف حصر. والواو زائدة للتوكيد، وجملة هو يزول: خبر «ليس». وجملة «ليس»: حال من الأربعة. وفي مطبوعة باريس: لما يحدث فيها العامل...

(٥) أي: الحرف الأخير من الكلمة. يريد: وبين مجرى مايبنى عليه الحرف. وفي شرح الكتاب: «وبين مابني عليه الحرف». وانظر النكت ص١٠٦.

(٦) في مطبوعة دار القلم: «فالرفع والجر والنصب». وفي شرح الكتاب: فالرفع والنصب والجر.

(٧) المتمكنة: المتأصلة في الاسمية، ليس فيها شيء من الشبه بالأفعال أو الحروف، من الدلالة النحوية.

(٨) التي: في محل جر صفة للأفعال. والمضارعة أي: المشابهة. وبقية الفقرة في شرح الكتاب فيها تقديم وتأخير ونقص.

(٩) في مطبوعة دار القلم: والنصب.

وليسَ في الأسماء جزمٌ، لتمكّنها[١] وللَحاق التّنوين.[٢] فإذا ذهبَ التّنوينُ[٣] لم يَجمعوا على الاسمِ[٤] ذَهابَه وذَهابَ الحركة.

والنّصبُ في المضارعِ منَ الأفعال: لن يَفعَلَ. والرّفعُ: سيَفعَلُ. والجزمُ: لم يَفعَلْ. وليسَ في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنّه ليسَ في الأسماء جزمٌ، لأنّ المجرورَ داخلٌ في المضاف إليه[٥]، مُعاقبٌ للتّنوينِ[٦]، وليسَ ذلكَ في هذه الأفعال.

وإنّما ضارعَتْ أسماءَ الفاعلينَ أنّكَ تقولُ:[٧] «إنّ عبدَ الله لَيَفعَلُ»، فيُوافقُ قولكَ: لَفاعلٌ. حتّى كأنّكَ قلتَ: «إنّ زيداً[٨] لَفاعلٌ» فيما تُريدُ منَ المعنَى. وتَلحقُه هذه اللامُ كما لَحقَت الاسمَ، ولا تَلحقُ«فَعَلَ» اللامُ. وتقولُ: سيَفعَلُ ذلكَ، وسوفَ يَفعَلُ ذلكَ، فتُلحقُها هذينِ الحرفينِ لمعنًى، كما تَلحقُ الألفُ واللامُ[٩] الأسماءَ للمَعرفة.[١٠]

---

(١) أي: لكثرة استخدامها في كلام العرب، وأصالتها فيه وخفتها.

(٢) يعني أن اتصال الأسماء بالتنوين يحول دون الجزم. فلو جزمت حركات الإعراب لالتقى ساكنان: حرف الإعراب والتنوين. وهو لفظ متعذر يقتضي الكسر، فلا يبقى للرفع والنصب دليل. وفي شرح الكتاب: وإلحاق التنوين بها.

(٣) يعني: بدخول «أل» أو بالإضافة.

(٤) في شرح الكتاب: عليه.

(٥) أي: لأن الاسم المجرور بالحرف أو بالإضافة يكوّن، مع اللفظ الذي قبله، معنى واحداً كالكلمة الواحدة. والضمير في «إليه» يعود على المجرور. النكت ص١٠٩. وانظر شرح الكتاب ١: ٩٩-١٠٠.

(٦) يعني أن المضاف يخلف التنوين في الاسم النكرة فيحل محله. وكذلك التنوين يخلف المضاف في النكرة.

(٧) أي: بسبب أنك تقول.

(٨) كذا. والمثال المذكور قبل فيه: «عبد الله»، كما في شرح الكتاب. وفي مطبوعة باريس: إنّ زيد.

(٩) في مطبوعة دار القلم: كما تُلحقُ الألفَ واللامَ.

(١٠) يضاف إلى هذه المَشابه بين المضارع واسم الفاعل: الشبه في الوزن العروضي، والورود للحال أو الاستقبال.

ويُبيِّنُ لكَ، أنّها[1] ليستْ بأسماءٍ، أنّك لو وضعتَها مَواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلكَ. ألا ترَى أنّكَ لو قلتَ: «إنّ يَضربَ يأتينا»، وأشباهَ هذا، لم يكنْ كلاماً؟ إلاّ أنّها ضارعَت الفاعلَ[2] لاجتماعهما في المعنَى ـ وسترَى ذلكَ أيضاً[3] في موضعه ـ ولدخول اللامِ، قالَ اللهُ تعالَى:[4] ﴿وإنَّ ربَّكَ ليَحكُمُ بينَهُم﴾ أي: لَحاكمٌ، ولما لَحقَها منَ السِّين و«سوفَ» كما لَحقَت الألفُ واللامُ الاسمَ[5] للمَعرفة.

وأمّا الفتحُ والكسرُ والضمُّ والوقفُ[6] فللأسماء غير المُتمكِّنة،[7] المضارعة عندَهم[8] ماليسَ باسمٍ ولا فعلٍ، ممّا جاءَ لمعنًى ليسَ غيرُ،[9] نحوُ: سوفَ وقدْ، وللأفعال[10] التي لم تَجرِ مَجرَى المضارعة، وللحروف التي ليستْ بأسماءٍ ولا أفعالٍ، ولم تَجيءْ إلاّ لمعنًى.

فالفتحُ في الأسماءِ قولُهم: حَيثَ، وكيفَ، وأينَ؟[11] والكسرُ فيها نحوُ: أُولاءِ،

(١) أي: الأفعال المضارعة.

(٢) يعني اسم الفاعل.

(٣) إنما ذكر «أيضاً» هنا إشارة إلى ما وعد به قبل، في قوله عن المصادر: ستُبيَّن إن شاء الله.

(٤) الآية ١٢٤ من سورة النحل. وفي مطبوعة دار القلم: قال الله جل ثناؤه.

(٥) في مطبوعة دار القلم: كما لحقت الاسمَ الألف واللام.

(٦) كذا. وسيذكر أن هذه المجاري – وهي مجاري بناء – تكون للأفعال، مع أن الكسر لايكون فيها أصلاً. وفي شرح الكتاب: وأما الفتح والضم والكسر والوقف.

(٧) أي: الأسماء المبنية. فهي بذلك تكون بعيدة من الأصالة في الاسمية، قريبة من الحرف.

(٨) يعني: عند العرب. وسقط «ولا فعل» من شرح الكتاب.

(٩) أي: لمعنى نحوي فقط، وليس فيه ما للاسم أو الفعل من معنى معجمي. والتقدير: ليس غيرُ ذلك كائناً. فالخبر محذوف، وبني الاسم على الضم لقطعه عن الإضافة. وانظر النكت ص١١٠ وشرح الكتاب ١: ١٠٤–١٠٦.

(١٠) في شرح الكتاب: والأفعال.

(١١) حيثَ: لغة في حيثُ. وفي مطبوعة دار القلم: «حيث وأين وكيف». وفي شرح الكتاب: حين وأين وكيف.

وحَذارِ، وبَدادِ[١]. والضمّ نحوُ: حيثُ، وقبلُ، وبعدُ. والوقفُ نحوُ: مَنْ، وكَمْ، وقَطْ، وإذْ.[٢]

والفتحُ في الأفعال التي لم تَجرِ مَجرَى المضارعة قولهُم: ضَرَبَ. وكذلكَ كلُّ بناءٍ منَ الفعلِ كانَ معناه«فَعَلَ».[٣] ولم يُسكِّنوا آخرَ«فَعَلَ»،[٤] لأنّ فيها بعضَ ما في المضارعة. تقول«هذا رجلٌ ضَرَبَنا»، فتَصفُ بها النكرةَ، وتكونُ في موضعِ«ضاربٌ»،[٥] إذا قلتَ: هذا رجلٌ ضاربٌ. وتقولُ: «إنْ فَعَلَ فَعَلتُ»، فيكونُ في معنَى: إنْ يَفعَلْ أفعَلْ. فهي فعلٌ كما أنّ المضارعَ فعلٌ، وقد وقعتْ موقعَها[٦] في«إنْ»، ووقعتْ موقعَ الأسماء في الوصف، كما تقعُ المضارعةُ[٧] في الوصف.

فلم يُسكِّنوها[٨] كما لم يُسكِّنوا منَ الأسماء ما ضارعَ المُتمكِّنَ، ولا ما صُيِّرَ منَ المُتمكِّنِ في موضعٍ بمنزلة غيرِ المُتمكِّنِ. فالمضارِعُ:[٩] من عَلُ. حرّكوه لأنّهم قد

---

(١) حذار وبداد: اسما فعلِ أمرٍ بمعنى: احذرْ، وتبددوا فليناز ل كل منكم قرنه. وانظر النكت ص١١٢.

(٢) قط: اسم بمعنى: حسبُ، أو اسم فعل مضارع بمعنى: يكفي. وانظر النكت ص١١٤.

(٣) أي: عَمِلَ وقام بعمل. فهو لايريد وزن الفعل.

(٤) يعني صيغة الماضي، بالصور المختلفة، ومجردة أو مزيدة من الثلاثي والرباعي، ومبنية للمعلوم أو المجهول. وفي شرح الكتاب: آخر الحروف.

(٥) في ط ومطبوعتي دار القلم وباريس: ضاربٍ.

(٦) أي: في موقع الأفعال المضارعة.

(٧) في مطبوعة دار القلم: «المضارَعة». وسقط «في الوصف» من شرح الكتاب بعد.

(٨) في شرح الكتاب: «ولم يسكنوها»، خلافاً لما سيرد فيه بعد.

(٩) يعني الاسم المبني لقطعه عن الإضافة دائماً، لأن «عل» أصله «عَلْوٌ». ولما حذفت الواو نسياً صارت اللام حرف الإعراب، ولزمت الكلمة القطع عن الإضافة مع ورود «من» قبلها، خلافاً لسائر مايقطع عن الإضافة. وزعم الجوهري في الصحاح (علو) أنها تضاف، وتابعه ابن مالك، وهو زعم مردود. انظر التصريح والتوضيح ١ :٥٤. وإنما شبه سيبويه هنا «عل» بما سيذكره بعد – وهو أولُ وحكمُ – مما يبنى لأنه غير مضاف، كما شبه الفعل الماضي بالفعل المضارع، في عدم التسكين. وعلُ: يشبه مالم يضف في فقد المضاف، وفي أنه يقع معرباً أيضاً، كما مثّل بعد. فهو في المرتبة الثانية من الأسماء المتمكنة، كما أن الماضي هو في المرتبة الثانية من اسم الفاعل. وهذا مالم ينبه عليه النحاة. ومن علِ أي: من فوقُ. تقول: جاءني الماء من علُ، أي: من فوقي. انظر النكت ص١١٦ وشرح الكتاب ١ :١٤٨-١٥٠.

يقولونَ: من علٍ،[١] فيَجرُّونه. وأمّا المتُمكّنُ الذي جُعِلَ بمنزلةِ غيرِ المتُمكّنِ في موضعٍ فقولُكَ:[٢] ابدأ بهذا أوّلُ، وياحَكَمُ.[٣]

والوقفُ قولُهم: اضربْهُ،[٤] في الأمر. لم يُحرّكوها[٥] لأنّها لا يُوصَفُ بها، ولا تَقعُ موقعَ المضارعة فبعُدتْ من المضارعة بُعدَ «كمْ، وإذْ» من المتمكّنة.[٦] وكذلكَ كلُّ بناءٍ من الفعلِ، كانَ معناه: افْعَلْ.[٧] والفتحُ في الحروف التي ليستْ إلاّ لمعنًى، وليستْ بأسماءٍ ولا أفعالٍ، قولُهم: سوفَ، وثُمَّ. والكسرُ فيها قولُهم في باء الإضافة ولامها: بزيدٍ، ولزيدٍ. والضمُّ فيها: مُنْذُ، فيمن جَرَّ بها،[٨] لأنّها بمنزلة «من» في

---

(١) أي: من فوقٍ. نحو: وقع هذا من علٍ، أي: من فوقٍ، أو من فوق مقعدٍ، مثلاً. فقد جرّ ونوّن.

(٢) في شرح الكتاب: قولهم.

(٣) أوّلُ: أوّلَ شيءٍ، أو أوّلَ الأمر، أي: قبل غيره ومتقدماً عليه، بني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظاً. وهو على وزن «فَوعَلٍ» صفة مشبهة من مصدر: آلَ يؤولُ، إذا سبق وتقدم. ومؤنثه أوّلةٌ، فهو هنا غير «أوّل» الذي للتفضيل ومؤنثه أولَى. وذلك لايمنع من الصرف، فتقول: جئتك أوّلَ الناس، أو أوّلاً، أي: متقدماً. وزعم الرضي أنه اسم تفضيل، خفي فيه معنى الوصفية، لعدم الموصوف قبله، ولعدم «من» التفضيلية بعده، فاستعمل منوناً كأنه غير ممنوع من الصرف. التوضيح والتصريح ١: ٥١-٥٢. والشبه بين المنادى هنا و«أول» أنهما مبنيان، ويعربان إذا أضيفا. شرح الكتاب ١: ١٥٤.

(٤) في مطبوعة دار القلم: اضرب.

(٥) أي: هذه الصيغة أو البنية.

(٦) كذا. وفعل الأمر في المرتبة الثانية من المضارع، ونحو «كم» هو في المرتبة الثالثة من الأسماء المتمكنة غير المبنية. ولايصح التشبيه إلاّ إذا أراد بالمتمكنة ماجُعل بمنزلة غير المتمكن، نحو: ياحكمُ. وبهذا يصير الطرفان في المرتبة الثانية مما ذُكر، وفي المرتبة الثالثة من الأسماء المعربة غير الممنوعة من الصرف، ويسقط ما اعترض به الأعلم في النكت ص١١٧. ولو ضبطت «من المضارَعة» بفتح الراء، للدلالة على أسماء الفاعلين التي تضارعها الأفعال المضارعة، لما كان إشكال أيضاً. أما السيرافي فقد أسقط الممنوع من الصرف، ليكون المبني في المرتبة المناظرة لفعل الأمر. شرح الكتاب ١: ١٥٨.

(٧) أي: اعمَلْ. فهو لايريد وزن الفعل المذكور، وإنما يقصد فعل الأمر، في أيّ صيغة ورد، من الثلاثي أو الرباعي، والمجرد أو المزيد.

(٨) أي: في لغة من جر بها الاسم الذي بعدها، نحو: رجعنا منذ يومين.

الأيّامِ. [١] والوقفُ فيها قولُهم: مِنْ، وهلْ، وبلْ، وقدْ.

ولا ضمَّ في الفعلِ، لأنّه لم يجئْ ثالثٌ سوَى المضارعِ [٢]. وعلى هذين المعنَيَين [٣] بناءُ كلِّ فعلٍ بعدَ المضارِعِ. [٤]

☆ ☆ ☆

واعلمْ أنّكَ إذا ثنَّيتَ الواحدَ [٥] لَحقَتْه زيادتان: [٦] الأُولَى منهما حرفُ المَدِّ واللّينِ [٧]. وهوَ حرفُ الإعرابِ، [٨] غيرُ متحركٍ ولا منوّنٍ. تكونُ [٩] في الرّفعِ ألفاً، ولم

---

(١) يعني أنها في الزمان مثل «من» لابتداء الغاية.

(٢) الثالث: المعنى الذي يقتضي الضم، وكان المضارع ثالثاً في المرتبة بعد الأمر والماضي. ولكنه لمشابهته اسم الفاعل أُعرب فرفع، ولم يضم. شرح الكتاب ١ : ١٧١.

(٣) يعني: الوقف الذي هو في المرتبة الأولى ويكون للأمر، والفتح الذي هو في المرتبة الثانية ويكون للماضي.

(٤) في شرح الكتاب: سوى المضارع.

(٥) أي: المفرد من الأسماء. ولم يقيده بذلك لأن الإفراد والتثنية والجمع من خصائص الأسماء.

(٦) الأصل لايحتاج إلى علامة لأنه معروف، والفرع لابد له من علامة تدل على ماصار فيه. وكانت علامة المثنى زيادتين، لأن الاسم المتمكن يكون له في الإفراد علامتان: الحركة والتنوين، والثانية قد تحذف كما يحذف التنوين. وفي شرح الكتاب: «زائدتان» هنا وفيما بعد.

(٧) يكون للمد واللين نحو: كتابان، وللين فقط نحو: كتابَين. ولذلك جمع بينهما في عبارته - فبعضهما لكليهما، وبعضهما الآخر للثاني وحده ولأن المد واللين لايكونان في الألف والواو والياء. شرح الكتاب ١ :٦٥.

(٨) أي: الحرف الذي يكون فيه الإعراب لا به، لأنه صار طرف الكلمة كعلامات التأنيث والنسبة. أما النون فهي تشبه التنوين بحذفها للإضافة، وهي تعويض لمنع الحركة والتنوين معاً، لا عوض من التنوين كما يقال. هذا مذهب سيبويه، وجمهور أصحابه من البصريين. وذهب الكوفيون وقطرب إلى أنه علامة الإعراب، وهو ماصوبه أبو حيان في تذكرته. وانظر النكت ص١١٨-١٢١ والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٠٣-٢٠٨ والإنصاف ص٣٣-٣٩. وفي شرح الكتاب ١ : ٢١٩-٢٢٤ أن قول سيبويه يحتمل الوجهين.

(٩) أي: الزيادة الأولى. وفي مطبوعة دار القلم وشرح الكتاب: «يكون» هنا وفيما بعد.

تكن[١] واواً ليُفصَلَ بينَ التّثنية والجمع الذي على حدِّ التّثنية.[٢] وتكونُ في الجرِّ ياءً مفتوحاً ما قبلَها. ولم يُكسَرْ،[٣] ليُفصَلَ بينَ التّثنية والجمعِ الذي على حدِّ التّثنية.

وتكونُ في النّصب كذلكَ. ولم يجعلوا النّصبَ ألفاً[٤]، ليكونَ مثلَه في الجمع[٥]. وكانَ، معَ هذا[٦] أن يكونَ تابعاً لما الجرُّ منه أولَى[٧]، لأنّ الجرَّ للاسمِ لا يُجاوزُه، والرّفعُ قد ينتقلُ إلى الفعلِ. فكانَ هذا أغلبَ وأقوى.

وتكونُ الزّيادةُ الثّانيةُ نوناً، كأنّها عوَضٌ لما مُنِعَ[٨] من الحركة والتّنوين. وهيَ النُّونُ، وحركتُها الكسرُ. وذلكَ قولُكَ: هما الرَّجلانِ، ورأيتُ الرَّجلَينِ، ومررتُ بالرَّجلَينِ.

وإذا جَمعتَ على حدِّ التّثنية لَحِقَتْها زيادتان:[٩] الأولَى منهما حرفُ المدِّ واللّين، والثانيةُ نونٌ، وحالُ الأولَى، في السّكون وتركِ التّنوين وأنّها حرفُ الإعراب، حالُ الأولَى في التّثنيةِ. إلاّ أنّها واوٌ مضمومٌ ما قبلَها في الرّفعِ، وفي الجرِّ والنّصبِ ياءٌ

(١) في مطبوعة دار القلم: ولم يكن.

(٢) أي: على قياس التثنية بزيادتين تلحقان آخره، دون تغيير في لفظه. شرح الكتاب ١: ٢٢٤-٢٢٥ و٢٣٦.

(٣) أي: الحرف الذي قبل الياء.

(٤) كذا. وعبارته تعني أن الألف هي علامة الإعراب، لا حرف يكون عليه الإعراب، خلافاً لما ذكر عنه جمهور أصحابه.

(٥) أي: «وجعلوه ياء ليكون النصب في التثنية مثلَ النصب في الجمع». وفي هذا قلب للتشبيه، لأن الجمع هو المقيس على التثنية. ولو ضبط «مثله» بالرفع فاعلاً لكان أوضح، أي: ليحصل مثل التثنية في الجمع، إذ لاتكون الألف فيه. وقيل: التقدير: لئلا يكون مثله في الجمع. شرح الكتاب ١: ٢٢٥. وانظر النكت ص١٢١-١٢٢.

(٦) في مطبوعة دار القلم وشرح الكتاب: مع ذا.

(٧) يعني أن اتباع النصب للياء أولى من الألف التي هي للرفع. وما الجر منه أي: الياء، إذ الجر من الياء. النكت ص١٢٢ وشرح الكتاب ١: ٢١٦-٢١٧.

(٨) أي: بسبب منعه. فهي تعويض لهذا المنع، وليست عوضاً من التنوين. وفي مطبوعة باريس وشرح الكتاب: وتكون الزائدة...

(٩) أي: لحقت الكلمة زيادتان. وفي مطبوعة دار القلم: زائدتان.

مكسورٌ ما قبلَها، ونونُها مفتوحةٌ، فرَقوا بينَها وبينَ نون الاثنَين، كما أنّ حرفَ اللّين الذي هوَ حرفُ الإعرابِ مُختلفٌ فيهما. وذلك قولُكَ: المُسلمُونَ، ورأيتُ المُسلمينَ، ومررتُ بالمُسلمينَ.

ومِن ثَمّ [1] جَعلوا تاءَ الجمعِ في الجرِّ والنَّصبِ مكسورةً، لأنّهم جَعلوا التّاءَ التي هيَ حرفُ الإعرابِ كالواوِ والياءِ، والتّنوينَ بمنزلة النّونِ، لأنّها في التّأنيث نظيرةُ الواوِ والياءِ في التّذكيرِ، فأجرَوها مُجراهما[2].

☆ ☆ ☆

واعلمْ أنّ التّثنيةَ إذا لَحقَت الأفعالَ[3] المضارعةَ، علامةً للفاعلَين، لَحقَها[4] ألفٌ ونونٌ. ولم تكن الألفُ حرفَ الإعرابِ، لأنّكَ لم تُردْ أن تُثنّيَ «يَفعَلُ» هذا البناءَ، فتَضمَّ إليه «يَفعَلاً»[5] أخرَ. ولكنّكَ إنّما ألحقتَ هذا علامةً للفاعلَين.

ولم تكنْ[6] منوّنةً، ولاتلزمُها[7] الحركةُ، لأنّه يُدركُها الجزمُ والسّكونُ، فيكونَ

(١) أي: وبسبب هذا الاشتراك للنصب والجر في الياء. وانظر النكت ص١٢٢.

(٢) في المطبوعات: مجراها.

(٣) كذا هنا وفي بعض مايلي. وهو يوهم أن التثنية هي للفعل، مع أن المراد تثنية الفاعل. وسيذكر بعدُ ماينفي هذا الوهم، لأن التثنية من خصائص الأسماء، والفعل بلفظه يعبر به عما قل منه أو كثر، وما كان لواحد أو أكثر. انظر النكت ص١٢٣ وشرح الكتاب ٢: ٨ و١٥.

(٤) في مطبوعة دار القلم: لحقتها.

(٥) أي: الفعل المضارع. وفي نفس المصدر وشرح الكتاب: «يفعل». والمراد هنا وفيما قبله صيغة المضارع، على أيّ شكل كانت، من الثلاثي أو الرباعي، مجردة أو مزيدة، ومبنية للمعلوم أو المجهول.

(٦) أي: لم تكن الأفعال المضارعة كالأسماء.

(٧) في مطبوعة دار القلم: ولايلزمها.

الأوّلُ حرفَ الإعراب، والثّاني كالتّنوين.[١] فلمّا كانَ حالُ «يَفعَلُ»[٢] في الواحد غيرَ حالِ الاسمِ، وفي التّثنية[٣]، لم يكنْ[٤] بمنزلته، فجَعلوا إعرابَه في الرّفعِ ثباتَ النّونِ، لتكونَ له في التّثنيةِ علامةَ الرّفعِ،[٥] كما كانَ في الواحدِ، إذ مُنِعَ حرفَ الإعراب.[٦]

وجَعلوا النّونَ مكسورةً كحالِها في الاسمِ، ولم يجعلوها حرفَ الإعراب،[٧] إذ كانتْ متحركةً لا تَثبتُ في الجزمِ.

ولم يكونوا ليحذفوا الألفَ، لأنّها علامةُ الإضمار، والتّثنيةِ في قولِ مَن قالَ: «أكلُوني البَراغيثُ»، وبمنزلةِ التاء[٨] في: قلتُ، وقالتْ. فأثبتوها في الرّفعِ، وحَذفوها في الجزمِ كما حَذفوا الحركةَ في الواحد.

ووافقَ النّصبُ الجزمَ في الحذف، كما وافقَ النّصبُ الجرَّ في الأسماء، لأنّ الجزمَ في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء، وليسَ للأسماء[٩] في الجزمِ نصيبٌ، كما أنّه ليسَ للفعلِ في الجرِّ نصيبٌ. وذلكَ قولُكَ: هما يَفعَلانِ، ولم يَفعَلا، ولن يَفعَلا.[١٠]

---

(١) في المصدر نفسه وشرح الكتاب: «فتكون الأولى حرف الإعراب والثانية كالتنوين». وفي مطبوعة باريس: والآخر كالتنوين.

(٢) في مطبوعة دار القلم: فكما كانت حالها.

(٣) أي: وفي التثنية كذلك حاله غير حال الاسم المثنى.

(٤) يعني بناء «يفعل». وفي مطبوعة دار القلم وشرح الكتاب: لم تكن.

(٥) في مطبوعة دار القلم: «علامةً للرفع». وفي شرح الكتاب: «ليكون له في التثنية علامةٌ للرفع». انظر منه ص٧ و١٧.

(٦) أي: منع «يفعلان» حرف الإعراب باتصال «يفعل» بالألف. شرح الكتاب ٢: ١٣.

(٧) ط: حرف إعراب.

(٨) أي: تدل على جنس الفاعل وعدده. فهي ضمير كالتاء في الأول، أو حرف في اللغة الثانية كالتاء في الثاني.

(٩) في مطبوعة دار القلم: «والأسماء ليس لها». وفي شرح الكتاب: وليس لها.

(١٠) اقتصر على الياء وأغفل التاء في التمثيل، لأنه يكون بالأصل. والأصل في الفاعل التذكير. وسقط «أنه» من شرح الكتاب.

وكذلك إذا لَحقَت[1] الأفعالَ علامةٌ للجمع لحقتْها زائدتان. إلاّ أنّ الأولَى واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، لئلاّ يكونَ الجمعُ كالتّثنية، ونونُها مفتوحةٌ بمنزلتها في الأسماء كما فعلتَ ذلكَ في التّثنية، لأنّهما وقعتا في التّثنية والجمع ههنا كما أنّهما في الأسماء كذلكَ. وهوَ قولُكَ: هم يَفعَلُونَ، ولم يَفعَلُوا، ولن يَفعَلُوا.[2]

وكذلك إذا ألحقتَ التّأنيثَ في المخاطَبة. إلاّ أنّ الأولَى ياءٌ [مكسورٌ ما قبلَها]،[3] وتَفتحُ النّونَ، لأنّ الزّيادةَ التي قبلَها بمنزلة الزّيادة التي في الجمع،[4] وهيَ[5] تكونُ في الأسماءِ في الجرِّ والنّصبِ. وذلكَ قولُكَ: أنت تَفعَلينَ، ولم تَفعَلي، ولن تَفعَلي.[6]

وإذا أردتَ[7] جمعَ المؤنّث في الفعلِ المضارعِ ألحقتَه[8] للعلامة نوناً،[9] وكانتْ علامةَ الإضمارِ، والجمعِ فيمن[10] قالَ: «أكلُوني البَراغيثُ». وأسكنتَ ما كانَ في

---

(١) في شرح الكتاب: ألحقتَ.

(٢) اقتصر هنا على الياء أيضاً لأن التمثيل بالأصل يكون للغائبين.

(٣) تتمة من شرح الكتاب.

(٤) يعني مايلحق الفعل للدلالة على الجمع في الفاعل. وفي شرح الكتاب: جمع الأسماء.

(٥) أي: الزيادة التي قبل النون. وسقط «هي» من بعض النسخ الخطية-انظر مطبوعة دار القلم ١: ٢٠ - ومع «تكون في الأسماء» من شرح الكتاب.

(٦) قدم هذا المثال في شرح الكتاب على الذي قبله.

(٧) في شرح الكتاب وبعض النسخ الخطية: «فإن أردتَ». انظر النكت ص١٢٤.

(٨) في مطبوعة دار القلم: ألحقت.

(٩) كانت العلامة حرفاً واحداً، لأن المبني لايحتاج إلى حرف آخر، يزول في الجزم والنصب كما في المعرب.

(١٠) أي: في لغة من.

الواحد حرفَ إعرابٍ[١]، كما فعلتَ ذلكَ في «فَعَلَ»، حينَ قلتَ: فَعَلْتَ وفَعَلْنَ.[٢]

فأُسكنَ هذا ههنا وبُنِيَ على هذه العلامة، كما أُسكنَ «فَعَلَ»، لأنّه فعلٌ كما أنّه فعلٌ، وهوَ متحركٌ كما أنّه متحركٌ. فليسَ هذا[٣] بأبعدَ فيها[٤]، إذْ كانتْ هيَ[٥] و«فَعَلَ» شيئاً واحداً، من«يَفعَلُ» إذجازَ لهم[٦] فيها الإعرابُ، حينَ ضارعَتِ الأسماءَ وليستْ باسمٍ[٧]. وذلكَ قولُكَ: هُنَّ يَفعَلْنَ، ولن يَفعَلْنَ ولم يَفعَلْنَ.[٨]

وتَفتحُ النّونَ[٩] لأنّها نونُ جمعٍ، ولاتُحذَفُ لأنّها علامةُ إضمارٍ، وجمعٍ في قولِ مَن قالَ:[١٠] «أكلُوني البَراغيثُ». فالنّونُ ههنا في«يَفعَلْنَ» بمنزلتِها في«فَعَلْنَ». وفُعِلَ بلامِ «يَفعَلُ»[١١] ما فُعِلَ بلامِ «فَعَلَ» لما ذكرتُ لكَ، ولأنّها قد تُبنَى على الفتحة[١٢] في قولِكَ: هل تَفعَلَنَّ؟

---

(١) في شرح الكتاب: حرف الإعراب.

(٢) يقيس على مالم يذكره بعد، وسيرد فيما يلي. وفي مطبوعة دار القلم وشرح الكتاب: «فعلتُ وفعلنَ». وفي مطبوعة باريس: فعلنَ وفعلتُ.

(٣) يعني التسكين. وفي ط ومطبوعة باريس: وليس هذا.

(٤) أي: في يَفعلْنَ. وفي شرح الكتاب: فيه.

(٥) يريد صيغة المضارع. وفي شرح الكتاب: إذا كانت هي.

(٦) سقطت من شرح الكتاب.

(٧) في ط ومطبوعة باريس وشرح الكتاب: وليست بأسماء.

(٨) قدم هنا التمثيل بـ«لن» على التمثيل بـ«لم». وسقط التمثيل بـ«لم» من شرح الكتاب، ثم جاء مايثبته في ٢: ٢٦. واقتصر سيبويه على التمثيل بالغائبات، رعياً للأصل.

(٩) في مطبوعة دار القلم: «وتفتحها». وفي مطبوعة باريس: «وتُفتح النونُ». وفي شرح الكتاب: «تفتحها». ولعل المراد: بفتحها.

(١٠) في مطبوعة باريس وشرح الكتاب: فيمن قال.

(١١) زاد في شرح الكتاب: من التسكين.

(١٢) أي: فتشبه «فَعَلَ» أيضاً. وفي النكت ص١٢٥ وشرح الكتاب ٢: ٢٨ تفسير آخر بعيد. وفي الثاني: قد تبنى مع ذلك على الفتحة.

وألزموا لامَ «فَعَلَ» السّكونَ، وبنَوها على [هذه][(١)] العلامة، وحَذفوا الحركةَ لَمّا زادوا[(٢)]، لأنّها في الواحدِ ليسَ آخرُها[(٣)] حرفَ الإعرابِ. لما ذكرتُ لكَ.



واعلمْ أنّ بعضَ الكلامِ أثقلُ من بعضٍ.[(٤)] فالأفعالُ أثقلُ منَ الأسماءِ، لأنّ الأسماءَ هيَ الأوّلُ[(٥)]، وهيَ أشدُّ تمكُّناً.[(٦)] فمن ثَمَّ[(٧)] لم يَلحقْها تنوينٌ، ولَحقَها الجزمُ والسّكونُ. وإنّما هيَ منَ الأسماءِ[(٨)]. ألا ترَى أنّ الفعلَ لابُدَّ له منَ الاسمِ،[(٩)] وإلاّ لم يكنْ كلاماً، والاسمُ قد يَستغني عنِ الفعلِ؟ تقولُ: اللهُ إلَهُنا، وعبدُ اللهِ أخونا.[(١٠)]

---

(١) تتمة من النكت ص١٢ وشرح الكتاب ٢: ٢٩.

(٢) زاد في شرح الكتاب: عليها.

(٣) يعني أن الآخر حركته بناء، فتغييره إلى بناء يسير. شرح الكتاب ٢: ٢٩. وفي مطبوعة دار القلم: «ليست في آخرها». وفي شرح الكتاب: لأنها ليس في الواحد آخرها.

(٤) في أمالي السهيلي ص٢٢-٢٣ اعتراض على هذا الحكم ردّ له.

(٥) يعني أنها الأصل في الكلام، والأسبق في الاستعمال وتصور الألفاظ للمعاني، ومنها تشتق الأفعال. وفي مطبوعة دار القلم وشرح الكتاب: هي الأولى.

(٦) أي: خفة وقوة وديمومة وجودٍ في الكلام، واحتمالاً للزوائد، وتصرفاً في الحركات. انظر شرح الكتاب ٢: ٣١ و٤٤-٤٥.

(٧) أي: بسبب هذا.

(٨) يعني أن الأفعال مشتقة من الأسماء. وفي شرح الكتاب: وهي من الأسماء.

(٩) لم يذكر مثالاً.

(١٠) في شرح الكتاب: «أخوك»، ثم جاء ما أثبتنا.

واعلمْ أن ما ضارعَ الفعلَ المضارعَ[(١)] منَ الأسماءِ في الكلامِ،[(٢)] ووافقَه في البناءِ،[(٣)] أُجريَ لفظُهُ[(٤)] مُجرَى ما يَستثقلونَ، ومَنعوه ما يكونُ لما يَستخفّونَ، فيكونُ في موضعِ الجرِّ مفتوحاً. استثقلوه حيثُ قاربَ الفعلَ في الكلامِ ووافقَه في البناءِ. وذلك[(٥)] نحوُ: أبيَضَ، وأسوَدَ، وأحمرَ، وأصفرَ. فهذا بناءُ: أذهَبُ، وأعلَمُ.

وأمّا مضارعتُه في الصّفة فأنّكَ[(٦)] لو قلتَ: أتاني اليومَ قَويٌّ، وألا بارداً،[(٧)] ومررتُ بجميلٍ، كانَ ضعيفاً، ولم يكنْ في حُسن: أتاني رَجلٌ قَويٌّ، وألا ماءً بارداً،[(٨)] ومررتُ برَجلٍ جميلٍ. أفلا ترَى[(٩)] أنّ هذا يَقبُحُ ههنا، كما أنّ الفعلَ المضارعَ لا يُتكلّمُ به إلاّ ومعَه الاسمُ، لأنّ الاسمَ[(١٠)] قبلَ الصّفة، كما أنّه قبلَ الفعلِ؟

ومعَ هذا أنّكَ ترَى الصّفةَ تَجري في معنَى «يفعَلُ» - [يعني: هذا رَجلٌ ضاربٌ زيداً]-[(١١)] وتَنصبُ كما يَنصبُ الفعلُ.[(١٢)] وسترَى ذلكَ، إن شاءَ اللهُ. فإن كانَ

(١) يعني: في المعنى والموقع. وهو يريد هنا الصفة خاصة من الأسماء، ثم يخص منها «أفعل»، كما سيلي بعد.

(٢) أي: في التركيب الكلامي.

(٣) أي: في الصيغة الوزن.

(٤) يعني: جُعل مجرى آخره، أي: جُعل مكانُ جريان صوت آخر لفظه.

(٥) سقطت من ط. وجعل «فيكون... في البناء» في مطبوعة دار القلم وشرح الكتاب بعد قوله «وأعلمُ». وسقط «وأصفر» من الثاني.

(٦) يعني مشابهة المشتق الوصفي للفعل المضارع، في التركيب الكلامي، لأن الحدث في كليهما يوصف الاسم به. وهذه مضارعة معنوية واستعمالية. وفي مطبوعة دار القلم وشرح الكتاب: فإنك.

(٧) في شرح الكتاب: أو ألا بارداً.

(٨) في ط ومطبوعة باريس: «وألا ماءً بارداً». انظر من ط ١ : ٣٥٩.

(٩) ط: ألا ترى.

(١٠) أي: في المرتبة اللغوية والرتبة النحوية، لأنه تشتق منه الصفات، ويقع قبلها في التركيب.

(١١) سقط مابين معقوفين من ط ومطبوعة باريس.

(١٢) سقط «وتنصب كما ينصب الفعل» من بعض النسخ. انظر مطبوعة دار القلم ١ : ٢١.

اسماً[١] كانَ أخَفَّ عليهم، وذلكَ نحوُ: أفكَلٍ، وأكلُبٍ،[٢] ينصرفانِ في النّكرةِ.

ومضارعةُ «أفعَلَ» الذي يكونُ صِفةً للاسمِ أنّه يكونُ، وهوَ اسمٌ، صِفةً كما يكونُ الفعلُ صفةً. [والذي مَنَعَه أن ينصرفَ، في النّكرة، أنّه على مثالِ الفعلِ، وهوَ صفةٌ مثلُه].[٣] وأمّا «يَشكُرُ» فإنّه لا يكونُ صفةً، وهو اسمٌ[٤]. إنّما يكونُ[٥] صفةً، وهوَ فعلٌ.

واعلمْ[٦] أنّ النّكرةَ أخَفُّ عليهم منَ المعرفة، وهيَ أشدُّ تمكُّناً،[٧] لأنّ النّكرةَ أوّلُ،[٨] ثُمّ يدخلُ عليها ما تُعرَّفُ به. فمن ثَمَّ[٩] أكثرُ الكلامِ ينصرفُ في النّكرةِ.

واعلمْ أنّ الواحدَ أشدُّ تمكُّناً منَ الجمعِ،[١٠] لأنّ الواحدَ الأوّلُ. ومن ثَمَّ، لم يَصرِفوا ما جاءَ منَ الجمعِ[١١] على مثالٍ، ليسَ يكونُ للواحدِ،[١٢] نحوُ: مَساجدَ. ومَفاتيحَ.

---

(١) أي: اسم ذات. فهو يتضمن معنى بسيطاً ويستقل بنفسه، وليس فيه معنى الفعل، بخلاف الصفة.

(٢) الأفكل: الرعدة من برد أو خوف. والأكلب: جمع كلب. وفي شرح الكتاب: كان أخف نحو أفكل وأكلب.

(٣) مابين معقوفين زيادة من نسخة خطية بمكتبة الأوقاف في بغداد رقمها ١٣٥١. وسقطت الأسطر الأربعة من مطبوعة باريس.

(٤) يعني أنه اسم علم للقبيلة يشكر.

(٥) في مطبوعة دار القلم: وإنما يكون.

(٦) سقطت الواو من شرح الكتاب.

(٧) أي: أصالة وخفة وكثرة استعمال.

(٨) أول هنا: أفعلُ، ومؤنثه أولى، وجمعه أوائلُ وأُوَلٌ. وفي شرح الكتاب: أولٌ.

(٩) أي: بسبب هذا.

(١٠) في مطبوعتي باريس و دار القلم: من الجميع.

(١١) في مطبوعة دار القلم: «الجميع». وفي شرح الكتاب: لم يصرفوا من الجمع ماجاء.

(١٢) يعني: على مثال لايجمع جمعاً ثانياً، لأن ماكان على مثال يجوز جمعه فهو بمنزلة الواحد. شرح الكتاب ٢:٤٩.

واعلمْ أنّ المذكَّرَ أخفُّ عليهم منَ المؤنَّث، لأنّ المذكَّرَ أوّلُ، وهو أشدُّ تمكُّناً، وإنّما يَخرجُ التّأنيثُ منَ التّذكير[1]. ألا تَرَى أنّ «الشّيء» يقعُ على كلِّ ما أُخبرَ عنه، من قَبلِ أنْ يُعلَمَ: أذَكَرٌ هوَ أو أُنثَى. والشّيءُ مذكَّرٌ؟

فالتّنوينُ[2] علامةٌ للأمكنِ عندَهم، والأخفِّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يَستثقلونَ. وسوفَ يُبيَّنُ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ، إن شاءَ اللهُ.

وجميعُ ما لا ينصرفُ إذا أُدخلَ عليه الألفُ واللامُ[3] أو أُضيفَ انجرَّ،[4] لأنّها[5] أسماءٌ أُدخلَ عليها ما يَدخلُ على المنصرف، وأُدخلَ فيها المجرورُ[6] [كما يدخلُ في المنصرف] - ولا يكونُ ذلكَ في الأفعال - وأمنُوا التّنوينَ.[7] فجميعُ ما يُترَك صَرفُه

---

(١) أي: يتفرع عن التذكير. النكت ص١٢٧.

(٢) في شرح الكتاب: والتنوين.

(٣) في مطبوعة دار القلم: «إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللامَ». وفي شرح الكتاب: إذا أُدخلَت عليه الألف واللام.

(٤) أي: جاز دخول الجر عليه، لأن دخول الألف واللام والإضافة من خواص الأسماء، وبذلك بعُد اللفظ من شبهه بالفعل المضارع، وصار خالص الاسمية.

(٥) يريد: لأن الكلمات. والضمير يعود على مقدر لم يذكر قبل.

(٦) يعني الاسم المجرور - وهو المضاف إليه - فصار مع الاسم المضاف كالكلمة الواحدة. وفي مطبوعة دار القلم: «وأدخل فيها الجر». ومابين معقوفين زيادة من مطبوعة باريس وشرح الكتاب.

(٧) أي: أن دخول التعريف أو الإضافة لايجوز معه التنوين الذي هو علامة الاسم المنصرف. وفي النكت ص١٢٨ أن هذا الدخول يؤمن به تقدير تنوين محذوف للمنع من الصرف، لأن مالا ينصرف فيه تنوين مقدر محذوف. وفي شرح الكتاب: فأمنوا التنوين.

مضارِعٌ به الفعلُ(١)، لأنّه إنّما فُعِلَ ذلكَ به لأنهّ ليسَ له تمكُّنُ(٢) غيرِه، كما أنّ الفعلَ ليسَ له تمكُّنُ(٣) الاسمِ.



واعلمْ أنّ الآخرَ إذا كانَ يَسكنُ في الرّفعِ حُذِفَ في الجزمِ، لئلاّ يكونَ الجزمُ بمنزلةِ الرّفعِ. فحذَفوا كما حذَفوا الحركةَ(٤) ونونَ الاثنين والجميعِ.(٥) وذلكَ قولُكَ: لم يرمِ، ولم يَغزُ، ولم يَخشَ.(٦) وهوَ في الرّفعِ ساكنُ الآخرِ. تقولُ: هوَ يَرمي، ويَغزُو، ويَخشَى.

---

(١) الصرف هو التنوين والجر. وفي شرح الكتاب: يضارع به الفعل.

(٢) أي: أصالة في الاسمية.

(٣) يعني الأصالة في الكلام وخفة المضمون.

(٤) أي: من نحو: يفعلُ.

(٥) في شرح الكتاب: «والجمع». ثم جاء ما أثبتنا.

(٦) تميز الجزم في هذه الأفعال، فلم يكن مثل النصب كما في الأفعال الخمسة، لأن التميز ممكن هنا ظهوره كما في الفعل الصحيح، وهو أولى مما في المركب مع الضمائر.

تحليل النصّ النحويّ

منهج ونموذج

الفصل الثالث

نموذج التحليل للنصّ

نموذج التحليل للنصّ

نقف إزاء ما اخترنا من«كتاب» سيبويه، وقد مهدنا له بتعريف لمؤلفه والمصنَّف الذي جاء فيه، ثم أثبتناه محققاً مضبوطاً، ومفسراً بدقة وعناية، وأدركنا معانيه ومقاصده الدقيقة والبعيدة، نقف إزاءه وقفات متأنية، لنتخذه ميداناً للتحليل النموذجي المطروح قبل. وهذا يقتضي منا أن نخطو في عملنا بحسب ما رسمنا في الفصل الأول، من خطوات لتحليل النص. وهي كما يلي:

العنصر الفكريّ

لقد ساعدتنا القراءات المتوالية، التي رافقت تحقيق النص وضبطه وتفسيره، على اكتشاف الوجوه المختلفة لكثير من خصائص التفكير السيبويهي هنا، ووضعت أيدينا على خطوط واضحة، من معالم سيرورة المعلومات وتقنينها وانتظامها، في الشكل الذي وصلت به إلينا. فالقراءات هذه، وقد تناولت النص من زواياه المتعددة، فتحت المسارب الخفية التي سلكتها عناصر الفكر، في تشكلها وتضافرها وتأديتها المقاصد الواعية لمؤلفها، ويسرت لنا أيضاً رصد تلك الخصائص والمميزات، لتوظيفها في رسم التحليل العملي المنشود.

الهيكل الفكري:

إن المتلمس لخطوات التفكير، في النص، يجد أن الشكل النهائي لهيكله العام يتوضع في البابين المتمايزين، فنرى في الأول أقسام الكلم: الاسم والفعل والحرف، مع تعريفات وأمثلة مساعدة. ثم يكون في الثاني مجاري أواخر الكلم حين التركيب، حيث يتصدر الباب تمهيد يضم ثلاثة أجزاء: علامات الإعراب والبناء، وعلاقة العامل بالإعراب والبناء، وتحديد الحرف الذي يختص به الإعراب في المفردات. ومن ثَمّ تتوزع المعلومات النحوية، في الباب الثاني، على خمسة أقسام: التمهيد الذي ذكرناه، وتفريعات أربعة ميزناها بنجوم فاصلة. وقد لاحظ خَدَمَة«الكتاب»[1] هذا التمايز في التفريعات، فعبروا عنه بالتوزيع على فصول أربعة، بعد التمهيد بأجزائه الثلاثة.

ويلي ذلك التمهيدَ بيان لمجاري أواخر البسيط من المفردات. وهنا يعرض علينا الفصل الأول، وفيه إعراب الاسم والفعل المضارع ثم بناء الاسم والفعل والحرف. وإذا انتهت هذه الظواهر تبدت لنا، في الفصل الثاني، مجاري أواخر المفرد المركب، وفيها إعراب هذا المركب حين يكون مثنى، أو جمعاً سالماً للمذكر أو المؤنث، أو فعلاً مضارعاً مسنداً إلى مثنى، فجمع الذكور، فالمؤنثة المخاطبة، ثم بناء المركب في المضارع والماضي المسندين إلى جمع الإناث.

والخطوط التالية في تصميم النص تختص بموضوع الخفة والثقل، وعلاقتهما بالإعرابين التام والناقص والبناء. وهنا يتبدى الفصل الثالث، وفيه يبسط اختصاص السكون والجزم بالفعل، وغياب التنوين عنه وعما شابه المضارع من الأسماء،

(١) انظر شرح الكتاب ١: ٦٣-٢٤١ والنكت ص١٠٤-١٢٩.

واختصاصه بالنكرات الأوائل، وحجبه عن منتهى الجمع وبعض المؤنثات، وحكم جر الممنوع من الصرف. وأخيراً يكون الفصل الرابع. وهو موجز، يعرض فيه جزم الفعل المعتل الآخر.

ومن خلال هذا العرض السريع المكثف، لهيكلة النص ومخططه العام، نستطيع أن نتبين صلة البابين بـ«الكتاب»، ووظيفتهما في الحركة الموضوعية له. إنهما أصول أساسية للبحث النحوي، عُرضت فيها الأقسام الرئيسية للكلم، وظواهر الإعراب والبناء في جميع المفردات، بشكل عام.

وهذه المضامين، بما فيها من المصطلحات والأحكام العامة والضوابط والتفسيرات، هي أول مايدرس في النحو، وصوى التفكير لدى النحاة عامة، سيعتمدها المؤلف في معالجة الموضوعات النحوية المختلفة، ويكون لها حضور دائم في ثنايا سائر الأبواب القادمة من الكتاب. فالبابان المقصودان بالتحليل يتصدران خطة التصنيف، ليكونا مقدمة موضوعية تهيىء لمسيرة البحث، وتمهد لها بما يغذيها في كل مرحلة، ويمدها بالنسغ العام المتأصل، ويوضح للقارىء مهام كل عناصر البحث، شأن كل خطبة أو مقدمة لمصنف علمي.

تنسيق الفكر:

يلاحظ الدارس لهذا النص، من خلال تتبعه حركة التفكير لدى المؤلف، أنه ضمنَ ما بسطناه من هيكلة منهجية للبابين يَتخذ خططاً موحدة للعرض، يعتمدها في مجمل المعلومات والحقائق المعالجة، وتشكل خطاً واضحاً في أسلوب الكاتب، وسبيلاً معبدة في مسيرته ومقاصده. ولو أنك تمرست بمقولات سيبويه في هذين البابين لاكتشفت أنه يراعي الأصول الموضوعية التالية:

أول مـا نذكـره هنا أنه يقـدم الأصل على الفـرع، ليكون في خط ذهني منطقي. فـالأسمـاء تتصدر العـرض لأنهـا الأصل في الكلام، ثـم يكون بعـدها الفـروع من الأفعـال والحروف. وعلامات الإعراب أصل في العربية، فهي تحتل الصدارة قبل علامات البناء. بل إن ذا العلامة الإعرابية الواحدة ـ وهو الكلمة البسيطة ـ يتقدم ذا العلامتين في الأسماء والأفعال. ولأن الجمع السالم محمول على المثنى، فإن المثنى يعرض قبله، ليكون المسير واضحاً في بيان ظواهر الجمع. ثم إنّ المذكر السالم يسبق المؤنث السالم، ليمهد له طريق المعالجة والتوضيح.

هذا في الأسماء عامة. فإذا نظرت إلى مجمل علاماتها، مع علامات الأفعال، تبين لك أنه لما كان الاسم أصلاً للفعل وجب أن تبسط ظواهر التركيب في الأسمـاء، لتكون مناراً لما سيرد في تركيب الأفعال. وهذا ماسار عليه المؤلف في التنسيق الجزئي للموضوع. فالمثنى والجمع سابقان للفعل المسند إلى الاثنين والجماعة، وتأخير جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم يستلزم تأخير الفعل المسند إلى جمع الإناث، ليكون السير في خطوط الأصلية والفرعية كامل الحضور.

والأمر الثاني تتلمسه فيما عرض من الخفة والثقل. فالأصلية في خفة الاسم وثقل الفعل تقتضي تقديمهما على الاسم الممنوع من الصرف، لأنه فرع على الاسم الكامل التمكن، وعلى الفعل بشبهه إياه من عدة جهات. وكذلك حال النكرة والمفرد والمذكر، بالنسبة إلى كل من المعرفة والمؤنث ومنتهى الجموع. فالثواني فروع على الأُوَل المطلقة من قيودها، تبسط ظواهر إعرابها بعده. والفعل المعتل الآخر شبيه بالممنوع من الصرف، في ثقل الفرعية على الفعل، وهو يحتل آخر المطاف، في ذيل الأسماء التي فقدت حق الصرف.

وللخفة والثقل وجه آخر في العرض، نتبينه بعد أن نبسط معايير التميز بينهما لدى النحاة. فالثقل مصطلح متعدد الدلالة في البحث النحوي، وإذا حددنا معالمه فقد تعينت معالم الخفة أيضاً، لأنهما على طرفي نقيض. ونحن، فيما تتبعنا من عبارات النحويين ومقاصدهم، استنبطنا أن للثقل عندهم معايير خمسة:

فمنها المعيار الافتراضي، وهو تأخر الرتبة في مراحل التكلم وتولد المفردات، كالفعل المتولد بعد الاسم، والحرف لا يدخل ذخيرة الطفل إلاّ بعد المهارة في استخدام الأسماء والأفعال. وكذلك المعيار المعنوي، من حيث تضمنُ الاسم معنى الذات أو الحدث، ودلالةُ الفعل على الحدث والزمان وغيرهما أحياناً، وتضمنُ الحرف لمعنى الأسماء والأفعال معاً.

ثم المعيار الصناعي الذي يحدد تولد الكلمة من الأصل الصادرة عنه، كالفعل من الاسم، والمؤنث من المذكر، والمعرَّف من النكرة، والمثنى من المفرد. والمعيار الصوتي، وفيه تثقل المفردات التي يضاف إلى آخرها أصوات لتصاغ معها، كالزيادة في التثنية والجمع، وإسناد الفعل إلى غير المفرد المذكر الغائب. وأخيراً يرد معيار الدوران في الكلام، لأن مايقل وروده في جمهور التعبير اللغوي هو من الثقيل، ويتدرج هذا الثقل تبعاً لقلة الاستعمال. وعلى هذا يكون ترتيب الأسماء والأفعال والحروف وعلامات الإعراب والبناء[1].

---

(١) تجاهل السهيلي (ت٥٨١) دلالات هذه المعايير عامة، وتوقف عند اثنين منها، بالمغالطة والتهكم. ولذلك دفع الثقل اللفظي بأن مثل: فرزدق ومسحنكك واشهيباب ودردبيس، أثقل من زينب وسعاد وحسناء، والثقل المعنوي بأن نحو: غمّ وسخط وجذام، أثقل من نجلاء والعس والمى. ثم قال: ولايتصور في الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين: العقلي والحسي. أمالي السهيلي ص٢٢-٢٣.

ولهذا ترى سيبويه هنا يورد علامات الإعراب، كما يلي: النصب والجر والرفع والجزم[1]، مراعياً ترتيبها تبعاً لثقلها في اللفظ. وكذلك يكون سرد علامات البناء: الفتح فالكسر فالضم فالوقف[1]، وإيراد أقسام الكلم: الاسم فالفعل فالحرف، مع التزام ذلك النسق في تفسير تلك المصطلحات، وإيراد الأمثلة عليها. بل إنه حين سرد أمثلة الحرف قدم ما كان مستقلاً قائماً برأسه، على الحرف القاصر الذي يلتحق بغيره ليظهر في التركيب. وعلى هذا كان ماأورده: ثمّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة. ذلك لأن اللفظ «وَ» أو «لِ» أثقل من الحرفين المتقدمين. بل إنه ليتعذر اللفظ بكل منهما وحده، لأنه لابد من حرف مُتحرك يُبدأ به، وآخر ساكن يُوقف عليه.

والأمر الثالث الذي يلحظ، في تنسيق الفكر، هو مرتبة الإجمال قبل التفصيل. وعلى هذا ترى في الباب الأول إيراد أقسام الكلم مجملة، ثم توالى تعريف مايعرّف، والأمثلة المناسبة لذلك. وقد كانت هذه الظاهرة مركبة هنا، حيث أجمل أيضاً تعريف الفعل وأقسامه، ثم ما يعزز هذه الأقسام من الأمثلة، قبل أن ينتقل إلى الحديث عن الحرف.

وهذا التركيب نفسه تلمسه في الباب الثاني. مثال ذلك أن المثنى والجمع السالم، وما يشبههما من الفعل، لكل منها زيادتان تذكران إجمالاً، ثم يكون التفصيل بعرض النماذج المناسبة. وكذلك شأن المضارعة بين الأسماء والأفعال، يُنَصّ عليها بلفظها

---

(١) المشهور بين العلماء أن السكون أخف من الحركات، وهذا يخالف ماذكرناه هنا حين جعلناه أثقل منها، وجاء في آخرها تبعاً لثقله. والحق أن خفته المشهورة تتوضع في حشو الكلمات، وتنحصر في بعض الحروف من العربية. ومايذكره سيبويه هنا هو خاص بالإعراب والبناء النحويّين، أي بأواخر الكلمات. ولاشك أن الحرف الساكن في آخر الكلمة يثقل لفظه بالوقف، ويتعذر بيانه بوضوح، ولاسيما إذا كان من المجهورات، كالباء والجيم والدال والضاد والطاء والقاف. ولذلك أجاز بعض العرب تضعيفه، في الشروط المعروفة. بل إنه لكذلك من الثقل حين يقع قبل مثيله أو قريبه، نحو: كفْفٌ وشُحْحٌ واتْتَخَذَ، وانْمَحَى واصْتَبَرَ. وحسبنا مثلاً تعذر التقاء الساكنين، خلافاً لسائر المجاري.

اصطلاحاً، قبل أن تفسر تفصيلاً ومثالاً، في غير موضع من الباب. وإذا راقبت مسيرة المجاري ألفيتها تُجمل في ثمانية، قبل أن تُفصل متوالية، ثم تُجمل في أربعة أضرب، وتُوزع أقساماً أربعة، يَجمع كل منها مجريين متناظرين في الإعراب والبناء. فإذا أضفت إلى هذا كله إتباعه بسط أحوال المجاري في الكلام، مع التمثيل والتعليل، كان لديك ما هو أعقد من التركيب الذي رأيناه حتى الآن.

ولابأس أن نقول: إنه تنسيق معقد في الظاهر، وميسر للفهم والمتابعة وحركة الفكر المنظم. بل هو ضرب من التنسيق الهرمي، الذي تحدثنا عنه في مستهل الفصل الثاني، أوان التعريف بسيبويه وكتابه، وبيّنّا أن الكتاب يفتقده ليلتزم الأسلوب الأفقي في التصنيف. فما غاب، في الهيكل العام للتأليف هناك، ظهرت هنا معالمه منتظمة، حيث تُوزَّع المعلومات على شكل هرم متعدد الوجوه، تُبسط متوالية، وكل منها يبدأ بالقمة وينتهي بالقاعدة.

ثم إذا تتبعت مظاهر التنسيق للفكر بدا لك ضرب رابع منها. ألا وهو بسط التفصيل نفسه ضمن دائرته المحدودة، إذ تراه تتوضع عناصره متوالية بحسب توزعها في المجمل منها قبل. فالاسم والفعل والحرف تتوالى في التعريف والتمثيل، مسلسلة كما وردت في أول بابها. وكذلك يرد الفعل بعد الاسم في معرضَي الإعراب والبناء في الباب الثاني، فيكون للإعراب توالي النصب فالجر فالرفع في الاسم، ثم تَتابعُ الفتحِ فالكسر فالضم فيه وفي الحرف. وحروف المضارعة سردت مجردة، ثم كان بعدها تفصيل للأمثلة على نسق سردها ذلك.

أما الاسم الممنوع من الصرف فيبدو أمره على خلاف هذا، حيث تُذكر مشابهته للفعل المضارع في التركيب واللفظ، ثم يتلو ذلك بسط الشبهين اللفظي نحو: أبيض

وأسود، وأذهبُ وأعلمُ، فالتركيبي إذ يضعف ويقبح ورود الصفة دون موصوف قبلها، كما يتعذر التكلم بالفعل المضارع إذا لم يكن معه الاسم. وإنما كانت هذه المخالفة في البسط لأن الشبه اللفظي أخصر من التركيبي، وتقدمة المختصر أولى في البحث، لأنها لا تشغل الفكر بالمطول عن متابعة ما بعده.

وقريب من هذا ما نراه في الحديث عن الأفعال، إذ يكون موقع المستقبل في الإجمال والتفصيل قبل الحاضر، خلافاً لما تقتضيه مراتب سيرورة الزمن، لأن أمثلة الثاني هي جزء من أمثلة الأول، وسيكتفى بالإشارة إليها دون تفصيل.

وإذا كنا لا نجد تعليلاً مقبولاً لاختلال التمثيل، فيما بين الأمر: اذهب واقتل واضرب، وبين الخبر: يقتل ويذهب ويضرب، فإن أمثلة كل من الماضي والأمر يصدر الخلاف فيها عن مقصد منهجي، هو أن إسقاط «اسمع» في الثاني، المناظر لـ«سمع» في الأول، سببه التخلص من التكرار وإيراد ما يفي بالعموم، لأن الغاية عرض ما يكون في الأمر بفتح العين أو ضمها أو كسرها. ولابد من الإشارة هنا إلى الاحتفاظ بترتيب المجهول بعد المعلوم، في كل من الماضي والخبر.

وربما تخلل عرضَ التفصيلات عبارات تفسيرية، تبدو كالاستطراد مقحمة بين عناصر التفكير، كالذي تراه حين تُجمع المجاري الثمانية في ضروب أربعة، ثم تُبسط الفوارق بين ما يكون إعراباً لعامل قبله، وما هو بناء لغير شيء أحدثه من العوامل، ثم يُعرض اختصاص مجاري الإعراب، قبل تفصيل تلك المجاري المذكورة في الأسماء والأفعال والحروف. وهذا الاستطراد يُلقى بين الإجمال والتفصيل، تمهيداً لما سيرد في الثاني من ظواهر تقتضي البيان، وإزالة لما سيكون من لبس فيه.

وكذلك تبيينُ أن المضارع ليس من الأسماء، بين شَقَّي الحديث عن مضارعته لاسم الفاعل، في المعنى والتركيب ولحاق الزيادة، وبسطُ أسباب عدم تسكين الماضي بين الفتح والوقف، وعرضُ أسباب الوقف في الأمر قبل مجاري الحروف، وبيانُ شَبه المضارع في البناء مع نون الإناث للماضي، وتفسيرُ ظاهرة الثقل في الأفعال بين ضربين من ثقيل المفردات: الفعل والممنوع من الصرف.

فهذه الاستطرادات تُلقى بين ثنايا المتلازمات من المعلومات، للتفسير والتمهيد وإزالة بعض ما يلتبس من الأحكام. ولأنها موجزة مكثفة، يسهل قبولها في معرض البحث. أما ما كان منها واسعاً فضفاضاً، يعرقل التفكير ويحول دون استمرار المتابعة الواعية، فإنه يؤجل إيراده إلى مكانه المناسب في البحث، ويُكتفى بالإشارة إليه، موعوداً بتفصيله بعد.

وهذا ما تلمسه في أرجاء أبنية الفعل، ومشابهة المضارع لاسم الفاعل في المعنى، وعمل الصفة كعمل الفعل في النصب، وبيان ما ينصرف وما لا ينصرف، مع عبارة«ستبيّن» أو«سترى» أو«سوف يبيّن»، والقول غالباً: إن شاء الله. وهذا وعد بما سيرد في أبواب تالية، منسوقاً مع ما يناسبه من الموضوع. وهو يشير بوضوح، إلى أن المؤلف يُحكم خطوات التصنيف، ويوزعها بدقة وانتظام في مواقعها المناسبة. ولذلك تجده يختار ما يلزمه، ويرجىء الباقي ليحل في موطنه. وأظهر دليل على هذا أنه، بعد الوعد الأول مما ذكرته، يورد الوعد الثاني مشعراً بما مضى، فيقول: وسترى ذلك أيضاً في موضعه.

أما اللون الخامس من تنسيق الفكر فيتبدى في التوزيع العددي للظواهر النحوية. ذلك أن الغالب في هذا التوزيع هو القسمة الثلاثية. فالكلم: اسم وفعل وحرف.

والاسم: رجل وفرس وحائط، ومفرد ومثنى وجمع، ومتمكن وممنوع من الصرف ومبني. والفعل: ماض ومستقبل وحاضر، ومرفوع ومبني على الفتح أو الوقف، ومسند إلى الاثنين أو الجماعة أو المخاطبة.

والمضارعة للاسم: شكل يميز بالعلامة، واستعمال يظهر في الموقع، ومعنى يبدو في التأثير الإعرابي. والزيادتان في الفعل: ألف ونون أو واو ونون أو ياء ونون، وحركات عين الفعل: فتح وكسر وضم، وعلامات الإعراب: حركة ونون وحرف مد، أو حركة وحرف وحذف، أو صوت وتقدير وجزم. والناقص ظاهره: بالياء والواو والألف، مع أن هذه الثلاثة ترتد إلى اثنين، لأن الألف لابد أن تكون منقلبة عن واحدة مما قبلها.

وربما تكون القسمة رباعية، كما هو الشأن في مجاري أواخر الحروف والاسم المبني، وفي الأحرف الزوائد أوائل الفعل المضارع، وفي مجاري الإعراب والبناء كلاً منهما على حدة. غير أن هذه المجاري الأخيرة ترتد إلى الثلاثية، لأن الاسم لا يجزم والفعل لا يجر، فيكون لكل منهما حالات ثلاث. ولأن بنية العربية يغلب عليها الأصل الثلاثي، رأينا القسمة الثلاثية أظهر وأكثر، ومتدخلة فيما هو رباعي أحياناً.

أما القسمة الثنائية فتراها في: الإعراب والبناء، والنكرة والمعرفة، والمذكر والمؤنث، والصحيح الآخر وناقصه، وذي العلامتين من مثنى وجمع سالم، والسالم نفسه من مذكر ومؤنث، والعلامتين في الأسماء: ألف ونون وياء ونون، أو واو ونون وياء ونون.

وعلى الرغم مما اتسم به تفكير سيبويه، في هذا النص من تنسيق وتيسير عرضناهما ههنا، فإن معالم الفكر تبدو عسيرة المنال، وتقتضي إعادة النظر مراراً وتكراراً، لتلمس الحقائق التي رمى إليها، وحاول تقديمها للقراء. وربما أمضى الدارس ساعات أمام بعض

المقاصد، يقلب وجوهها ويطرق أبوابها، ليصل إلى مبتغاه، أو جانب منه فيما يظن، ثم يبدو له بعد سنوات أن ما انتهى إليه قبلُ كان غير واف، ولا محيط بالدقة المرجوة والمرام الخفي.

ولعل السبب في هذا بعيد التشعب عسير الانضباط، وحسبنا أن نشير إلى الظواهر البارزة، التي حجبت عن القارئ المتمرس وضوح المعالم وبيان المقاصد، بيسر ودقة وسماحة. فأنت ترى كثافة الأحكام والضوابط في هذين البابين، إذ اجتمعت فيهما أصول ما سيتسرب في مئات الأبواب بعد، ويغطي كثيراً من الجزئيات الفرعية المتناثرة هنا وهناك. وقد اختُزلت هذه المعلومات المكثفة وتلاحقت، فكانت أبية يلاحقها الباحث، بشيء من التعثر والاحتمال والافتراض، حتى يجهد نفسه وتتسارع أنفاسه.

ومما زاد هذه الظاهرة وضوحاً أن الأحكام والضوابط المتكاثفة مازجها ألوان، من الشروط والقيود والتفسير والتعليل، واختلط بذلك كله صور مختلفة، من الاستدلال والاحتجاج والشواهد والأمثلة، مع نماذج من الشرح والاعتراض والاحتراس، ونثار من التوجيه والافتراضات الإيجابية والسلبية. فإذا بالحركة الفكرية متموجة متلونة متقلبة، تجهد صاحبها قبل أن ينال ما يتتبعه ويقتبسه.

ثم تبرز عشرات المصطلحات، وتتداخل بعبارات مختلفة وصيغ فضفاضة أحياناً، ومقاصد خاصة بعيدة عما شاع في المصادر النحوية المشهورة، وتتلون بتفريعات متوالية من المضامين الجانبية، أو بأساليب مطولة مستغلقة الدلالة، تضفي على المعلومات ضباباً، وتلفها بكثير من الغموض والخفاء والبعد، وتجعل التلمس ثقيلاً والاقتناص عنيفاً. وإذا أضفت إلى هذا كله التعبير المطول المتمدد، وتشابك عناصره بعضها والبعض، وكثرة

العطف والشرط، وتشابه الضمائر المختلفة العوائد، وتضمين المفردات والتراكيب دلالات خاصة ومتلونة . . . إذا أضفت هذا وغيره، من الخصائص التعبيرية المتناثرة، عرفت أسرار العسر الذي يتمتع به نصنا المطلوب.

ومن ثَمّ يتبدى لك ما كان عليه القدماء، من تهيب لنصوص الكتاب، واستحضار الطاقات العالية والتخصص الدقيق، قبل الخوض في غمار قراءته ودراسته، أو إقرائه وتدريسه. ولذا كان كبار النحاة يسبغون عليه بالغ التقدير والاحترام، فيسمونه «قرآن النحو»، ويقرؤه بعضهم مراراً وتكراراً، فيختمه كل خمسة عشر يوماً مرة، ويموت الفراء بعد سن عالية وهو تحت وسادته، ويدفع الكسائي مائتي دينار ليقرأه على الأخفش، ثم يسمعه منه في أسبوع واحد بسبعين ديناراً، ويقول المبرد لمن يريد قراءته عليه: «هل ركبت البحر»؟ تعظيماً له واستصعاباً لما فيه.[1]

ولهذا أيضاً وقف عليه فحول النحاة، يوضحون عباراته ومقاصده وأحكامه واحتجاجه واستدلاله وتفسيراته، على مدى القرون، ويصنفون حوله عشرات الكتب الضخمة والرسائل المتناثرة، وهم يشعرون أنه لم يستوف حقه من البيان. هذا أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨) يضع كتاباً كبيراً في شرحه، ويخص نصنا المعهود ـ وهو في ست صفحات من مؤلف سيبويه ـ بتفسير يستغرق ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير،[2] ثم يجد معاصروه أنه لم يملأ الفراغ بصنيعه المذكور، فيخصون النص برسائل متميزة للشرح والتوضيح، كما ذكرنا في الفصل الثاني قبل.

بل إن عشرات، من النحاة القدماء والمتأخرين، يجدون ثغرات كثيرة في شروح من تقدمهم، وتقصيراً عن استيفاء حاجات الوضوح والعطاء، فيتابعون تصنيف الشروح، ويختلفون كثيراً في توجيه العبارات والمضامين والمقاصد، مما يشعر بثقل العبء وضخامة

(١) الكتاب ١ : ٦ من مطبوعة دار القلم ومراتب النحويين ص٨٧ والفهرست ص٥٧ ومعجم الأدباء ١٦ : ١٢٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١ : ٤٥-٢٤١ و٢ : ٧-٥٨.

المهام. فليس بعيداً الآن أن نرى ما ذكرتُ من العسر والدقة والغموض، ونحن في غربة عن أساليب القدماء، ولاسيما نصوص سيبويه، وفي تمرس بالمصنفات النحوية المتأخرة والمعاصرة، مع ما فيها من الاصطلاح اليسير والتعبير المألوف، والمضامين المكشوفة المعطاء، وقد صقلتها القرون، ورددتها الألسن، ووعتها العقول والأقلام.

منهج البحث:

النص كما رأينا هو متن نحوي قديم، وتمهيد أصولي لكتاب كبير يتناول سلوك العربية، في الصياغة والتركيب والتعبير، ليضع القواعد والضوابط والأحكام، في حيز الشكل والتنفيذ والاستعمال. فهو لون من ألوان الدراسات الإنسانية التي تعتمد حالة معنية، تخصها بالبحث والاستقصاء.

وهذا يقتضي منه أن يسلك سبيل الدراسة للحالة المعينة، بالمنهج العلمي الوثائقي المشهور، الذي يجمع الوثائق بالملاحظة المباشرة، ويسجل مادة البحث سماعاً، ويستقري عناصر جزئياتها، بالمقابلة والحوار والاستنطاق، ثم يختار منها العيّنات العشوائية، ليضعها موضع التحليل والمراقبة الموضوعية، ليرصد الأشباه والنظائر، فيميزها في أحياز مستقلة، تتوضع كل منها في مجال محدود، ويرقب سلوكها منفردة لاكتشاف العلاقات والعوامل المختلفة، ويستخلص الضوابط الخاصة والعامة، ويصوغها في قواعد قابلة للاختبار والتحقيق، باحتراس يترك مجالاً لما شذ، لتصير أحكاماً معتمدة في العلم المنشود. فهل كان لسيبويه مثل هذا المنهج المذكور، فيما نحن نحلل؟

لعلك تقول: الغالب على النص هنا هو المنهج القياسي المعياري، إذ نرى في كل

مرحلة منه تصدر الأحكام العامة الجاهزة، تتلوها الأمثلة مع التفسير والتعليل، واستبعاد ما يخالف تلك الأحكام. فالكلم اسم وفعل وحرف، والفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ومجاري أواخر الكلم ثمانية، وإذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، وكذلك إذا جمعت على حدِّه، وبعض الكلام أثقل من بعض، والأفعال أثقل من الأسماء، والنكرة أخف من المعرفة.

وهذه وأمثالها أصول، تتحكم في البحث وتحاصره من كل صوب، لتتضح أبعادها بالتمثيل والتفسير والتعليل. فما كان مُظاهراً لها ماشياً في ركابها صحّ، ودخل في حيز القبول، وما خالفها كان محالاً أو قبيحاً، كاستبعاد الواو والنصب بالألف في التثنية، وترك التنوين فيها وفي الجمع على حدِّها، ومنع دخول اللام على «فَعَلَ»، وقولك: إنّ يضربَ يأتينا، وأتاني اليوم قويّ. وخلال هذا كله قياسات فرعية، تصل بين جزئيات الأحكام، وتعتمد على مقدمات كبرى لأحكام عامة وتشابه بين العام والخاص، لتستنتج حكماً جديداً، يؤيده التعليل والتمثيل والتنظير.

والحق أنك تتعجل القول، وتستخدم فيما ذكرتَه الأسلوب الذي حكمت به على منهج النص. فالمؤلف هنا يصب خلاصة استقراء مديد، باشر فيه السماع من الأعراب والرواة والقرّاء. لقد تتبع كلام العرب سماعاً مباشراً من أفواههم، أو مما نقله العلماء الأثبات، وجمع الكثير من المادة اللغوية المستعملة، ليضعه في مجال البحث والملاحظة والتقعيد. وحسبك أن تتصفح كتابه، لتقف على عشرات العبارات الدالة نصاً على ما زعمناه.

فإذا غادرت تلك النصوص المعبرة، ورأيت ما نحلله نحن بعيداً عنها أو شبه خال منها، إذ لم يرد أمثالها في غضونه هنا، فإن عباراته لتحقق بوضوح معالم الاستقراء والسماع. ومن هذا قولُه: «الفعل المضارع لا يُتكلم به إلاّ ومعه الاسم»، وعن بناء الضم

للحرف: «منذ فيمن جرّ بها»، ونثره هذه العبارات: قولهم، ولم يسكنوا، حركوه، أثبتوها، وحذفوها، لم يجعلوا، فرقوا، جعلوا، أجروها، لم يكونوا ليحذفوا، في قول من قال: عندهم، عليهم . . . .

فهذه العبارات نتاج سماع وافر، واستقراء واضح صريح، يدعمها عدد غفير مما يؤنس بذلك ويحققه. نحو قوله: أُخذتْ، بُنيتْ، قولك، لها أبنية، هي تجري، ليس في الأسماء جزم، ليس في الأفعال جر، صيِّر، ضارع، جُعل، لم يُكسر، جمعتَ، أسكنتَ، أُسكِن، لم تُرد، ألحقتَه، مُنِع، بُنيَ، تفتحها. . .

ولعلك شعرت من خلال عباراته هذه، بالإجماع الذي اعتمده في استقصاء الظواهر المدروسة. وهو إشعار إيجابي تلمسه في التعبير بجماعة الغائبين، عن المتكلمين العرب. ومن ذلك أيضاً: المضارعة عندهم، وما ليس باسم ولا حرف، ولم تجيء إلاّ لمعنى، ولم يجيء ثالث سوى المضارع، وزادوا، وجاز لهم، وأخفّ عليهم، ويستثقلون، ويستخفون، وعلامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم . . . وقد تكون الإشارة سلبية، فترى فيها ما خرج به بعض العرب عن أساليب الجماعة، كقوله: فيمن جرَّ بها ، وفي قول من قال: أكلوني البراغيث.

فالأحكام القياسية، التي استهل بها مراحل الموضوع، هي النتيجة النهائية لجهد منهجي، جمع وثائق التعبير، ولاحظ توزعها في مجموعات متناظرة أو متشابهة، وتقرى فيها العلاقات الموحِّدة والسمات المفرِّقة، ثم استخلص الضوابط العامة والخاصة، وذيلها بالأمثلة مع التفسير والتعليل والبيان. ذلك لأن الباحث في خيار بين أسلوبين للاستقراء: أحدهما يقوم على بسط المادة، مع التحليل والتركيب والاستنتاج. والآخر يختزل المراحل المتقدمة، ويورد النتائج والأدلة، ناصاً خلال ذلك على ما يشعر بما

اختزل. ولو أنك رأيت تلك الأحكام ظاهرة، في أقوال من تقدم سيبويه، لكان حقاً أنه يقتبسها ويضعها معياراً قياسياً في البحث.

على أن المنهج الاستقرائي، الذي رأيناه هنا، قد داخله نماذج غفيرة من القياسات الظاهرة والخفية، أقلها من التعبيري وأكثرها من التعليلي، لبيان وجوه الاتفاق والخلاف.

أما الأول فمنه ما ذكرتَه أنت، من استبعاد وترك ومنع واستقباح. وأما الثاني فقوامه تشبيه بعض الظواهر ببعض، أو تفسير ما انتثر من الأحكام والضوابط والأصول. فالمضارع كاسم الفاعل في الإعراب، وكالماضي في البناء مع نون النسوة، و«منذ» بمنزلة«من»، والجمع على حد التثنية، والمؤنث السالم كمذكره، والنصب والجزم في الفعل كالنصب والجر في الاسم، والماضي كالمضارع في بعض التراكيب، وكالأسماء المبنية عرَضاً، والأمر لايشبه المضارع، في حين أن الممنوع من الصرف شبيه به . . .

وهذه التشابيه الغفيرة تتخللها نماذج، من التحليل والبيان و تفسير وجوه التقارب أو التماثل، وتضع تعليلاً لذلك بالتمثيل والتنظير. فالمضارع كاسم الفاعل لموافقته في التخصص والتركيب، والأمر كالاسم المبني لأنه لايوصف به، ولم تكن الواو في المثنى ليفصل بينه وبين الجمع، وبني المضارع كالماضي على السكون لأنهما فعلان، والممنوع من الصرف يكون كالمنصرف بدخول علامات الأسماء عليه، والفعل المعتل الآخر كالأفعال الخمسة، يجزم بحذف آخره ليكون فرق بين الرفع والجزم . . .

وإن تتبعت تلك القياسات التعليلية بين أنواع الكلم، وأصناف هذه الأنواع، وما انتثر في طياتها، من معالم التوجيه والبيان والتشابه والتناظر، تبدى لك أن سيبويه يتناول ظواهر اللغة الناجزة، بمنظار كلي شامل، يوحد بين الأشكال المتعددة والأنواع

والأصناف، لتكون المادة اللغوية بمجموعها منظومة متشابكة، وكلاً متواصلاً في الأحكام والأوضاع والتركيب. إنه يقيمُ ارتباطات حية بين جمهور الأحكام، لئلاّ تعيش جزئيات متميزة، ويوضحُ منطق العربية في تمثيلها منظومة موحدة، تنتظم الظواهرَ المتقاربة منها قواعدُ كلية متشابكة متعاونة.

فصحيحٌ أن الكلم ثلاثة أنواع، والمجاري ثمانية أشكال. ولكن هذه الأقسام، التي تبدو في الظاهر متباينة متباعدة مستقلة ضمن إطار المنظومة اللغوية، بينها وشائج من الصلات والتداخل، تحقق أنها وجوه مختلفة لعالَم واحد. فالاسم يشتق منه الفعل، ويحتاج إليه في التركيب لإنجاز كلام. والحرف يفتقر إليه كل من الفعل والاسم، لأداء التعبير السليم، وهو أيضاً لايتم معناه إلاّ بمعونة منهما. ثم إن فعل الحاضر يشركه في أبنيته فعل المستقبل، إن كان للخبر، والاسم يشركه المضارع في الإعراب، والماضي والأمر في البناء. والفعل يشاركه الاسمُ غير المنصرف في عدم التنوين، والحرفُ في البناء على لفظ واحد. والحرف نفسه تُقاسمه بعض الأسماء وأكثر الأفعال ما تميز به من البناء.

وبهذا تكون الأنواع الثلاثة أقواساً ثلاثاً متداخلة، تملأ دائرة الحيز اللغوي، وترسم التشابك القائم، بين المجاري الثمانية، على الرغم من أصالة الاسم في الإعراب، والحرف في البناء، وتوزع الفعل بينهما. ثم إن هذه المجاري أنفسها تنقسم إلى شعبتين، تتدرج في كل منهما أربع علامات. ففي الإعراب نصب وجر ورفع وسكون، وفي البناء فتح وكسر وضم ووقف.

وإذا كان الاسم نفسه يتدرج في مراتب ثلاث، هي التمكن والمنع من الصرف والبناء، فإن للفعل مايقابلها أيضاً، من معرب ومبني على حركة ومبني على سكون. ثم إذا كان الفعل محروماً من الكسر، لأسباب معنوية هي تعذر إضافته، فإن للاسم مايقابله

في ذلك. وهو حرمانه من الجزم، لأسباب صوتية، هي حمايته من الإجحاف بحذف التنوين والحركة منه معاً. أما الحروف فقد خرجت على هذه التناظرات، واستوعبت المجاري الأربعة، لأنها لامانع لها من الجر والجزم، وكلاً منها يلزم شكلاً واحداً، ويتميز بتفرده وبعده عن الاسمية والفعلية، في حين يقترض الاسم منه والفعل بعض مجاريه المتعددة.

وتلك المجاري الثمانية يتشعب جمهورها، في توزعه بين أقسام الكلم الثلاثة، ليقيم فيما بينها صوراً، من التلاحم والتواصل. فالنصب والرفع جاريان في الأسماء والمضارع، والفتح والكسر والضم والوقف جوار في الحروف، وبعضها في الأسماء والأفعال. ويتفرع من هذا أن العاملَ الذي يُحدث الإعراب، والبناءَ الذي لاأثر للعامل فيه، يتشعبان أيضاً في تلك الاتجاهات، ليجسدا ارتباطاً ظاهراً بين تلك الأقسام.

أضف إلى هذا أن الاسم والفعل والحرف تتماس، في تملك كل منها حرفاً متطرفاً، يكون للإعراب أو البناء. ثم إن الاسم نفسه ـ وهو مفرد ومثنى وجمع ـ تشترك أقسامه في تملك حرف إعراب، وعلامة إعراب مع تنوين أو مايشبهه. فالمفرد له حركة وتنوين، والمثنى والجمع لهما حرف علة ونون. وكذلك شأن الفعل إذ يكون المضارعُ كالماضي في الاتصال بنون النسوة، والمعتلُّ الآخر منه في الجزم كالمسند إلى الاثنين أو المخاطبة أو الجماعة، إذ يحذف حرف العلة وما يتضمن من حركة مقدرة، كما تحذف النون مع حركتها الظاهرة.

بل إن الاسم والفعل يتشابهان أيضاً في أكثر من وجه. ففي التعبير عن المثنى والجمع، في الاسم والفعل المضارع، يكون لكل منهما زيادتان للدلالة على ذلك. وهما زيادتان متناظرتان، قِوامهما أحرف العلة في الأولى والنون في الثانية. وحركة ماقبل حرف العلة واحدة في التعبير عن الجمع والمثنى، وكذلك حركة النون. ويحمل النصب على الجزم في ذلك الفعل، كما يحمل النصب على الجر في المثنى والجمع على حدة.

والفعل الماضي، في بنائه على الفتح، شبيه بالاسم المتمكن، حين يبنى على حركة معينة لقطعه عن الإضافة.

وإذا كان معرب الأفعال يفقد إعرابه، أي: شَبهه بالأسماء، لدخول علامات الفعلية عليه كنون النسوة، فإن الاسم الممنوع من الصرف - وهو نظير المضارع - يتحلل من هذا المنع وهذه المناظرة، بدخول علامات الاسمية عليه. وهي الألف واللام أو الإضافة.

ولئن استجمعتْ هذه الألوان من التشابه والتناظر والتعاون، في مخيلة الدارس، لبدت عناصر المادة اللغوية كتلة حية من الفروع المتشابكة، تمثل وحدة في السلوك والاتجاه نحو الأداء. إنها كالجسم الإنساني، على رغم تكونه من رأس وجذع وأطراف، وتوزع الأجهزة والأعضاء في كيانه، تتواصل هذه المكونات وتتعاون، وتشترك في وظائف ومهام موجهة إلى هدف واحد. ثم تتشعب فيها الأنسجة المختلفة، والتيارات الكهرباوية المحرضة، والتفاعلات الكيماوية المغذية المنشطة، والأنظمة المتحكمة المسيطرة، لتقيم من المجموع وحدة حيوية هي الإنسان.

وقد استطاع سيبويه، على تقدم عصره، أن يجسد هذه الحقيقة في الكيان اللغوي للعربية. حتى لو أنك تتبعت الخطوط التي أوضحها، من تلك العلاقات، وتحققتها في دائرة رمزية، لتمثلتْ في كيان عالم اللغة الناجزة، بشكل معقد التواصل والتلاحم، يتعذر عليك فيها تبين الحركات والتشعبات والتوجهات - بلهَ الخطوط المتداخلة ونقاط التقاطع والانعطاف - مع أنك تعي الوحدة الناظمة لذلك كله. وهذا، بلاشك، جهد طيب أفرزه المنهج السديد الذي اعتمده سيبويه، في جزء يسير من كتابه، هو ديباجة وتمهيد لما يقصد بحثه ودراسته بعد.

خصائص الاستدلال :

يعتمد البحث العلمي، في دراسة الظواهر الإنسانية وتتبع سلوكها، لوضع القواعد الضابطة والأصول المرعية، على أساليب منهجية عقلية ، تبين ما انتهى إليه أو تُحققه وتجعله قانوناً لازماً. وأظهر هذه الأساليب ما يسمى بالاستدلال. إنه استخدام الدليل العلمي لاستنباط الحكم أو تثبيته أو تفسيره أو تعليله أو إضعافه أو إبطاله. وقد يكون هذا الدليل مؤنساً بصحة النتيجة أو مرجحاً لها أو قاطعاً بها. وهو منشعب في ميدان الدرس النحوي إلى شعبتين: الاستدلال اللغوي، كالسماع، والاستقراء. والاستدلال الذهني، كالقياس، والإجماع، والعلة، والسبر والتقسيم، وباب الأولى، ومراعاة النظير، والاستحسان ، واستصحاب الحال، والرجوع إلى الأصل.

والاستدلال اللغوي، بشطريه السماع والاستقراء، يقوم على الشواهد والأمثلة. أما الشاهد فهو النص يورَد لإثبات الحكم أو إبطاله، ويشترط فيه أن يكون صحيحاً قاطعاً بعيداً من الاحتمال. وهو في الدرس النحوي ما كان من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب من الشعر والنثر، في شروط الاستشهاد المقررة، من الزمان والمكان والقائل والراوي. وأما المثال فهو النص يورَد لإيضاح الحكم وإيصاله إلى الفهم، ولو بقول مصنوع.

وأنت ترى أن الشواهد، الواردة في هذه المقدمة لـ«الكتاب» تبدو قليلة أو نادرة، إذ لا تقف منها إلاّ على الآية الكريمة(إنَّ ربَّكَ لَيَحكُمُ بينَهُم)، وأكلوني البراغيث. هذا إذا احتكمت إلى ما يعتمده المعاصرون من تحديد لمفهوم الشاهد النحوي. ولكنك إذا راجعت ما ذكرناه في منهج البحث عند سيبويه، من أدلة السماع والاستقراء، تجد العبارات الغفيرة الدالة على أنّ ما يورده من النصوص هو شواهد صحيحة، نحو: قولهم ، ويقولون، وفي قول من قال، وقولك، وتقول . . .

وعلى هذا فإن ماأورده سيبويه، من مقولات نصية، هو لديه شواهد قاطعة. فالدليل على استقلال الاسم عن الفعل في التركيب أنك تقول: اللهُ إلَهُنا، وعبدُ الله أخونا، والشاهد على الرفع والنصب والجر، في الاسم المثنى، قولك: هما الرجلان، ورأيتُ الرجلَين، ومررتُ بالرجلَين، وعلى الرفع والنصب والجزم في الأفعال قولك: هما يفعلان، ولم يفعلا، ولن يفعلا، وهم يفعلونَ، ولم يفعلوا، ولن يفعلوا، وأنتِ تفعلينَ، ولم تفعلي، ولن تفعلي، وهو يرمِي ولم يرمِ، ويغزُو ولم يغزُ، ويخشَى ولم يخشَ.

ثم إذا التفتَّ إلى الأمثلة الموظفة، في هذه«الرسالة»، ألفيت نفسك في مورد ثر، تتلاحق أمواجه بألوان من المفردات والتعابير والجمل. فالاسم: رجل وفرس وحائط وكم وقط وإذ. وحرف المعنى: ثم وسوف ومن وهل وبل وقد، ولام الإضافة وواو القسم. ولزوم الصفة لورود اسم قبلها نحو: أتاني رجلٌ قويٌّ، وألا ماءَ بارداً. وهذه نماذج لما انتثر من النصوص الكثيرة للبيان والتوضيح، تستطيع أن تتلمسه بنفسك دون كبير عناء.

إنها في ظاهر شكلها، وكما يعتقد الدارسون المعاصرون، أمثلة جاءت بقصد التبيين والإيضاح. ولكنك لو وضعتها في الميزان النقدي، للاختبار اللغوي، تبدت لك قيمتها على أنها من شواهد العربية أيضاً. فهي أمثلة في مواطنها، وشواهد في حقيقتها الأصلية، لأنها من كلام العرب القدماء، أوردها الباحث كما صدرت عنهم، ولم يتدخل في صياغتها أو تركيبها. ولسنا مجانبين للحق، بعد هذا، إذا زعمنا أن الشواهد النثرية في كتاب سيبويه تفوق النصوص القرآنية والشعرية، بأضعاف مضاعفة، من حيث الوفرة والشكل والدلالة والتوظيف المنهجي.

على أن هذه النصوص، أكانت شواهد أو أمثلة، يتغلب فيها عنصر المفرد على عنصر

الجملة. ولذا تجد نحو: ذهب وسمع واضرب ويقتل، والضرب والحمد وأين وكيف وقبل وبعد وأبيض وأحمر ومساجد، وثم وسوف وهل وقد . . . أكثر من مثل: ياحكمُ، وابدأ بهذا أولُ، ورأيت المسلمينَ، وأتاني رجل قويٌّ. ثم إن هذا المفرد، في حيزه الخاص، تطغى كفة الكلمات المستقلة على المركبة بالإضافة نحو: باء الإضافة ولامها وعبد الله، وبزيدٍ ولزيدٍ، وبالتوكيد مثل: لَفاعلٌ ولَحاكمٌ، وبالجمع كقوله: المسلمون وأكلُبٌ ومفاتيح، وبالجزم نحو قوله: لم يرمِ ولم يغزُ.

واختيار الأمثلة والشواهد يعتمد البساطة للدلالة على المراد، بعيداً من الاستطالات المعرقلة للمقاصد الموجّهة. وهي بساطة في طبيعة المادة اللغوية، والدلالة المعجمية، والصيغة الصرفية، والتركيب النحوي، على غرار ماتقتضيه أساليب البحث والتعليم الواضحة، الخالية من التعقيد والمعاظلة، في التمثيل والتنظير والبيان.

فالمادة المكونة لهذه الأدلة تقتصر على الوجيز الوجيز، حتى لتعتمد الأحادي من الكلمات كالواو والباء واللام. فإن فقد ذلك تدرجت إلى الثنائي نحو: من وهل وبل وهو وهي. وإن تعذر الثنائي لبيان الحركة بحرف ثالث، أو لعدم الاسم والفعل في الثنائي، جاء الثلاثي مثل: سوف وفرس وسمع. ولن ترى فيما استدل به ما كان من الرباعي أو الخماسي، نحو: عنبر ودرهم وقمطر وسفرجل، ودحرج وعرقل وحمحم.

والدلالة المعجمية تبدو بساطتها في إيراد المفردات المألوفة، بعيداً من الحوشي والغريب النادر الاستعمال. فلست واقفاً على نحو: سبَطر وهُعخُع وقُذَعمِل وصَهصَلِق، وحَملقَ وضَوضَى وجَخْلَنجَع، وجَير ومَهيَم. فالأسماء والأفعال والحروف التي وردت أدلة، في هذه المقدمة، شائعة متداولة في الكلام بين عامة العرب

والدراسين للعربية، نحو: رجل وذهب ويقتل ويرمي والحمد وأين وكم وقد والمسلمون وأحمر وماء. بل إن الفعل المستبدّ في الأدلة هو العام الشامل لكل حدث: فعل ويفعل وتفعل ويفعلان ويفعلون ويفعلن. وإذا رأيت خروجاً على ذلك، في: بداد وحيثَ ومن علٍ، فاعلم أن المسألة تقتضي هذه الأمثلة النادرة، وتَضطرّ الباحثَ إليها.

ومما يدل على زعمنا هذا أنه مثّل، للمتمكن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكن في موضع، بقولك: ابدأ بهذا أولُ، وياحكمُ. وقد كان يغنيه عنهما نحو: قبلُ، ويازيدُ، لأنهما أيسر وأشيع. غير أنه لو جاء بهما لجاز أن يخالج النفس الظن أن حركة البناء فيهما للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: حيثُ، وأينَ، لا لاستحقاقهما إياها في أصل بنائهما. فكان منه أن أورد هذين المثالين المزيلين للظن والتوهم.[1]

أما الصيغة الصرفية فإنها تقتصر على المجرد من الثلاثي ماأمكن ذلك، فلا نجد من المزيدات إلاّ ما هو ضروري لبيان المراد. وعلى هذا تنتشر المفردات: فرس ومكث وزيد وفعل وفعلن ويوم. فإذا كان الموضوع يقتضي ما فيه زيادة، لتوضيح المقاصد، اختير أقل الزيادات وروداً في الصيغ، مثل: حائط وحذار وإلّه وأُولاء وفاعل وضارب وأول وأبيض وجميل وقوي ومسلمون وبراغيث. ثم إن الصيغ المستخدمة هي المألوفة بعيداً من نحو أبنية الأسماء: فُعُل وفُعِل وفعُل، وماأشبه ذلك.

أضف إلى هذا أن المؤلف يختار الصيغة الأصلية دائماً، في الاستدلال. فلما كان في الأفعال المضارعة المسندة إلى ظاهر صيغتان: إحداهما للغائب، والأُخرى للمخاطب، وقع الاختيار على الأولى في نحو: هما يفعلانِ، وهم يفعلونَ، وهنّ يفعلنَ، لأنها

(١) شرح كتاب سيبويه ١: ١٥٦ .

آصل من الثانية . ولكنه إذا اضطره الموضوع إلى غير ذلك لم يكن مفر منه، كالذي تجده في قوله : «هل تفعلَنَّ»؟ لأن الاستفهام أصله للمخاطب .

وأما التركيب النحوي فمحدود بأبسط العبارات والجمل، ليس فيه ما يتضمن التقديم والتأخير، والحذف والتقدير، والتراكيب الشرطية المطولة، والعبارات الفضفاضة . وعلى هذا تجد نحو : ياحكم، ومن عل، ولم يفعلا، وأفعل أنا، وهو يرمي، ولم يخشَ، وهل تَفعلَنّ، واللهُ إلَهنا، وهما الرجلان، ومررت بالمسلمين، وإن زيداً لفاعل، وهذا رجل ضارب، وإن فعلَ فعلتُ . وقل أن يرد ما فيه شيء من الطول، كالآية الكريمة، وإن عبد الله ليفعل، وابدأ بهذا أول، وعبد الله أخونا، وأكلوني البراغيث .

وربما كان فيما ورد، من أمثلة مطولة نسبياً، داع منهجي في البحث، يقتضي ذلك التطويل، كالاحتراس من تضييق مجال الدليل، أو توسعته بالاحتمال، أو صرفه إلى غير جهته . فمن الأول ترى قوله : تفعل أنت أوهي . ذلك لأن هذه الصيغة تستعمل للمتكلم والغائبة . فلو بقيت مع ضمير المتكلم وحده توهم القارئ أنها لا تكون لغيره . أو قل : إنه بإضافة«أو هي» استغنى عن مثال كامل آخر . ومن الثاني قوله : الضرب والحمد . فلولا التعريف لاحتمل الحكم أنهما فعلان أو اسمان . ومن الثالث قوله : «منذ» فيمن جرّ بها، لئلاّ يتبادر إلى الذهن استعمالها ظرفاً .

وقد يكون الداعي إلى التطويل تفسير التشابه، بين التراكيب والمفرادت . فالمثال«إنّ عبد الله ليفعل» يقتضيه«إنّ زيداً لفاعل»، وقوله بينهما«الفاعل» لتوضيح الشبه المعنوي والتركيبي، بين المضارع واسم الفاعل، أكان الاسم قبلهما بسيطاً أو مركباً . وقريب من ذلك ما تراه في : هذا رجلٌ ضربَنا . والتشابه بين «إن فعلَ فعلتُ» وبين «إن يفعلْ أفعلْ»

يستدعي التركيب الشرطي، كما ترى. أما العبارة القرآنيةفهي جزء من آية، وما أورده منها يتعذر اختصاره.

تلك حال الأدلة النصية التي وظفها سيبويه في بحثه، لاستنباط الأحكام أو تحقيقها، إو تفسير واقعها أو تعليله. ثم تجد مجالاً للأمثلة المصنوعة، يطرحها المؤلف للدلالة على ما تأباه أصول اللغة، ويخالف سلوكَها القويم. فالفعل المضارع ليس من الأسماء، إذ لو جعلته في موضعها قائلاً: «إنّ يضربَ يأتينا» لم يكن كلاماً. والصفة العامة لاتتضح دلالتها إلاّ مع اسم تخصصه. فلو قلتَ: ألا بادراً، ومررتُ بجميل، كان قولاً ضعيفاً، إذ ليس فيه مقصَد محدد، ولم يكن في حسنِ: ألا ماءَ بارداً، ومررتُ برجل جميل.

ومع هذا كله فإنك واجد، في هذه الخطبة، أحكاماً خالية من الشواهد والأمثلة الدالة على أبعادها. ومن ذلك التقسيم الثلاثي للكلم، والمجاري الثمانية لأواخر الكلم، والفرق بين ما يكون لعامل أو لبناء، وجمع المؤنث السالم، وخفة النكرة والواحد، وصرف مالا ينصرف إذا دخلت عليه«أل» أو كان مضافاً. فلعل إغفاله للنماذج، في هذه الأحكام، من قبيل الإيجاز والبساطة في التمثيل، أو لأن ماورد في طيات الموضوع قبلُ وبعدُ مغنٍ عن الإيراد والتبسط في القول.

فإذا غادرنا الاستدلال اللغوي، كما بسطنا حضوره في هذا النص، ويممنا شطر الاستدلال الذهني، تذكرنا أولاً ما عرضناه منذ قليل، من ألوانِ القياس بين ضروب الكلم وأساليب التعبير، ونماذجِ إجماع العرب على أشكال محددة، من الوظائف والعلامات والصيغ والتغيرات المقننة. فلسنا في حاجة إلى إيراد شيء من ذلك، تجنباً للتكرار والتطويل.

وحسبنا ههنا أن نشير إلى ضرب خاص، من الاستدلال في الأحكام، يسمى قياس الخَلف. وهو أسلوب ذهني، يكون فيه إثبات المطلوب بإبطال نقيضه. وقد استعان به سيبويه في هذه المقدمة أيضاً، حين أراد نفي أن تكون الأفعال المضارعة من جنس الاسم، بعد ذكر ما يكاد يشعر أنها منه. وذلك قوله: ويبيّن لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: «إنّ يضربَ يأتينا» وأشباهَ هذا، لم يكن كلاماً؟

غير أن تلك القياسات المتكاثرة غالباً ما تقوم على التعليل، أي: بيان الصفة المشتركة بين الأصل والفرع، والتي كانت سبباً لتحقق الحكم القياسي. ومن ذلك أن«منذ» تدخل في حيز حروف المعاني، فتكون حرف جر، لما بينها وبين«مِن»، في الدلالة على الظرفية الزمانية. وكذلك الفعل المضارع المسند إلى جماعة الإناث يبنى على السكون: «يَفعلْنَ»، لأنه دخله من المعنى ما دخل الفعل الماضي«فَعلْنَ»، حين سكّن بناء.

وإذا كان التشابه بين«منذ» و«مِن» معنوياً خالصاً، فإنه بين الفعلين المذكورين يشمل المعنوي واللفظي، لأن الضمير المتصل بهما لفظه واحد، ودلالته المعنوية واحدة أيضاً. وقد يكون الشبه في الصورة اللفظية الخالصة، نحو ما تراه بين الجمع المذكر السالم والمثنى، إذ يكون الاحتفاظ بصيغة الاسم فيهما، وإلحاق زيادتين من جنس واحد بالطرف، هما الوجه المفسر لجعلهما من باب واحد. وكثيراً ما تتعقد وجوه الشبه، فإذا هي لفظية ومعنوية وتركيبية، كالذي بسطه سيبويه، بين الفعل المضارع والاسم، أو بين الصفات الممنوعة من الصرف وذلك الفعل نفسه.

ثم إن العلل، كما ذكر العلماء، تتوزع في مراتب ثلاث، أظهرها وأبسطها هي العلة الأولَى، وبها يجب الحكم. فالأسماء المتمكنة كاملة الإعراب، لأن ذلك خاص بها.

وحروف المعاني مبنية، للزوم البناء إياها. والأفعال ماشابه الحرف منها بني على السكون، ومـا شـابه الاسـم أعـرب، ومـا قـرب من الطرفين بني على حـركـة، فـجـمع بعض أحكام الحروف والأسماء.

وبعد هذه ترد العلة الثانية، وفيها بيان السبب الموجب للعلة الأولى. وهنا يفترض النحاة، في الظاهرة اللغوية، صفة دعت إلى حدوث ما تميزت به تلك الظاهرة، لتفسير انتظام المنطق التعبيري في اللغة، أي: مالاحظه أصحابها، حين انساقوا إلى نمط معين من التوجه في الأداء. وبهذا يتضح اتصال جزئيات المنظومة اللغوية، وتفاعلها في تشكيل كل متماسك، وموزع في مراتب وأنماط متتابعة متقاربة أو متباينة. وهذا الافتراض يعتمد الصفات الإيجابية أو السلبية، أي العدمية، لبيان العلة في سلوك الظاهرة شكلاً خاصاً من التعبير.

فمن الصفات الإيجابية أن الاسم المتمكن لا يجزم، لوجود التنوين مع حركة الإعراب، إذ لو جزم بالسكون لذهب منه صوتان معاً. وهذا إجحاف به يخالف مسيرة المنظومة في لغة العرب. وإنما فُتحت نون الإعراب في المضارع المسند إلى جماعة الذكور: يفعلونَ وتفعلونَ، لأنه يدل على مجموعة كما في المذكر السالم: مسلمونَ. والنكرة والواحد والمذكر، من الأسماء، تتحمل جميع صور الإعراب مع التنوين، بخلاف بعض المعارف والجموع والمؤنثات، لأن هذه مثقلة وتلك أخف منها. ومصدر خفتها أنها أصول في الكلام، عنها تصدر تلك المثقلات بأنواع، من المعاني الإضافية والأصوات الملحقة.

أما الصفات السلبية، في التعليل، فمنها أن الفعل الماضي يلازم البناء، خلافاً للمضارع الذي يدخله الإعراب والبناء. والعلة في ذلك أن الماضي، مع شبهه للاسم في بعض المواقع، لاتدخله اللام كما تدخل المضارع. ثم إن فعل الأمر يلزم السكون، ولا يكون في بنائه حركة أصلاً، لأنه لا يوصف به كما يوصف بالأسماء، ولا يقع موقع

الأفعال المضارعة، فصار بعيداً من مستلزمات الحركة، بُعدَ: «كم» و«إذ» من التمكن والإعراب.

وكذلك الحال في العلة الثالثة، وفيها بيان السبب الموجب للعلة الثانية، وإبراز الوعي اللغوي في توزيعِ الأدوار للأصوات والصيغ والتراكيب، وإقامة العلاقات بينها في الاتفاق والافتراق. ومثال ذلك في نصنا هذا أن الفعل المضارع معرب لشبهه باسم الفاعل، فيدخله الرفع والنصب من مجاري الأسماء. وينحصر إعرابه في المجريين المذكورين لأنه، مع ذلك الشبه، هو فعل لا يسوغ فيه الجر اللازم للاسم الخالص الاسمية. وإنما امتنع من الجر لأن ما يُجر يدخل في معنى ما يضاف إليه، فيصيران معاً كاللفظ الواحد، وهذا غير متأت فيه لأنه لا ينضم إلى ما قبله، وإنما ينضم إليه مابعده مما يسند إليه.

والأسماء المتمكنة، ومنها«عَلْوٌ» مثل دلْو، تتمتع بكافة وجوه الأعاريب الاسمية مع التنوين. ولكن علواً عندما تحذف واوه نسياً، وتصير اللام منه حرف الإعراب، لا يلحق بنحو: يد أو أخ. وإنما يفقد تمكنه فيقال: من علُ. فالعلة في هذا أنه خرج عن نمط الأسماء، بحذف غير شائع فيها، ولزم القطعَ عن الإضافة، ودخولَ «من» عليه.

ولهذا تراه لم يبن على السكون، كما يجب فيما هو على حرفين من المبنيات، ولم يصر كالممنوع من الصرف، بل بني على الضم، كما تبنى الغايات المقطوعة عن الإضافة. وقد حركوه بهذه الحركة، ولم يجعلوه كسائر المبنيات أو الممنوعات من الصرف، لأنه صار بين بين: يشبه المقطوع عن الإضافة من جهة، ويشبه المعرب من جهة ثانية، إذ يجرّونه كالمعربات فيقولون: من علٍ.

ومن العلل الثوالث أن الفعل المضارع، حين يسند إلى اثنين أو جماعة الذكور، يلحقه حرف مد ونون. وعلة ذلك أنه يشبه الأسماء المثناة والمجموعة جمع المذكر سالماً.

ولكنه لا يكون مثلها في الإعراب، بل يصير فيه ثبات النون علامة للرفع، وحذفها علامة للجزم أو النصب. وإنما خالف إعرابه إعراب تلك الأسماء، مع الشبه الظاهر بينهما، لأنه قبل هذا الإسناد لم يكن بمنزلتها تماماً، وبعده فقدَ حرف الإعراب.

وأنت ترى أن هذه العلل، بأنواعها الثلاثة، تنبث في ثنايا التفسير والتوضيح والقياس والتشبيه، لتكشف الأسباب الخفية التي وجهت تلون الكلام، بالأصوات والأنماط والسياقات المتفقة والمختلفة، وتقترح الحلول النظرية والعملية، لتلك الظواهر المعرقة في التاريخ. ثم تراها تعفي من قيودها الباب الأول كله، والفقرات الأولى من الباب الثاني، لتحشد فيما بقي من المقدمة. وذلك لأن ما غابت عنه كان أصولاً مكثفة غنية عن التعليل، في حين أن التفصيلات الفرعية تستوقف الدارس، فيطالبها بالتفسير والبيان.

وقد نثر سيبويه بين نماذج القياس والتعليل، في خطبته هذه، صوراً من أساليب الاستدلال الذهني، عززت ما يرمي إليه من الاحتجاج والبيان. فمن مراعاة النظير كسر لام الفعل المضارع، وفتح نون الإعراب، حين يسند إلى المخاطبة «تفَعلينَ»، لأن الزيادة فيه نظيرة الزيادة في «مسلمينَ»، وكذلك شأن «يفعلان» و«يفعلُونَ»، لزم الكسر بعد الألف والفتح بعد الواو مع ضم اللام، لمناظرتهما نحو: الرجلانِ والمسلمُونَ.

ومن الاستحسان - وهو معارضة القياس الجلي، والأخذ بما هو أرفق للموضوع وأقوى أثراً - أن المثنى لو سار على القياس لكان رفعه بالواو، لأن الضمة - وهي علامة الرفع في المفرد - هي من الواو. ولكنه رفع بالألف لئلا يلتبس بجمع المذكر السالم. ولذلك أيضاً فتح ما قبل الياء في الجر والنصب، مع أن القياس يقتضي الكسر لمناسبتها. وإنما جزم الفعل الناقص بحذف حرف العلة: لم يرمِ، لئلا يكون بمنزلة الرفع: هو يرمي.

والاستدلال بالأَولَى، أي: أن يبيَّن في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة، إتباع نصب المثنى لجره. فلأن يكون منصوباً بالياء، أي بما كانت الكسرة جزءاً منه، أولى من الواو وأغلب وأقوى، لأن الجر خاص بالأسماء، والضم الذي هو جزء من الواو ينتقل إلى الأفعال. ومن هذا أيضاً سكون لام الفعل المضارع المسند إلى جماعة الإناث: يَفعلْنَ. فقد أُسكن ماكان في الواحد حرف الإعراب، كما أسكن لام: فَعلْنَ، لأنه في فعلين من باب واحد، وكان هذا أولى من إجازة إعراب المضارع لشبهه بالأسماء.

واستصحاب الحال، أي: احتفاظ اللفظ بما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عنه، أن فعل الأمر لازم البناء على السكون، فلم يحركه العرب لأنه لم يلامسه ما يخرجه عن أصله، وهو مشابهة الحروف والمبنيات من الأسماء. فهو ملازم لوضعه الأصلي دون شبه بالأسماء، لا يوصف به، ولا يقع موقع المضارع في التركيب. فلا غرو أن يبقى على لفظ الوقف، ولا تداخله حركة كما داخلت الماضي مثلاً. وكذلك شأن نحو: أفكَلٍ وأكلُبٍ. فهو في الظاهر شبيه بالفعل: أذهَبُ وأقتُلُ. ولكنه، لملازمته للاسمية المجردة من الوصف، يستصحب الخفة المتأصلة فيه، ويلزم تمكنه، فيكون منصرفاً، بخلاف نحو: أبيض وأحمر.

والرجوع إلى الأصل قريب من استصحاب الحال، لكنه يمتاز بأن الموضوع كان قد بعُد من حكم الأصل، لوجود صفة خارجية فيه، ثم لما زالت عنه عاد إلى ما يستحقه أولاً. ومثال ذلك هنا أن الفعل المضارع عندما شابه اسم الفاعل بعُد من الفعلية المجردة وأُعرب، رفعاً ونصباً وجزماً. ولما اتصل به ضمير جماعة الإناث ـ وهو من لوازم الأفعال ـ رجع إلى محتده كسائر الأفعال، واسترجع خصائص ذلك. وهو فقد الإعراب، وبناؤه على السكون.

وأخيراً نقف، من ألوان الاستدلال الذهني، عند السبر والتقسيم. يعني استعراض

الأقسام المحتملة للموضوع، وعرضه عليها، لاستبعاد ما ليس منها، وإثبات ما يخصه في الحكم. وأقرب مثال على هذا، في ديباجة الكتاب، حروف المعاني. ذلك أن سيبويه تبدى له، من أقسام الكلم، قسمان متميزان واضحا الدلالة، هما: الاسم الدال على الذات أو الحدث، والفعل المصوغ من الحدث لأحد الأزمنة الثلاثة.

ثم تبقى لديه مجموعة من الألفاظ، هي تلك الحروف، لمّا عرضها على خصائص الأسماء تخلفت، لأنها ليست من الذوات ولا من الأحداث. وكذلك كان شأنها في العرض على الأفعال، لأنها لم توافق الأبنية المصوغة للأزمنة. فكان أن جعلها قسماً خاصاً، عبر عنه بقوله: حرف جاء لمعنًى، ليس باسم ولا فعل.

تلك هي أظهر وسائل الاستدلال اللغوي والذهني، في رسالة سيبويه، بسطناها معززة بالأمثلة والشرح والتفسير. وإذا رجعنا إليها الآن بنظرة شمولية، نتفحص ما فيها من الطوابع العامة، لا حظنا تغلب جوانب منها على غيرها. فالعناصر الذهنية كثيرة جداً ومتعددة، في مقابلة العناصر اللغويةالنصية.

والمادة اللغوية المستدل بها ترجح فيها كفة المفردات على الجمل، كما ذكرنا قبل. وفي تراكيب الجمل هذه، تسيطر الشواهد النثرية على ساحة البحث، فلا يبقى للشعر نصيب، ويكون للنص القرآني آية واحدة. وكذلك تطغى الألفاظ والعبارات المسموعة، في حين ينحصر المصنوع منها في حيز ضيق محدود، لا يتجاوز عدد الأصابع في اليد الواحدة. وينتج عن هذا أن تكون السيادة في الاستدلال، بشكل عام، للعناصر الإيجابية العملية. ولذا نرى الأدلة السلبية قليلة الحضور، في ميدان البحث.

والظاهرة الأخيرة في النصوص تبدو جلية في الأدلة الذهنية أيضاً، إذ يكون للإيجابيات النصيب الأكبر في الحجاج، وألوان القياس والتشبيه. والتعليل يشغل منه

مستوى المركبات حيزاً كبيراً، حيث تتعدد صور العلل الثواني والثوالث بالنسبة إلى الأوائل. ثم نجد تدرجاً في الغلبة، بين سائر عناصر الاستدلال، لتتصدر نماذج مراعاة النظير منصة الدرس النحوي، ويليها في الدرجة شقائقها: الاستحسان، فاستصحاب الحال، فباب الأَولَى، فالرجوع إلى الأصل، فالسبر والتقسيم.

ثم إن سيبويه يتناول تلك الألوان المتعددة من الأدلة، في مقدمته هذه، بأساليب مختلفة من العرض والإدلاء. فأنت تراه حيناً يسرد النصوص دون تمهيد ملحوظ، كقوله: فالاسم رجل وفرس وحائط، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع، فالنصب في الأسماء رأيت زيداً، والجر مررت بزيد، والرفع هذا زيدٌ. ولكنه غالباً ما يورد النص بعد التمهيد له بالقاعدة الضابطة، وبما يوقف القارئ على مراده. وهنا تتلون عبارات التقدمات، وتتوزع في صور مختلفة.

ولهذا نجده يصرح بما يهيئ النفس، لتلقي الأمثلة والشواهد، بمثل قوله: والأحداث نحو، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك، وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول، ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، والوقف قولهم، وفيمن قال، وقال الله تعالى، وفي قول من قال. وقد نراه يلجأ إلى التحقيق في تعبيره، كأن يقول: ألا ترى أنك لو قلت . . . ؟ أو يعمد إلى السببية في ذلك واستخدام مثل: إذ واللام والباء، ومن ثَمّ.

خصائص الأحكام:

تتناثر نماذج الحكم-وهو تجريد الظواهر والوقائع اللغوية بألفاظ وقواعد ضابطة-في خطبة الكتاب على عدة أشكال. والكثير الكثير هو تصدير الأحكام للموضوع الذي

يورد، ويلي ذلك مايحتاجه من التفسير والاستدلال. وعلى هذا تجد نماذج أقسام الكلم، وأقسام الفعل، وأنواع المجاري وتوزعها في كل من الأسماء والأفعال والحروف، وما كان مركباً من اسم أو فعل، وما كان يتسم بالخفة أو الثقل من المفردات.

على أن تلك السمة، من تقدمة الضوابط في البحث، يخرج عليها بعض النماذج بالمخالفة، إذ نرى المؤلف أحياناً يبسط الأدلة مفسرة معللة، ويخلص منها إلى الحكم الناظم لها. وفي هذا المجال نذكر ما انتهى إليه من تحديد حرف الإعراب، وفقد الاسم للجزم، وقصور المضارع عن الجر، وخلو الفعل من الضم، ووجوب الاسم قبل الصفة، واختصاص التنوين بالأمكن من المفردات.

وتتوزع أحكام نصنا هذا، في اتجاهين: أولهما حكم الأصل، وهو القانون العام المستنبط بالاستقراء. ومنه: ضبط التقسيمات الأساسية، وعلامات الإعراب والبناء، وحروف الإعراب، وثقل الفعل، وعدم جره أو تنوينه، وإعراب الاسم والفعل المضارع، وعدم جزم الاسم، واقتصار الفعل على الفتح والوقف. وثانيهما حكم الفرع، وهو القانون الخاص المستنبط بالقياس، اعتماداً على التطابق بين الفرع والأصل، أو الاشتراك في علة أو تشابه.

فمن التطابق: حمل جمع المذكر السالم على المثنى، والمؤنث السالم على مذكره، والمضارع المسند إلى جمع الإناث على ماضيه. ومن الاشتراك في العلة: حمل فعل الأمر على الأسماء المبنية، والأسماء الممنوعة من الصرف معرّفة أو مضافة على المصروفة، وجزم الفعل المعتل الآخر على الأفعال الخمسة. ومن التشابه: حمل الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب، والماضي على المبني من الأسماء لصفة عارضة، والصفات الممنوعة من الصرف على مضارعات الأفعال.

وقلّ أن تقف على حكم فَرْضي، في مجال البحث المذكور، وهو الاستنباط العقلي المجرد، يضبط الظاهرة ويفسرها، دون اعتماد على سماع أو قياس أو تجارب موضوعية. وهذا ما نراه في وصف الفعل بأنه: أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء. وأنت معي أن جعل الفعل مشتقاً من المصادر مقولة نظرية جدلية، يُعْوِزها الدليل العلمي القاطع، وإن كانت تحظى بكثير من الأدلة العقلية المرجحة.

ثم إن جمهور الأحكام، في هذه الديباجة للكتاب، صريحة واضحة بالتعبير والتفسير. على ذلك ما تقرؤه في تقسيم الأفعال، ومجاري أواخر الكلم، وتوزعها في البسيط والمركب من المفردات. ونادراً ما تجد الحكم خفياً، يتضمنه الكلام دون تصريح جلي. فالكلم اسم وفعل وحرف، وهذا تقسيم مباشر سريع، تستنبط منه القسمة الثلاثية، وإن لم ينص عليها.

وقد تعددت أساليب البسط للأحكام، حتى رأينا منها ما يكون فيه التخصيص بعد التعميم، كالذي في سرد مجاري أواخر الكلم ثمانية، ثم في جعلها قسمين: أحدهما للإعراب والآخر للبناء. ومن هذا أيضاً تحديد حرف الإعراب، ثم تخصيصه بالأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة. وعلى العكس مما ذكرنا تجد بيان الحكم في«ضَرَبَ» قبل تعميمه في كل ما كان معناه«فَعَلَ». ونظيره الحال في الحديث عن الوقف في«اضربْ»، ليصير الختام: وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه«افعَلْ».

ومن تعدد الأساليب في ذلك أن الظاهرة المحددة قد يَبسط حكمها، مع نماذج من الأدلة والتفسير والتعليل، ثم يلخصه بعبارة وجيزة. فالاسم فيه الخفيف والثقيل، ولكلٍّ حكمٌ في مجاري أواخره، وختام ذلك أن التنوين علامة للأمكن عند العرب وتركه علامة لما يستثقلون. وقريب من هذا ما تجده من عرض لبناء الفعل المسند إلى جماعة الإناث، وتذييل بملخص له.

ويختلف العرض للأحكام أيضاً، في التطويل والتكثيف فإعراب المضارع يستغرق فقراً ثلاثاً، غنية بالأدلة والبسط لوجوه التعليل والتفسير، في حينَ أن إعراب الأسماء ينحصر في بضعة أسطر، مع ما فيها من تعليل وتفسير أيضاً. وكذلك الحال في حكمي بناء الأسماء والأفعال، إذ يُجمع الأول في فقرة قصيرة، ويستطيل الثاني في أربع فقر، يتخللها فقرة خاصة بالحروف.

وقد يكون السبب، في هذا الاختلاف للعرض، توالي حكمين متشابهين، فيطول الأول بالتفصيلات، ويكتفي الثاني بإشارات وإحالات. فالتثنية للأسماء موضوع تنبسط فيه المعلومات، عن حرف الإعراب وصفاته، وعن النون التالية له ووظيفتها. حتى إذا جاء الحديث ، عن جمع المذكر السالم، كان مختصراً لاعتماده على تلك المعلومات. ثم يليه جمع المؤنث السالم بما هو أخصر وأوجز. ومثل هذا، في التدرج، ما تراه في الفعل المسند إلى الاثنين، فجماعة الذكور، فالأنثى المخاطبة.

ولذا تكثر الإشارات إلى معلومات متقدمة، في بيان بعض الأحكام، دون بسط وتطويل. فنصب المثنى والجمع السالم كان تابعاً للجر لا للرفع، لأن الجر للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل. وكذلك نصب الأفعال الخمسة وافق الجزم، في حذف النون، كما وافق النصبُ الجر في الأسماء، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء.

وهنا تلمس التسلسلَ في تتابع الأحكام من الكلي إلى الجزئي، ومن الأصلي إلى الفرعي، ووظيفةَ التفسير والتعليل في الربط بين تلك الضوابط النظرية. وهذا ما كنا فصلنا أمره، من قبل، مع التمثيل والشرح. ولكنه لا يعفينا من الوقوف عند بعض الظواهر الأخرى، كتقديمِ إعراب الاسم على بنائه ومنعه من الصرف، لأن الإعراب فيه

أصل، وإيرادِ التعليل مرتين للحكم الواحد، مع سرد الأمثلة المفسرة بينهما. فالأسماء تمنع من الصرف، إذا ضارعت الفعل في الوصف. وقد بسط تعليل ذلك في موضعين، تخللهما التبيين والتوضيح والشرح.

وإذا كان الحكم النافذ بحاجة إلى تعليل فإن المعدوم أيضاً لا يخلو من تلك الحاجة، بل ربما كان تعليله أكثر حضوراً في هذه الخطبة. ولذلك تقف على أسباب افتقاد الاسم للجزم، والفعل للجر، وعدم تسكين الماضي وتحريك الأمر وضم الفعل، والإعراض عن الواو وكسر ما قبل الياء في المثنى، وعن الألف وكسر النون في الجمع السالم، وسلب التنوين من الأسماء الممنوعة من الصرف.

وأنت إن استعرضت معي تلك الصور المتكاثرة من الأحكام، ودلالتها التاريخية مما يخص لغة العرب، تلمست خطوطاً عريضة من التصور النظري، لمراحل حياة العربية في ميدان النحو، خطوطاً تتجمع في قمة هرمية، وتنشعب في سطوح إلى قواعد مديدة. فمجاري الأصوات منها ضرب ثابت لازم للكلمات، أينما وقعت وحيثما تنقلت في التراكيب، وضرب طارئ على أواخر المفردات، لأنها كانت خالية منه، وإنما تتحلى به تبعاً للوظائف النحوية والعلاقات بما حولها من السياق.

وهذا الضرب الطارئ المتحرك يتعاقب حروف الإعراب، في سيرورة متوالية الخطوات: أولها الرفع، فالجر في الأسماء والجزم في الأفعال، ثم النصب في كليهما. وإنما كان النصب ثالثاً لأنه محمول على الجر والجزم، في كثير من الصيغ المركبة. والمعرب من الأسماء له التمكن التام في الأصل، تتعاوره جميع ألوان المجاري الخاصة به، ثم يدخل في وظائف محدودة فيفقد تمكنه، ويصير في زمرة المبنيات، نحو: من علُ، وياحكمُ.

والتمكن من المجاري الإعرابية جذوره متأصلة في الاسم، وقد انتقلت إلى الفعل الذي يضارعه، لأنه يشبهه في الصورة والوظائف، في حين أن الفقر إلى التمكن متأصل في الحرف، وما يشبهه من الفعل، وقد انتقل إلى الاسم الذي يضارعهما، وانتقل جانب منه إلى ما يضارع الفعل وحده. ولذا كان أصل هذا الفقر ثابتاً في فعل الأمر وعدد محدود من الأسماء، وبعضه في الماضي وعديد منها، والقليل منه في المضارع وكثير منها أيضاً.

وكذلك الحال في مستوى الصيغ الصرفية للمفرادت. فحضور الاسم في الحياة اللغوية سابق متقدم، يسهل إدراك دلالته واستخدامه، لبساطة مضمونه، وعنه تصدر الأفعال بما تحمله، من معاني الأحداث والأزمنة. ثم إن الأسماء عامةً أسبقها، في ميدان الاستعمال، هو النكرة المفرد المذكر، ومنه تتولد المعرفة والمثنى والجمع والمؤنثات. أما الأفعال فأقدمها، في الأداء النحوي، هو الماضي ويتكون المضارع منه مع إحدى الزاوئد في أوله. والفعل الصحيح الأصول متقدم أيضاً، فيما ذكرنا، ويحمل عليه ما كان في آخره اعتلال.

والمجرد من اللواحق، في الأسماء والأفعال، هو الأقدم تاريخاً واستعمالاً. ومنه تتفرع المفردات المركبة الدلالة، كما رأينا في تأنيث الاسم وتثنيته وجمعه، وكما تحقق في إسناد الفعل إلى مؤنث أو مثنى أو جماعة. بل إن دخول اللواحق على الأسماء أقدم من دخولها على الأفعال، والدلالة على المثنى سابقة للدلالة على الجمع في كل من الاسم والفعل، والدلالة على جمع المذكر أسبق منها في جمع المؤنث.

وحروف المعاني لا حياة لها إلاّ في مستوى التركيب النحوي، إذ تلازم الأسماء أو الأفعال أو الجمل، لتأخذ مداها من الدلالة والوظائف. والخبر للمبتدأ يكون للأسماء أصلاً، وقد يقوم مقامه الجملة الفعلية. وكذلك الحال في الصفة يحمل عبأها الاسم،

وقد تقوم مقامه تلك الجملة. أما الشرط الجازم فقديم استعماله يلازم الفعل المضارع، ثم كان للماضي دخول فيه، لما بينه وبين المضارع من شبه.

خصائص التعريفات:

المقصود بالتعريف بيان ماهية الشيء، وما يميزه من غيره. ويكون ذلك بذكر الجنس القريب للشيء، وتعداد خواصه، لينحصر الموضوع فيما هو جامع مانع. وهذا ما نقف على قريب منه مع شيء من الاستطالات لتعقد المصطلح، في قول سيبويه: «وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع». فالأمثلة هي الشكل للكلمات المصوغة، أي: الجنس القريب، والدلالة على الحدث والزمان المحدد تمييز بالخواص، وحصر للأفعال من دون الأسماء والحروف.

ولكن مثل هذا النموذج نادر في رسالة الكتاب، والغالب فيها التعريفات بأساليب متباينة، كأن يحدَّد بالأمثلة كلٌ من الاسمِ: رجل وفرس وحائط، والحدثِ: الضرب والقتل والحمد، والاسمِ المضارعِ للتمكن: من علُ، والمجعولِ بمنزلة المتمكن: ابدأ بهذا أولُ وياحكمُ، والمشابهِ للمضارع: أبيض وأسود وأحمر وأصفر، والفعلِ المعتل الآخر: يرمي ويغزو ويخشى.

وقد يحدد المراد بتمييزه من المشارك في التقسيم، من جهة القيم الخلافية، كالحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، أو بشكله وعلامته، كالفعل الذي ضارع الأسماء وكان في أوله إحدى الزوائد الأربع، أو بالتشبيه له بما يماثله، كجمع المذكر السالم، يكون على حد التثنية، أو بنفي بعض الصفات عنه، كالفعل الماضي لم يجر مجرى المضارعة، ومنتهى الجموع جاء على مثال ليس يكون للواحد . . .

وكثيراً ما تنثر المصطلحات في ثنايا التعبير، مجردة من التعريف والبيان. فكم صادفك أمثال: كلم وأمثلة وبناء وكائن وكلام، وآمراً ومخبراً، والإضافة والمجاري، والنصب والجر والرفع والجزم، والفتح والكسر والضم والوقف، والعامل والتمكن والتنوين والحركة والسكون والوصف، وأسماء الفاعلين والمضاف إليه وتاء الجمع، والمعرفة والنكرة والتذكير والتأنيث، والواحد والتثنية والجمع، والمد واللين، وأسكنت وأضيف وانجر وحذف، وتفتح وتنصب وتصف وتثني وتجمع، وينصرف ويخرج ويقع، ولم تجر ولم يسكنوا ولم يصرفوا، والعلامة والإضمار والمخاطبة، وأثقل وأخف وأول وأمكن!

لكأن ماتعبر عنه هذه الأمثلة مفاهيم كانت رائجة واضحة آنذاك، بحيث ترد في النص خلواً من التفسير والتوضيح، وتتوالى بصور متعددة، من الاسمية والفعلية والمصدرية والوصفية والتركيبية، وهي حاضرة في ذهن الدارس المتلقي، لا يحتاج إلى تعريف أو بيان، مع أنها تستخدم لمقاصد عرفية اصطلاحية، بعيدة أو قريبة من الدلالات الوضعية. نعم قد يكون هذا واقعاً حقيقياً في مستوى العلماء والباحثين. أما البادون والشادون من المطلعين على «الكتاب» فلا شك أنهم في حاجة إلى التيسير، مما حمل معاصري سيبويه وأخلافهم على التجرد للشرح والتبيين، في مستويات من المصنفات بلغت العشرات.

بيد أن ما عرّفه المؤلف من المفاهيم النحوية، في رسالته هذه، كان غالباً ما يسبق بيانه وإيضاحه، والنادر من ذلك ما نجده بعده، كحروف الإعراب، أو بين تعريفين كالأفعال. فما يحدثه العامل من المجاري الصوتية، ويرتبط به حضوراً وغياباً، يتلقاه الحرف المتطرف من المعربات. وذلك الحرف هو حرف الإعراب. والأفعال الماضية والحاضرة والمستقبلة

يعرّفها سيبويه كما ذكرنا قبل، ويورد نماذجها لتحديد صورها، ثم يقول: فهذه الأمثلة التي أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء.

وربما رأيته يتناول التعريف للشيء المعين، بأشكال متفاوتة من التعبير. فالحرف هو مرة: جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل، وهو ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعل، وماليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنًى ليس غيرُ، والذي ليس باسم ولا فعل ولم يجيء إلاّ لمعنًى، والذي ليس إلاّ لمعنًى وليس باسم ولا فعل. أما فعل المستقبل فهو طوراً ما يكون ولم يقع، وطوراً ما لم يقع. وأما فعل الحاضر فحيناً ما هو كائن لم ينقطع، وحيناً آخر مالم ينقطع وهو كائن.

ولعلك واجد في هذه المقولات المختلفة، والمسارد المتباينة، والسياقات المتعددة، والتجاوزات الكثيرة لما يحتاجه البحث من تعاريف، ماتظنه قصوراً أو إخلالاً بالأصول المنهجية للتأليف العلمي. والحق أنه صورة من الجهود الفردية الجبارة، تحاول جمع مانثر في المجالس والمصنفات المتنوعة، وتأسيس أصول وبيانات للمفاهيم المتكاثرة في الساحة النحوية. ولأنها محاولات تأسيسية، ليس لها سابقة منهجية منظمة، بدا فيها ما رأيت من ضروب التلون والتسمح في الإيراد والأداء.

الاتجاه النحوي:

بدأ التفكير النحوي، في لغة العرب، على عهد الإمام عليّ ـ رضي اللّه عنه ـ حين تدارس هو وأبو الأسود الدؤلي أوضاع العربية، وحاجتها إلى الضبط بأصول، لحمايتها من اللحن، وتيسير إتقانها لدى المولدين وأعاجم المسلمين. وقد استطاعا أن يضعا لمسات خفيفة في تاريخ النحو، نمّاها أبو الأسود، فكانت مبادئ أولية لهذا العلم الكريم، فتحت أبواباً كبيرة لمن خلف.

وقد تناول تلاميذ تلاميذ أبي الأسود تلك المبادئ، ورعوها بالتغذية والتوليد والتفريع، وأسلموها إلى من بعدهم لمتابعة البحث والتقعيد، فكانت مجالس علمية ومصنفات يسيرة، حملت بوادر الدرس النحوي، وجعلت له أصولاً شبه معتمدة، يحوطها الأقوال الفردية والاتجاهات المتعددة، حتى كان عهد الخليل وسيبويه. ومن جهود هذين العالمين الكبيرين، تعمقت تلك الأصول، وتركزت حول قواعد ضابطة، واتضحت معالمها بالتفسير والتعليل والتمثيل والتنظير.

هذا ما كان في البصرة. أما رجال الكوفة من النحاة فكانوا تلاميذ للبصرة في بادئ الأمر، ينهلون من نتاجها وتوجهات علمائها، وقلما يجددون أو يولدون أو يخالفون. حتى إذا تصدر الكسائي والفراء مجالس الكوفة وبغداد، في أواخر القرن الثاني، ظهرت بوادر الخلاف فردية تجنح إلى التميز والانفصال، في بعض الأصول والمسائل. ولكن هذا لم يأخذ شكل اتجاه واضح، إلا بظهور تلاميذ الكسائي والفراء، وتبنيهم بوادر شيخيهم، وتنميتها بالمادة والتوجيه.

ومعنى هذا أن التوجهات النحوية المذهبية لم يكن لها حضور، أيام تصنيف كتاب سيبويه. فمن التطاول على الحقيقة أن نستنبط، من مقدمة «الكتاب»، مذهباً واضحاً لصاحبها. فقد كانت المصطلحات والأحكام والضوابط والنماذج متداولة بين الطرفين، ولم تأخذ بعدُ شكل التميز والتخصص، حتى إنك لترى في كتابي «الجمل في النحو» للخليل، و«مقدمة في النحو» لخلف الأحمر، كثيراً منها توزع في القرن الثالث، فتوضع بعضه لدى البصريين، وبعض آخر لدى الكوفيين، وبقي القليل يتعاوره الفريقان. ومن هذه الزاوية، نستطيع استشفاف لمحات، من التوجه النحوي الذي تمثله هذه المقدمة، بالاعتماد على ما ثبت في تاريخ النحو، من الخلافات المشهورة بين رجال المدينتين.

فأنت ترى في مستهل الباب الأول ذهاب المؤلف، إلى أن الفعل أمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء. وهذا يعني أن الحدث، أي المصدر، هو الأصل الذي اشتقت منه الأفعال. وقد تبنى رجال البصرة هذا القول، وأحاطوه بالعناية والتفسير والاحتجاج، على حينَ أن علماء الكوفة ذهبوا إلى عكس الموضوع، بجعل الفعل أصلاً لاشتقاق المصادر. وقد اتسعت الشقة في ذلك، حتى أصبحت مسألة تتناولها مصنفات الخلاف النحوي، مع الأعوام والقرون.

وفي تحديد أقسام الأفعال، تجد سيبويه قد ذكر: مابني لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فهو يرى أنها ثلاثة أقسام متميزة: الماضي والمستقبل والحاضر، وإن كان بعض صيغ المستقبل يستخدم للحاضر. وقد تبنى أنصار الاتجاه البصري هذه المقولة، في مجالسهم ومصنفاتهم، بينما سار نحاة الكوفة في اتجاه آخر، يجعل تلك الأقسام الثلاثة في اثنين، هما الماضي والمضارع، لأن الثالث عند البصريين - يعني المستقبل، أي فعل الأمر - هو عند الكوفيين مضارع معرب مجزوم.

ثم تقف، في مستهل الباب الثاني، على سرد لمجاري أواخر الكلم، وجعلها في قسمين: أحدهما علامات للإعراب، والآخر علامات للبناء. ويتسرب هذا التقسيم بدقة، في النصوص الباقية، ليمثل وضوحاً والتزاماً، أقرهما علماء البصرة، وخرج عليهما رجال الكوفة، إذ كانوا يستخدمون تلك المصطلحات علامات، للإعراب والبناء دون تمييز أو تخصيص.

وفي هذا الباب أيضاً، من خطبة «الكتاب»، بسط سيبويه وجوه هذه العلامات، وحضورها في التعبير الكلامي، فإذا بالإعراب للأسماء، وما ضارعها من الأفعال. ومن هذا يتبين لك أن ظاهرة الإعراب، عند المؤلف، هي أصل في الأسماء، والفعل المضارع

محمول عليها بذلك، لما بينه وبينها من أوجه الشبه، في اللفظ والمعنى والاستخدام. لكن بعض الكوفيين ذهبوا إلى النقيض، وحكموا بالأصالة في الإعراب للفعل المضارع، وحملوا الأسماء على التشبيه بهذا الفعل، ليكون لها نصيب من حكمه الإعرابي.

وقد لمحتَ، في هذه المسألة، مانعته سيبويه بأنه اسم فاعل، حين شبه الفعل المضارع به، وحمله على الإعراب مثله. وهذا المنعوت باسم الفاعل لم يقر الكوفيون اسميته، وإنما ضموه إلى الأفعال، وأطلقوا عليه مصطلح الفعل الدائم، ليكون القسيم الثالث للماضي والمضارع. وبذلك فتقوا خلافاً كبيراً، في تحديد كل من وجوه الاسمية والفعلية للمفردات، وظهر التداخل بين عناصر المفهومين.

ومن مجمل هذه التوجهات، في رسالة سيبويه، تلحظ معي بوادر مما تلقفه علماء البصرة، وتمذهبوا به في المجالس والمؤلفات، ولا حقوه بالتفسير والاعتلال والاستدلال، الأمر الذي يشعر بوضوح التوجه البصري عند صاحب «الكتاب». فقد كان هو وشيخه الخليل المؤسسين الحقيقيين لعلم النحو عامة، وللتوجهات البصرية في التاريخ. إنه جامع للمقولات المتكاثرة قبله، صنفها في أبواب وأحكام وضوابط، وغذاها بالجهد الشخصي، أصولاً وقواعد وشروحاً وشواهد وتعليلاً واحتجاجاً. وبذلك أعطاها شكل العلم المنهجي السديد.

وقد أضاف إلى جهود البصريين قبله، عناء استقرائياً بالسماع من العرب والعلماء والقرّاء، ذكرنا جانباً منه فيما مضى، وأجرى عليه ألواناً من التحليل والتجريب والتفحص. وبذلك تبدت له العلاقاتُ الحيوية بين أصوات التركيب ومفرداته وجمله، والوظائفُ التي يقوم بها كل عنصر منها في حيز العبارة، والتغيراتُ الطارئة من تنقله بين المواقع المختلفة، والخصائصُ الذاتية والمشتركة. ومن ثَم تسنى له أن يستخلص القواعد

الضابطة والأحكام، والتقسيمات الأصلية والفرعية، والسمات المميزة لكل جنس أو نوع أو صنف أو عنصر، في المنجز من الكلام. ومن خلال ذلك، يتبدى لك توليده التعابير العلمية عن المفاهيم، وتجريدها من الظواهر في مصطلحات وقوانين.

وقد كان، في عرضه وتحليله ومحاكماته، يبسط نماذج الكلام الناجز الحي، بعيداً عن التدخل الشخصي فيها، ويصف سلوكها وسيرورتها في الخطوط الموحدة، ليصل إلى استنتاج الطوابع العامة لها. وغير بعيد أن تكون خطواته، في هذه الديباجة، نهجاً وصفياً لواقع اللغة وأساليب التعبير العربي. فهو يقرر ما انتظمت فيه الأصوات والصيغ في البناء الفردي والتركيب، من خلال نتاج العرب في ميدان الكلام، ويوشح ذلك بعديد من صور التفسير والتوضيح، مع تعليل لأوجه التوافق والافتراق.

ولا غرو أن يقوده هذا الصنيع، إلى اكتشاف الحدود المتمايزة في الأداء النحوي، وإبراز الصور المتجسدة في نماذج الصوت والنمط والسياق، على أنها وقائع لغوية، تمثل الصحة والشيوعة السائدة. ومن هذا المنطلق، يكون بين يديه مقاييس معيارية، تميزُ قيم التعبير لما هو في حدود الصور المذكورة، ليوصف بأنه عربي سديد، ولما خرج على تلك الحدود، ليوصف بأنه ليس من الكلام. أما ما كان خلافه يسيراً، كحذف الموصوف قبل الصفة، فهو دون الفصيح في الحسن، وجدير أن يوصف بالقبح. ومثل هذه الأساليب، في الدرس النحوي، ترسخت جذوره لدى البصريين، وعاش بعد ذلك في جمهور المصنفات النحوية.

العنصر التعبيريّ

نستطيع، بعد هذا التحليل للعنصر الفكري في خطبة «الكتاب»، أن نقف إزاء الوسائل الأسلوبية التي استخدمها سيبويه، للتعبير عن الموضوع وتشعباته المتعددة. وبذلك نتبين طوابع أدائه اللغوي، في استخدام المفردات والصياغة في السياقات المختلفة، واصطناع النماذج الكلامية باصطلاح، يعبر عن المفاهيم العلمية المجردة، وتناول الأساليب المناسبة لتقديم مضامين المعلومات النحوية.

طوابع الأداء:

مؤلف هذه الديباجة فارسي تعرب، في صباه وشبابه، إذ خالط الأعراب وعلماء اللغة والأدباء والقرّاء، فتلقى عنهم فصاحة الكلام والصياغة والتعبير. ثم تابع مجالس الدرس النحوي، على أيدي مشاهير النحاة واللغويين، فاختزن في ذاكرته وتفكيره ولسانه خطوط الأداء السوي. وأخيراً مارس البحث النحوي، مستعيناً بما استقراه من الزاد العربي الخالص، للتقعيد والتأصيل والتفريع. وقد كان له، من هذه المراحل الثلاث، خبرة تعبيرية تمثلت فيما نحلله، من «رسالته» المشهورة.

ولهذا فإنك إذا استعرضت ما نثره وألفه، من أداء في هذه الرسالة، لمست تدفق الفصيح من المفردات، يتوضع في مواقعه المتمايزة، للدلالة على المقاصد القريبة والبعيدة. ولن ترى فيما توصل إلينا، من هذين البابين، نقطة نابية تشعر بالانتماء إلى الفارسية، أو ما عرف عن المولدين والمستعربين، من لحن أو انحراف في اختيار اللفظ والصيغة والنمط الشكلي. وطبيعي أن تغيب هنا الحُبسة التي كانت في لسانه، حين يتكلم مشافهاً، ليكون في القلم أبلغ منه في اللسان[1].

(١) وفيات الأعيان ٣: ٤٦٥ وبغية الوعاة ٢: ٢٢٩.

وهذه البلاغة التي شهد له بها معاصروه ظهرت معالمها، في دقة الدلالة والبيان. فالمفردات التي يستخدمها، في التقعيد والتفسير والتمثيل والتعليل والاحتجاج، تمثل الأهداف العلمية المغرقة في العمق والتجرد، لأن الموضوع الذي تحمله عقلي نظري، يقتضي صلاحية الأدوات، وتحسسها لأبعاد المعلومات الخفية، وتأديتها للوظائف المجندة لها.

ولو حاولت أن تجمع المادة اللغوية التي استخدمها، في هذه الخطبة من كتابه، وتردها إلى أصولها المجردة، لتبين لك أنها محدودة بعشرات من الجذور، وتتمثل في معجم صغير جداً، تدور في فلكه، وتتلون بصيغ مختلفة، وتتوضع في أنساق متعددة، تبعاً لمقاصد التعبير. ثم هي في طبيعتها غالباً ما تنتمي إلى ميدان، من التجرد والاصطلاح، لأنها ألفاظ عقلية خالصة، تعبر عن المفاهيم اللغوية، ومسالك القول في حياة العربية.

ذلك شأن الكلمات المفردة. أما التراكيب فعلمية تتسم بشدة الأسر، وحزونة المسلك والعطاء، والاقتصار على الضروري من التعبير، بعيداً عن التأنق والتفنن، في عوالم التخييل والإيقاع والانفعال. فهي تتوالى متدفقة بالمعلومات المجردة، مجففة من كل رواء، وفاقدة لكل رونق وبريق. ولذا تراها تصطنع الروابط المحكمة، وتقتصر على المفردات المعبرة، وكثيراً ما تستغني عن بعض عناصرها ذوات الوظائف الدلالية المحددة، إذا كان في السياق ما يشعر بها.

فللعناية بالروابط مثلاً تجد العنوان، مع ما تحته من الكلام، منساقاً في عبارة موحدة، خلافاً لما عليه أساليب التأليف المشهورة. وعلى ذلك قوله: «هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم: اسم»، وقوله: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري». وهذان المثالان يشعران بتميز آخر من العنونة، إذ يحضر اسم الإشارة في العنوان، وهو مفقود في الغالبية العظمى من صنيع المؤلفين.

وهو ينوع الروابط بين عناصر التعبير، تبعاً لمقتضيات السياق. فالعطف بالواو بين المفردات أو الجمل أو الفقر الفرعية المتساوقة: يقتل ويذهب ويضرب، والضرب والحمد والقتل، والجر والكسر والجزم والوقف، للأسماء غير المتمكنة وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة وللحروف، هما الرجلان ورأيت الرجلين ومررت بالرجلين، واعلمْ أن النكرة أخف واعلمْ أن الواحد أشد تمكناً واعلمْ أن المذكر أخف.

وفي المثال الأخير يبدو الفعل«اعلم» إشارة واضحة، للربط المتين بين الفقر الفرعية أيضاً، حتى إنك لتستطيع، مع شيء من التجوز، أن تجعل أكثر هذه المطالع للفقر علامات لتقسيم الباب الثاني، تبعاً لموضوعاته الأساسية. وهو ما فعله المتقدمون، حين قسموا هذا الباب إلى فصول، كما ذكرت قبل، مغفلين ما لم يكن منها في رأس فصل، وهو قليل محدود.

والفاء تكون للعلاقات السببية: الاستئنافية التفريعية، أو الشرطية. ولذا تراه، بعد جمع المجاري في أربعة أضرب، يقول: «فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد»، وبعد النص على عدم الجزم في الاسم، يقول: «فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة»، وبعد بيان شبه صيغة الماضي بالمضارع والاسم في الموقع، يقول: «فلم يسكنوها كما لم يسكنوا، من الأسماء، ما ضارع المتمكن»، وبعد سرد أنواع الخفيف والثقيل من الأسماء، يقول: فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون.

والرابطة للعلاقة الشرطية تنفرد بالأداة«أمّا»، وهي كثيرة جداً، يسهل تعرفها في عبارات البابين كليهما. ذلك لأن هذه الأداة الشرطية عنصر أساسي، في التفريع لدى صاحب النص، وهو يتكيء عليها في التفريعات الكبرى والصغرى. فمن الأولى ربط

أقسام الكلم بعضها ببعض، في قوله بعد ذكر الاسم: «وأما الفعل فأمثلة . . . وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو». ومن الثانية سرد نماذج الأفعال: فأما بناء ما مضى فذهب وسمع . . . وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل.

على أن استخدام هذه الأداة ذو تفنن، يخالف ما ألفه النحاة من نصهم على تكرارها. فقد رأيت تكررها في العبارات المتقدمة، بحيث يكون لكل منها نظير، يربط أجزاء التفريع بعضها ببعض. ولكنه أحياناً يوردها منفردة مع عطف على تركيب آخر، كقوله: «فالمضارع: من علُ... وأما المتمكن الذي جعل بمنزلته غير المتمكن في موضع فقولك: ابدأ بهذا أولُ»، وقوله: «فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب . . . وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة». ومن هذا أيضاً تميز «يشكرُ»، في حالتَي الاسمية والفعلية.

وعندما يسقطها من التفريع، تبدو العلاقة ضعيفة بين الفرعين المذكورين، حتى ليُظن أن للكلام توجهاً آخر. وهذا واضح في بسط وجهي الشبه، بين الاسم الممنوع من الصرف والفعل المضارع. فالوجهان ـ وهما المضارعة في التركيب، والموافقة في الصيغة ـ يذكر أولهما بقوله: «أبيض وأسود. . فهذا بناء أذهبُ وأعلم»، والثاني حين يقول: ومضارعة «أفعل» الذي يكون صفة للاسم أنه يكون، وهو اسم، صفةً كما يكون الفعل صفة.

ثم للعلاقات الداخلية روابط نوعية، تساعد على بيان العلة أو وجوه الشبه. ووسائط التعليل متعددة منها «إذ». فالمضارع المسند إلى اثنين رفعه ثبات النون «لتكون له في التثنية علامة للرفع، كما كان في الواحد، إذ مُنع حرفَ الإعراب». وجعلوا هذه النون مكسورة، «ولم يجعلوها حرف الإعراب، إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم». وإذا

كانت صيغة «يفعلْنَ» قد بنيت على السكون كالماضي فليس هذا بأبعد فيها، إذ كانت هي و«فَعَلَ» شيئاً واحداً، من «يَفعَلُ»، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء، وليست باسم.

واللام أكثر استبداداً بالدلالة على التعليل، وأنت ترى ذلك في مثل قوله: «ليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين». ولم يكسر ما قبل ياء التثنية«ليفصل بين التثنية والجمع»، وبنيت صيغة الأمر على السكون، فلم يحركوها«لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة»، والنكرة والواحد والمذكر أخف من المعرفة والجمع والمؤنث، لأنها أوائل في الكلام، ثم يدخل عليها التعريف والجمع والتأنيث.

وربما حذفت اللام، كقوله عن صيغة المضارع: «وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ». على أن الربط بكاف التشبيه يطغى في النص، ويكاد ينافس لام التعليل في الحضور. فهذه الكاف تصل بين الظواهر المتقاربة والمتماثلة، فتدخل غالباً على المشبه به، أو على«ما» المصدرية، أو على اسم الإشارة«ذا». وبدخولها الأخير قد تصبح مطلعاً لبعض الفقر، حين يقول: وكذلك. . .

وفي التعبير عن العلة، قد يستخدم«من» السببية مع اسم الإشارة«ثَمّ». وهذا وارد في ديباجة الكتاب غير مرة، منها: فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في الكلام، ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة. وقد يستعين بـ«حتى»، نحو قوله: حتى كأنك قلت: «إن زيداً لَفاعلٌ»، فيما تريد من المعنى، أو بـ«لمّا» الشرطية الزمانية.

هذا ما تيسر من ذكر الروابط في التعبير. أما الاستغناء عن العناصر التعبيرية فيكون بالحذف. ومن ذلك أن يحذف المفعول به، كقوله: وإذا جمعت على حد التثنية لحقته زيادتان، وهو يريد «إذا جمعت الواحد من الأسماء». وأظهر منه حذف الصفة في

نحو: «لحقت الأفعالَ علامةٌ للجمع»، أي: الجمع المذكر، ونحو: «بمنزلة الزيادة التي في الجمع»، أي: الجمع الذي في الأسماء.

وكذلك حذف المضاف إذ يقول: فيمن جر بها، وفيمن قال، وعلامة الإضمار والتثنية، وعلامة الإضمار والجمع. فقد استغنى عن«قول» في العبارتين الأولين، وعن«علامة» في الأخيرتين. ومن هذا القبيل إسقاط«نحو» أو«مثل»، قبل سرد الأمثلة والشواهد، في حديثه عن الاسم والفعل في الباب الأول، وإسقاط اللام في قوله«وما هو كائن لم ينقطع»، بعد تكرارها فيما تقدم.

وربما بدا هذا النص، في مجمله للقراءة الأولى، ذا عبارات موجزة. ولكنك إذا تتبعت العلاقات التعبيرية، في توزيع المعلومات، وربط بعضها ببعض، رأيت التراكيب المطولة تستغرق الأسطر والفقر. وقد تلمسنا نماذج من هذا، في كثرة«أما» و«كذلك»، حيث يمتد التعبير ليملأ عدة فقرات متوالية، وقد يكون بينها فقر مقحمة للتفسير والتعليل، كما هو الحال في أقسام الكلم. وأظهر منها ما يبدو، في توزيع علامات الإعراب وعلامات البناء، وما ورد بينهما من توضيح للمضارعة.

والفقرة الواحدة لا تخلو من مثل هذا، كما ترى في الحديث عن التثنية في الأسماء، وإسناد الفعل المضارع إلى اثنين أو جماعة الإناث. وحسبنا هنا أن نقف عند قوله«وإنما ذكرت لك ثمانية مجار، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف»، لتجد التداخل والمعاظلة، حتى ليتردد القارئ مراراً، قبل أن يدرك حقيقة المراد.

ولا غرو أن ترى إشكالاً في بعض المواقع من النص، فتكاد تجزم أن فيه قلقاً أو زيادةَ ما يخل بالتركيب. ومن ذلك قوله في تعليل إعراب المضارع المسند إلى اثنين: «فلما كان حال (يفعلُ) في الواحد غير حال الاسم وفي التثنية لم يكن بمنزلته فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع». فالمتبادر إلى الذهن هو أن جملة «جعلوا» جواب «لما»، وعليه فالفاء مقحمة زائدة، لأن الجواب بالجملة الماضية لا يقتضي الفاء. ولكن القراءات المتوالية، مع تحديد علامات الترقيم، توضح أن الجواب هو جملة «لم يكن»، والجملة بعدها معطوفة بهذه الفاء.

ومما يشكل في الظاهر إضافة الاسم إلى لفظه. فالحرف «نحوُ: ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوِ هذا». وهنا تجد كلمة «نحو» الثانية معطوفة على ما أضيفت إليه «نحو» الأولى. وهو من غريب التركيب، يسوّغه أن حكم المعطوف يخالف حكم المعطوف عليه، لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، كما نص ابن هشام في أواخر كتابه «المغني».

وكذلك ما يستوقفك من ضمائر منثورة، في نص المقدمة، لا تجد لها عائداً ترجع إليه. وهذا كثير في مثل قوله: «لم يجمعوا، وعندهم، وجعلوا، وقولهم، ولم يسكنوا، وحركوه، ولم يجعلوا، وفرقوا». ولو بحثت عن أصحاب هذه الضمائر المتناثرة لأعياك البحث، ورجعت بلا خفي حنين، وعجبت أن يكون في الوجود ضمائر بلا أصحاب، على عكس المعهود. وهو كثرة من ترى بلا ضمير. فقد استغنى سيبويه عن مراجع هذه الضمائر، لأن السياق يشعر أن المراد هو أرباب هذه اللغة، أي: العرب.

وكثيراً ما كان لتداخل الضمائر، وعسر تحديد ما تعود إليه، تعثر في وضوح العبارة، وإشكال في فهم مقصدها. فبعد ذكر تشابه الأفعال الماضية والمضارعة، يقول: «فلم

يسكنوها»، فيتنازع في ضمير المفعول كل من المتشابهين، مع أنه في الواقع للأفعال الماضية. وكذلك تشابه المضارع والماضي، في البناء مع نون النسوة، يليه قوله«فأسكن هذا ههنا»، والاحتمال نفسه وارد، مع أن صاحب الضمير هو الفعل المضارع.

ويتضح لك ما ذهبنا إليه، حين تتابع ما يتعلق بما منع من الصرف لمشابهته الأفعال. فقد ذكر فيه سيبويه وجهين للشبه هما: الموقع والصورة اللفظية. ثم وقف عند الوجه الثاني، في نحو: أحمر وأسود، وأذهبُ وأعلمُ. وأخّر الوجه الأول، ليذكر بعد فقرتين فاصلتين، فكان في الفقرة الأولى قوله: «وأما مضارعته في الصفة فأنك لوقلت: أتاني قويّ، وألا بارداً، ومررت بجميل، كان ضعيفاً».

وهنا ترى بعد اللف نشراً غير مرتب، إذ يقدم الوجه الثاني على الأول، وتستشكل عودة الضمير في«مضارعته»، لأنه لا يناسب نحو «أحمر وأسود» ولا نحو «أذهبُ»، إذ الأمثلة ليست له، ولا عائد آخر في النص، إلاّ أن تقول: هو ضمير للعامّ من الصفات، خلال ما منع من الصرف منها.

وقد يتسبب اللبس عن تعقد العطف في العبارة، كأن تقف على قوله: «وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة»، في الحديث عن علامات البناء. فاللام هنا قبلها لامان من نوعها يتجاذبانها، ولا تكون إلاّ للأولى منهما. ومن اللبس أيضاً أن يظن الاستئناف فيما هو عطف، نحو قوله: «ولدخول اللام قال الله تعالى». فهذا معطوف على «لاجتماعهما في المعنى».

أو يكون اللبس لاختزال العبارة وتعقيدها، بحيث تغيب معالم القصد. نحو ما جاء في المثنى: «ولم يجعلوا النصب ألفاً، ليكون مثله في الجمع. وكان، مع هذا، أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى، لأنه الجر للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل. فكان هذا أقوى وأغلب». فهو يريد: «لئلاّ يكون» وحذف النفي يخل بالمراد، إضافة إلى ما في

العبارة من معاظلة . أما تقديمه المفعول به على الفاعل، في قوله : «ويبين لك أنها»، فهو مألوف وخلافه مشكل .

وأخيراً تراه يشير إلى ما هو محتمل لأكثر من وجه، وبعيد جداً في التعبير . فقد ذكر للفعل عامة علامات من الإعراب والبناء، وأطال في بسط ذلك وتفسيره وتعليله ومَشابهه، مقحماً في تضاعيفه صور بناء الحروف، ثم ختم ذلك بقوله : «ولا ضم في الفعل ، لأنه لم يجىء ثالث سوى المضارع . وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل بعد المضارع»، وهو يريد الإشارة إلى الفتح في الماضي، والوقف في الأمر .

وختاماً لما بسطناه من طوابع الأداء، فإنك إذا سألت، بعد هذا كله، عن مصدر الدقة والفصاحة والإيجاز، وما يقابلها من التعقيد والمعاظلة والتداخل، كان للجانب الأول مشافهة الأعراب والعلماء والأدباء، وللثاني تمرس بأساليب النحاة واللغويين، مع بقية من أثر العجمة، وعسر معالجة المقولات النحوية في مراحل التأسيس والتأصيل .

خصائص المصطلحات :

المصطلح لفظ أو تركيب، اتفق قوم على تسمية شيء به، بعد نقله غالباً عن معناه الوضعي . ولكل علم ثروة اصطلاحية، تعارفها رجاله، وألفوا استخدامها في المحادثات والبحث والتأليف . وكذلك شأن النحو تولدت لدى أصحابه، منذ نشأته في عهد الإمام علي -رضي الله عنه- أعداد وافرة من الألفاظ اصطلحوا عليها، وتابعوها بالتنمية والتوليد . حتى إذا جاء سيبويه يصنف كتابه رأيناه يتناول الكثير من هذا النبع الفياض .

وقد توزعت المادة الاصطلاحية، في «رسالته» التي وصلت إلينا، بين صور بسيطة

وأُخرى مركبة. فمن البسيط ما كان اسم معنى نحو: فعل ولفظ وإضافة ومعنى ونصب وتمكن وتنوين وتثنية وإضمار، أو اسم ذات نحو: اسم وحرف ونون وألف وياء وتاء وعلامة ومثال، أو مشتقاً، نحو: عامل ومتمكن ومضارع ومضاف ومؤنث وأثقل، أو جمعاً نحو: كلم وأحداث وأبنية وأمثلة ومجار وزوائد، أو فعلاً نحو: فَعَلَ، يَفعَلُ، افعَلْ.

ومن المركب ما هو في جمل مثل: ما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، ويوصف، وجُرّ، وأَسكن، وثنيت، وانجر، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. ومنه ما عبر عنه بالإضافة مثل: لام الإضافة، وحرف الإعراب، وأسماء الفاعلين، وغير المتمكن، وترك التنوين، أو بالعطف مثل: الألف واللام، والمد واللين.

وإنك لترى في هذا التنوع ما يفيد تمكن الثروة الاصطلاحية من النص، بحيث شغلت كثيراً من حيزه، وأصبحت حاضرة في الذهن واللسان والقلم، واضحة الدلالة والحدود عند المؤلف، مطواعاً بين يديه، يشكلها في صور مختلفة، فيصوغ منها للمفاهيم والظواهر مصادر، ثم يشتق منها أفعالاً وأسماء فاعلين ومفعولين وصفات مشبهة وأسماء تفضيل، وينثرها مفردة ومذكرة ومؤنثة ومثناة ومجموعة. ولاشك أن مثل هذا الصنيع نتيجة جهود أجيال، من العلماء شقوا الطريق وطرّقوه وعبدوه للسالكين. حتى إذا صنف سيبويه كتابه كان لديه الزاد الوفير، يستعين به ويعالجه بالتنمية والغَناء.

ولهذا فقد تراه يتصرف في التعبير، للدلالة على المفهوم الواحد، كالصفة والوصف، وجمع وجميع، وأخف وأشد تمكناً، وأُخذتْ من لفظه ويخرج التأنيث منه. وقد يوظف المادة الواحدة في معنيين مختلفين، كالبناء في صيغة لمعنى نحوي، والبناء على مجرى معين لا يتغير. وكذلك شأن التمكن. فالمتمكن عنده درجتان: الاسم المستحق

لكل مجاري إعراب الأسماء، والممنوع من الصرف. وقد عبر المتأخرون عن الأول بالمتمكن الأمكن، وعن الثاني بالمتمكن غير الأمكن.

ولقد روي عن أبي الأسود وتلامذته، ومن خلف بعدهم من النحاة، كثير من العبارات فيها العديد من الاصطلاح. إلاّ أن ذلك لم يكن وافياً بكل ما قالوه، لنستطيع تبين آثارهم الحقيقية في نصنا هذا. وما أكثر ما اندثر وغاب، وما جد على الساحة أو كان بديلاً! ولذلك يتعذر على الدارس أن يحدد ما ينسب إلى سيبويه، وما كان منقولاً عن الأسلاف، وحسبنا الزعم أن مهمته كانت نشر ذلك الإرث، وتطويره حياً في نصوص كاملة وافية. وما ذلك بالقليل.

والمتتبع لما بين أيدينا الآن، من خطبة الكتاب، يجد للمصطلح أحياناً اختلاطاً بالتعريف، وغلبة فيه للبسيط على المركب، وللمفرد على الجمع، وللجملة على سائر صور التراكيب، وللغفل على المفسر المحدد الدلالة، كما يتبين له أن جمهور الثروة الاصطلاحية مستقى من المادة اللغوية مباشرة، للتوظيف في الدلالة على المفاهيم، دون اعتماد على نتاج العلوم الإسلامية آنذاك، وأن دلالته قريبة من الوضوح عامة، وإن كان يشوبها بعض الاختلاط والتداخل.

أساليب البيان:

تتنوع الأساليب، في التعبير عن المقاصد، تبعاً لطبيعة الموضوع وشخصية المتلقي. ونحن هنا إزاء نص نحوي، أعد على أنه ديباجة للكتاب، فضم خلاصة أصول التعبير الفصيح، وحدد القواعد الأساسية لكلام فصحاء العرب. إنه وصف عام لمسالك القول عند هؤلاء، وتصرفهم في الحدود الكبرى، من الصيغ والتشكيل التعبيري، وتوضيح للدارسين كيفية إتقان الصياغة للكلام، في صور من التركيب الأساسي له.

أما من وُجِّه إليهم هذا النص فهم علماء العربية آنذاك، ومثقفو الأعاجم الذين تعربوا، وعرفوا الشيء الكثير من ضوابط الفصحى، ومارسوها في القراءة والكلام والإنتاج العلمي أو الأدبي. فهو يبين لهم تلك الأصول والقواعد والضوابط، بوسائل من التفسير والتعليل والتمثيل، لتكون حاضرة في الذهن، قريبة التناول في التنفيذ والأداء، معطاء لفهم الكلام والنصوص، وتقويم اللحن والانحراف عن جادة الصواب.

فالغاية من النص إذاً هي الإعلام بحياة العربية، والتسديد لمسالك البيان المنجزة، لصيانة لغة القرآن، وإصلاح ما يند عن السبيل القويم. فالمؤلف كمن أمام جهاز أصيل، يستخدمه بطلاقة وعفوية جماهير غفيرة، ويتوارثون ذلك عن أجدادهم وآبائهم، اكتساباً تلقائياً دون قصد أو جهد، وهو يريد أن يصف تكوين الجهاز، وكيفية إنتاج عناصره، وتواصلها بعضها والبعض، ووظائف كل منها في الدائرة العامة لعمله، بغية استمرار حياته وصيانته من القصور، وتوليد ما يحتاجه من وسائل البقاء والنماء والخلود.

إنه نص علمي تعليمي. ولهذا تراه يستخدم أساليب التقنين والتقسيمات المحددة، في ميدان الكلم، ومجاري أواخرها، وتوزيع تلك المجاري بين صور الإعراب والبناء، وتوضُّع كل منها في مواقعه، من الصيغ المستحقة له بالأصالة أو الفرعية. وخلال ذلك يقرّب ما سرده بالتفسير والتوضيح والتعليل، ويجمع بين الأشباه والنظائر، ويورد الأمثلة العملية الحية، لتكون حاضرة واضحة في حيازة كل قارئ أو سامع.

ولهذا أيضاً يُشرك هذا القارئَ أو السامعَ، في كثير من خطا البحث، والتقنين والتفسير والتعليل والتمثيل. فهو يخاطبه مراراً بصيغة الإعلام: اعلم واعلم واعلم... وبين تلك الصيغ المتناثرة في أرجاء «الرسالة»، تجد معالم كثيرة، من حمل المخاطب على المشاركة الفعالة، كأن يواجهه بنحو: قولك آمراً ومخبراً، وأنك تقول هذا فيوافق قولك

ذاك، حتى كأنك قلت ذلك فيما تريد من المعنى، وتقول كذا فتصف النكرة، وإذا ثنيتَ الواحد، وإذا جمعتَ، وكما فعلتَ في التثنية . . . أو يجذبه إلى ساحة الموضوع بعبارات المؤانسة والتحبب: وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجار، ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك.

ثم تراه يقحمه في سيرورة البحث، إذ يحمّله صياغة كثير، من المفردات والتراكيب الفصيحة الناجحة، أو ما هو ضعيف مردود، ليبين له وجه ضعفه ورده: فإنك لو قلت: «أتاني اليوم قويّ، وألا بارداً، ومررت بجميل»، كان ضعيفاً، ولم يكن في حسن: «أتاني رجل قويّ، وألا ماءَ بارداً، ومررت برجل جميل». ويواجهه بقوله: وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقته للعلامة نوناً . . . وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في «فَعَلَ»، حين قلت: فعلتُ وفعلنَ.

بل يزيده إقحاماً في العمليات الذهنية الموظفة، حين يستشهده على صحة ما وصل إليه البحث، فيخاطبه بمثل: ألا ترى أنك لو قلت «إنّ يضربَ يأتينا»، وأشباهَ هذا، لم يكن كلاماً؟ ويؤكد له ضعف ما كان حمّله صياغته، من ضعيف الكلام قبل، بقوله: أفلا ترى أن هذا يقبح ههنا، كما أن الفعل المضارع لا يتكلم به إلاّ ومعه الاسم، لأن الاسم قبل الصفة، كما أنه قبل الفعل؟

☆ ☆ ☆

تلك محاولة لتحليل الجوانب التعبيرية، من خطبة كتاب سيبويه، فصّلنا فيها ما تيسر، من خصائص الأداء، وطوابع التركيب والاصطلاح، وأساليب الخطاب، وتتبعنا عناصر جمة، من مكونات هذه الميادين المختلفة في العنوان، والمتفقة في الوظيفة والبيان.

الحصيلة التقويميّة

بعد هذه الوقفات الطويلة المتأنية، أمام النص الذي اخترناه من كتاب سيبويه، فعرّفنا به وحققناه وفسرناه، وحللنا عنصريه الفكري والتعبيري، وتعرفنا جوانب التفكير والتعبير، من زواياها المختلفة، نستطيع أن نطل عليه إطلالة نقدية، لنتبين قيمته العلمية، وخدمته للموضوع الذي تصدى له، وأثره في التاريخ النحوي للغة العرب، من خلال التراث والدراسات الحديثة.

المظاهر السلبية:

لقد تبين لنا، فيما مضى، أن هذا النص وضع للكتاب مقدمة، أي: تمهيداً يهيء النفوس والعقول، للموضوعات التي ستتوالى بعد في سائر المصنف. فهو يعرض بإيجاز أصول تقسيم الكلم، وأقسام علامات الإعراب والبناء، وتوزعها في البسيط والمركب من المفردات. وعرض في أثناء ذلك نماذج من التفسير والتعليل، وألواناً من التشابه والافتراق، في المنظومة النحوية عند العرب.

وإذا نظرنا إليه من هذه الزاوية، نتلمس تحقيقه غاية المقدمات في البحث، كما هي معروفة في العصور الأخيرة، وجدناه قد لمس بعض الأصول النحوية، ونثر كثيراً من المصطلحات، وأثبت قليلاً من النتائج العامة للأنماط التعبيرية، في الإفراد والتركيب. ولكنه، في الوقت نفسه، غابت عنه مادة وافرة من وظائف التقدمة، وعناصر الخطبة للكتاب العلمي. فموضوع النحو لم يحدد، وآثار المتقدمين في الميدان النحوي مفقودة، والنتائج العامة المحصلة في الكتاب لم يشر إليها، والخطوات العملية المتحققة في المؤلَّف كله مجهولة، ومصادر البحث ومنهجه خفية نتلمسها بالتنقيب والعناء، كما رأيت في الخطوات الماضية.

ثم إن المادة العلمية التي عرضتها هذه الخطبة يعْوِزها قدر كبير، من الاستيعاب والدقة والوضوح. فقد عرَّفتنا الاسم والفعل والحرف، وغفلت عما اصطلح عليه بعض المتأخرين بالخالفة. وهو اسم الفعل - والأداة التي تشمل حروف المعاني وبعض الأسماء والأفعال، وعما يذكر في الدراسات العصرية، من أقسام أُخرى للكلم، كالصفة والظرف والإشارة والضمير. وفيما عُرِض من تقسيم للفعل، اقتصر التوزيع على المفهومات الفلسفية للزمن: ماض وحاضر ومستقبل، بما فيه من القصور عن استيعاب التفريعات الداخلية ضمن كل قسم، والتداخلات التي تشعبت بين بعض العناصر.

وكذلك شأن الأمثلة المسوقة، لبيان حدود المفاهيم والمعاني. فالأسماء مقصورة على الذوات من إنسان وحيوان وجماد، وليس فيها إشارة إلى النبات، وأسماء المعاني من مصدر واسم مصدر، والمشتقات المشهورة بين النحاة. والتناظر بين قوليه «أتاني اليوم قويّ» و«أتاني رجل قويّ» ناقص، وكذلك قولاه «إن عبد الله ليفعل» و«إن زيداً لفاعل». والمفارقة بارزة بين الحديث، عن الصفة الممنوعة من الصرف لشبه الفعل، والتمثيل بالصفة المشبهة المستحقة لجميع مجاري إعراب الأسماء.

والأفعال الواردة في التمثيل اقتصرت على الثلاثي المجرد وحده، مما يوحي إلى القارئ أن ما سواه، من تصرفات الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد والمزيد، هو بعيد عن الموضوع. وما أمر المصادر والصفات والمركبات الواردة بأحسن شمولاً من الأفعال. وما جاء من المعتل الآخر محصور في الرفع والجزم، ويكاد يوهم القارئ أن النصب فيه محمول على الجزم، حملاً على الأفعال الخمسة. وما ألقاه من المصنوع كان إما فاسداً لا يصح في الكلام، وإما قبيحاً مرذولاً. وما أكثر ما سرد من المسائل، دون مثال يوضح، كجمع المجاري في أربعة، وأثر العامل في الإعراب، والمعرفة والنكرة والمفرد والمؤنث، وحاجة الفعل إلى الاسم، وجر الممنوع من الصرف!

وفي مجالات الإعراب، اقتصر من الفعل على الظاهر إعرابه والمعتل الآخر، مع أن للفعل مواقع يكون فيها إعرابه مقدراً، لبنائه بعد عوامل نصب أو جزم، ولخضوعه لعاملين متواليين كالشرط والحرف الجازمين.

وفي الاسم اكتفى بالمنوَّن، وأغفل المعرَّفَ بـ«أل» أو الإضافة، وأحوالَ المقصور والمنقوص والممدود والأسماء الستة، والمضافَ إلى ياء المتكلم. وهو ما اتفق الجمهور على إعرابه تقديراً، وحكم عليه البعض بالبناء على الكسر، ووصفه آخرون بأنه خنثى، ليس من المعربات ولا من المبينات. ثم أهمل من المثنى والجمع السالم ما أُلحق بهما، ومن الممنوع صرفه اسمَ التفضيل، والمركبَ مزجياً، والمعدولَ عن أصل، ونحو«فَعْلان»، والعلمَ بأنواعه المحددة، وبعضَ الأسماء الخاصة.

وقريب من هذا ما تراه في غضون البناء. فقد خص كلاً من الماضي والمضارع بالفتح والسكون، وفعلَ الأمربالوقف فحسب، وبعضَ الأسماء بالمجاري الأربعة. والمعروف أن للماضي بناء على الضم أيضاً، وللأمر بناء على الفتح أو حذف حرف العلة أو النون، وفي الأسماء ما هو بحاجة إلى تحديد نوع بنائه وسببه، كما فصل النحويون في مصنفاتهم المختلفة.

وما عرض له، من المستويات اللغوية، محصور بالفصيح من الكلام، ولم يرد فيه من اللهجات إلاّ إشارتان: الأولى لغة«أكلوني البراغيث»، والثانية جعل«منذ» حرف جر. أما سائر ذلك ـ وهو كثير جداً ـ فمجهول، كالجزم بـ«لن»، والنصب بـ«لم»، ومعاملة المثنى معاملة الاسم المقصور، وإجراء الجمع السالم مجرى الاسم المتمكن، وإعادة المضارع المرفوع إلى السكون تخفيفاً، وجزم المعتل الآخر بالسكون المقدر، والإدغام في نحو: رَدَّنَ وردّانَ، ويَرُدَّنَ ويردّانَ . . .

وكذلك ما يعرض من صور فصيحة للتعبير، نحو حركة الكسر لالتقاء الساكنين، في جميع أقسام الكلام، وبناء لام الجر على الفتح في مثل: لنَا ولَكم ولَهـا، وبالَزيدِ وبالَلربيعِ! وإعراب بعض المبنيات، نحو: مَنٌ وليتٌ وهلاً، واحتفاظ الأفعال الخمسة بالإعراب مع نون التوكيد، كقول العرب: لَتعلمُنَّ ولَتعلمانٍّ ولَتعلمنًّ، إذ حذفت علامة الرفع لتوالي النونات، والواو والياء لالتقاء الساكنين، وهي مقدرة في الإعراب.

ثم إن الأحكام التي عمّمها، في هذه الديباجة للكتاب، يَردُ عليها عدد وافر من القصور. فالزعم أن الفعل مشتق من المصدر يقتضي أن يكون للمشتق أصل معلوم، وثمة أفعال جامدة لا يعرف لها مصادر، نحو: خلا وعدا وحاشى. ولذلك تعقبه ابن فارس بـ«ليس وعسى ونعم وبئس» التي ليس لها مصادر(١). ولطالما عكّر عليه الكوفيون وشغبوا فيه.

وقريب من هذا ما يقال في فرعية الجمع عن المفرد. فقد عُرفت جموع لا مفرد لها، نحو: سماهيج وعباديد وهزائز وتعاجيب وحراسين ومسامّ ومعاير ومشابه وأباسق(٢). والعمل النحوي مسألة شغلت خلاف النحويين في تحديدها وبيان طبيعتها، ودخول اللام على الفعل الماضي، في مثل: لناموا ولنعم ولبئس، أمر مشهورمنع سيبويه وروده.

والتمييز بين المتمكن وغيره، بالخفة والثقل، قضية فيها نظر وإشكال. وإلاّ فما هي الخفة في المتمكن؟ فإن كانت بحاسة اللسان أو السمع فإن نحو: «دَردَبيس وشَمَردَل ومُسحَنكك وادلهمام» أثقل من نحو «زينب وسعاد وحسناء». وإن كانت تدرك بالعقل والنفس فَلاشك أن نحو «غمّ وسُخط وجُذام وبرص» أشنع من نحو «حوراء ونجلاء ورباب وملامح». ولا يتصور في العقل، ولا في الوجود ثقل خارج هذين النوعين(٣).

---

(١) الصاحبي ص ٨٥.
(٢) المزهر ٢: ١٩٧-١٩٩.
(٣) أمالي السهيلي ص ٢٢ - ٢٣.

وإذا كانت الفرعية تمنع الاسم من الصرف، كالتأنيث والتعريف والجمع، فإن كثيراً من المؤنث والمعرفة والجمع منصرف كغيره من المتمكنات. بل إن بعض المعارف والمؤنثات والجموع مصروف أيضاً، في حين أن بعض النكرات والمذكرات والمفردات قد منع من الصرف. ثم إذا كان شَبه الاسم بالفعل يبعده من خصائص الأسماء، فيمنعه من التنوين مثلاً، فحريّ به أن يكون مانعاً له من بعض مستحقاته الأصلية، كالإضافة والتحلي بـ«أل» والتثنية والجمع، وهي من تلك الخصائص.

وتقسيم الفعل، كما جاء في الخطبة، متردد بين نوعين مختلفين من المعايير. فهو، بتضمنه الدلالة على الزمن المحصل، يستجيب طوعاً للمعيار الزمني بالتقسيم، فيكون منه ما يدل على حدث مضى وانقطع، وآخر واقع وقت التكلم لم ينقطع، وثالث لما يقع. ولكننا نفاجأ بالفعل المضارع الذي يحدد بشبهه للاسم، في المعنى و الشكل والتركيب في التعبير، دون بيان الزمنية له، أو رده إلى واحد من تلك الأقسام الثلاثة المذكورة، ومع إغفال الشبه في الوزن العروضي والدلالة على الحال والاستقبال.

ولربما اعتمد على حكم في حديثه، دون سابق ذكر له أو بيان. فوجوب تقدم الاسم على الفعل المضارع في الوصف أورده سيبويه، لتفسير شبه الصفات بهذا الفعل، ولم يكن قد نص عليه أو أشار إليه قبل. فهو يبنى على مجهول فيما تقدم. وكذلك حمل بناء السكون في «يَفعلْنَ» على « فَعلْنَ »، وتسويغ بنائه عامة حملاً على نحو«هل تفعلَنّ»، مفتقران إلى بسط سابق لما حمل عليه. وأشكل من هذا أن يبني على حكم، سيلي بيانه بعد، كاشتقاق الفعل من الاسم.

والتعبير عن الحكم قد يكون فيه تعميم، يوهم القارئ غير ما أراده المؤلف. مثال ذلك جعل مجاري البناء، أي الفتح والكسر والضم والوقف، للأقسام الثلاثة: الأسماء

غير المتمكنة، والأفعال غير المضارعة، وحروف المعاني. فالمتبادر إلى الذهن، من إيراد القاعدة بهذه الصورة، أن كل نوع، من المجاري الأربعة المذكورة، يتوضع في كل من الأقسام الثلاثة، وهو خلاف الواقع اللغوي. وكذلك شأن تعميمه، في مجاري الإعراب، على الأسماء المتمكنة والفعل المضارع، وشأن قوله في الحديث عن التثنية: «ولم يجعلوا النصب ألفاً»، مع أن مذهبه[1] إعراب المثنى بحركه مقدرة في الألف والياء.

وهذا التعميم الموهم يقابله أحكام، بعضها قاصر لايجمع كل ما يخضع له من العناصر، وآخر التعبير فيه غير دقيق للدلالة على المراد، وثالث مبني على لهجة من اللهجات. وكثيراً ما وُزع الحكم مطولاً في أسطر متعددة، أو شغل فقراً مشتتة، كالتثنية والجمع، أو أُقحم بين فقر أجنبية كالاسم المضارع للفعل.

والتعاريف الواردة، في هذا النص الذي نحلله، بعضها بعيد من الدقة والإحاطة بما هو مقصود، إذ لا ترى فيه ما يشترط من بيان لماهية الشيء، والخصائص المميزة له مما سواه، ليتحقق فيه الجمع للعناصر المكونة، والمنع لما هو خارج عنها. بل ترى التعبير عنه مطولاً، يشغل الأسطر والتراكيب المعقدة، وغالباً ما يستخدم مصطلحات غائمة الدلالة.

وقد أخذ عليه الدارسون المحدثون تأثره الأعاجمَ، في تفكيره النحوي ودراسته لكلام العرب، بإقحام المنطق والفلسفة ومناهج الدراسات اللغوية الأعجمية. ومن ثمَّ ذكروا أنه جعلَ للكلم أقساماً ثلاثة كما هي لدى اليونان، وفرضَ التحكم العقلي بالقياس المخالف لطبيعة اللغة، ووضعَ مقاييس معيارية للقبح والحسن والجواز في الكلام، وساعدَ على سكونية العربية وجمودها بتلك المقاييس، وخلطَ المستويات اللغوية لهجة

(١) الإنصاف: ص٣٣-٤٠.

وزماناً ومكاناً، ونثراً وشعراً وقرآناً، واعتمدَ على الافتراضات الذاتية في تعليل الظواهر، وزعمَ أن في الكلم والأحكام أصلاً وفرعاً، وأن للسلوك الإعرابي عاملاً يصطنع العلامات.

وليس بعيداً عنك ما ذكرناه، من اضطراب في الاصطلاح، بدا عليه تمييع الدلالة، وتلوين اللفظ، وتعقيد التعبير، وضبابية المفهوم. أضف إلى ذلك أنه قد يستخدم المصطلح، في غير معناه العرفي أيضاً. ففي حديثه عن التثنية، ذكر أن الزيادة الأولى هي حرف المد واللين، ونقض هذا حين مثل بقوله: رأيت الرجلَين، ومررت بالرجلَين. والياء هنا هي حرف لين، وليس لها في المد نصيب، لأن ما قبلها ليست حركته الكسر.

وحرف الإعراب لديه هو الحرف الذي تتداوله مجاري الإعراب، في الاسم والفعل المضارع، نحو: رجلٌ ويفعلُ. ولو تتبعت نماذج كلام العرب لرأيت أن الحرف المذكور قد يلزمه البناء، في مثل: يارجلُ، ويا أُميمةَ، ومن علُ وقبلُ، ويفعلْنَ ولتفعلَنَّ. وقد يصير حرفَ إعراب ما كان للبناء، نحو: سيبويهِ وسيبويهٌ آخر، وليتٌ وهلاً.

التقويم العامّ:

فيما مضى من السطور القريبة، عرضنا ما يشوب مقدمة «الكتاب»، من مظاهر سلبية تسجل عليها، وتولد همَزات نقدية ظاهرة. وقد شملت تلك الهمزات منهج التصنيف، ومقدرة النص على استيعاب المادة العلمية المدروسة، والتحليل لها لتتوزع في أقسام متمايزة، تَظهر من خلالها الخصائص والصفات، في حيزي التوافق والاختلاف، كما نفذت الأنظار إلى تهجين أساليب البحث، والوسائل المستخدمة، في التنظير والتمثيل والمحاكمة، والمصادر التي استقيت منها تلك المادة الدرسية للنحو. ونحن الآن

في صدد اكتشاف القيمة العلمية العامة، مع التقويم لتلك الهمزات، والمنزلة التاريخية لهذه «الرسالة» النحوية.

١ـ القيمة العلميّة:

لا يخفى على الدارس المحلل، للنص الذي بين أيدينا، ما بذل فيه سيبويه من جهد منهجي، يشهد له بالسيادة العلمية في دراسة النحو بعصره. فنحن أمام خطبة لكتاب صنف، في الربع الثالث من القرن الهجري الثاني. ولا يجوز أن ننسى هذه الحقيقة، حين نمارس عملية التقويم، ونحدد المظاهر الإيجابية والسلبية، في الجهود المبذولة، والنتائج المحصلة، والأساليب المعتمدة.

فلقد تبدت لنا القدرات العقلية، التي أحاطت بعناصر المادة اللغوية، في هذه المقدمة المطروحة، فجمعت الأصول الأساسية لظواهر النحو العربي، واقتصرت منها على ماله حضور دائم، في سائر جنبات الكتاب. أضف إلى هذا النضج في تقسيم تلك الأصول إلى بابين، يتميز كل منهما بموضوع قائم برأسه، ثم نسقت المعلومات، في أطر منهجية ظاهرة الملائمة والنجاح.

وعلى هذا، كان امتداد الفكر يسير في خط واضح، من أصل تتولد عنه الفروع، في أقسام الكلم، وأجناس الأقسام وأنواعها، وأصنافها البعيدة من صيغ مركبة، وفي تسلسل الأحكام النحوية، وتوزعها بين إعراب وبناء، وبسيط ومركب، ومجمل ومفصل، ومتشابهات ومفترقات. الأمر الذي أعطى الخطوات التنفيذية هيكلاً هرمياً، تتشعب فيه المعلومات والمقولات، من قمة تشد جمهور الخطوط، إلى قواعد راسخة منبسطة، يملؤها التفسير والتمثيل والتعليل.

ولا شك أنك تذكر ما بذله المؤلف، لتوحيد نماذج التقسيم، في كثير من جنبات الموضوع، حتى استطاع أن يعتمد ثالوثاً حيوياً، تتوضع فيه الظواهر النحوية إعراباً وصرفاً، وترتد إليه النماذج الخارجة عنه، بنسب دقيق يلمحه الفكر الحصيف. ولم يتمرد، على هذه التجمعات الثلاثية القوائم، إلاّ بعض العناصر التي استتب أمرها في الثنائية، ولم تجد ما يسعفها للانتساب إلى التوضعات السائدة.

وعلى الرغم، من كثافة المعلومات، وما تشعب في جنباتها، من ضوابط وتفسيرات وتعليلات وعقد مقارنات، وأيدها من احتجاج واستدلال واستشهاد وتمثيل، ومازجها من توجيه وافتراض واحتراس واعتراض، وجرّدها من اصطلاح وتعبير متشابك . . . فقد بقيت الصورة الفكرية قادرة على العطاء، تزود التاريخ النحوي بما لاينتهي، من البحث العلمي المديد. ولذلك اتسعت دوائر التأليف، حول هذه الخطبة المشهورة، وكان لأجيال النحاة في الشرق والغرب مصنفات، تعالج بعض محتوياتها المعطاء.

ولأن الموضوع المدروس هو من العلوم الإنسانية، فقد اعتده الباحث حالة إنسانية ظاهرة، بمستوياتها المختلفة، في عناصر متكاثرة متفاوتة، فاعتمد لها منهج الوثائق، وهو قمين بالنتائج الطيبة الواقعية. ولذلك نجد سيبويه يستخلص من الاستقراءات الواسعة، لمنجزات لغة العرب، عيّنات اعتباطية تمثل تلك المستويات والعناصر، ويحلل محتوياتها بدقة، لتتبع الخصائص والمميزات والسلوك، واكتشاف الضوابط الموجهة، مع المعالجة لما شذ أو خالف السلوك العام.

ومن هنا صدرت الأحكام القياسية المعيارية، نتيجةً لما انصب فيها من شواهدَ وأمثلة وأدلة، وذروةً لما تخللها تفسيراً وتعليلاً وتنظيراً وتشبيهاً، مما يوحد بين الظواهر، ويجعلها منظومة حيوية متكاملة.

ولكم وظف، للوصول إلى هذه الغاية، من الوسائل في حيزي الاستدلال: اللغوي والذهني! ففي الأول تناول بالسماع والاستقراء ما ذكرنا، فكان لديه مادة وافرة من صور الكلام، هي شواهد من النثر، يغلب عليها طابع البساطة، في المادة والدلالة والصيغة والتركيب. فإذا خرجتْ بعض النصوص، على هذه السمة، كان لها داع منهجي، اقتضى التعقيد أو البعد. وقد ساد ذلك كله تلوين في طريقة العرض، ومنافذ مختلفة من أساليب الإيجابية والسلبية.

وفي حيز الاستدلال الذهني، حشد ضروباً مختلفة غنية، بتهيئة النفوس لمقصَد الاحتجاج. فمن القياس عدد كبير توزعت ألوانه بين طيات التعبير، وكان فيها ما عماده التعليل أو التشبيه أو الخَلف. ثم للتعليل درجات مشهورة بين العلماء، استفاد منها المؤلف، وعرض نماذج إيجابية وسلبية، تبين الصفات الموجِّهة لأنماط الكلم إفراداً وتركيباً. وبالإضافة إلى ذلك، وشح مسيرة الفكر والاحتجاج، بغير قليل من ألوان مراعاة النظير، والاستحسان، وباب الأولى، واستصحاب الحال، والرجوع إلى الأصل، والسبر والتقسيم.

ومن هذا كله، تولدت لديه الأحكام والضوابط النحوية، كثيرة متناثرة تضيق بها صفحات محدودة، كديباجة كتاب مؤسس لعلم العربية. وقد توزعت هذه النتائج القانونية، في ضروب من أحكام الأصل، وأحكام الفرع، ليندر الحكم الفرْضي المجرد. وكان التنقل في جمهورها بين التخصيص والتعميم، والكلي والجزئي، والأصلي والفرعي، طرداً وعكساً، وتفصيلاً وإيجازاً، وتعليلاً وتفسيراً وتشبيهاً وتوجيهاً.

وفي خلال ذلك، تبدت مسيرة العربية التاريخية، لتنسحب الأحكام من لون كلامي أصيل إلى ما يتصل به، صورةً أو معنى أو وظيفة أو تركيباً، فيكون لتطور الأحكام شكل هرمي ملحوظ، سواء في المستويات الصرفية والإعرابية والتعبيرية.

والغلاف العقلي، لهذه المادة النحوية المجردة، صِيغَ في تعريفات بأساليب متعددة، تعتمد الأمثلة والتميز والتشابه والاشتراك، وتتضمن كثيراً من الاصطلاح الخاص الملون في التعبير، وتتصدر ما يعرّف بها، ليكون بعدها الشرح والتعليل والتنظير والتمثيل. وقد يكون للمفهوم الواحد غير تعريف، تتوزع العبارات عنه في مواضع مختلفة، من الخطبة المحدودة.

وقد تمثلت، في هذه «الرسالة»، خطوط ناحلة من التوجه النحوي في أواخر القرن الثاني، امتدت جذوره وفروعه بين أوساط النحاة، مجتذبة إليها خطوطاً متكاثرة من نوعها وطبيعتها، حتى عصرنا هذا. ذلك هو النظر البصري، إلى ظواهر الصرف والإعراب والتركيب. فالأصول متبدية في تقسيم الكلم والمجاري أواخرها، وفي الأحكام والمقولات وأساليب البحث، ومظاهر الدرس النحوي، من تحليل وتركيب ومحاكمات واقعية لمنجز الكلام، ضمن إطار من القيم العامة السائدة في العربية.

وكان التعبير اللغوي، عن تلك المفاهيم والتوجيهات والتفسيرات والاستدلالات، بادي الفصاحة والبيان مفردات وتراكيب وعبارات، مع أن صاحبه فارسي متعرّب، يتصدى لإنشاء أصول واسعة لعلم العربية، كانت لها بعض المعالم المتناثرة، ولم تحظ بالنفَس العربي الأصل، يضعها في صفحات الخلود، منظمة ممنهجة محيطة بظواهر التعبير والأداء، وصالحة للبحث والتقويم. ولذلك برزت حزونة في جنبات التعبير، تستعصي على غير الخبراء المتمرسين بأساليب النحاة المتقدمين.

ومع ذلك فإن إحكام الراويط، بين عناصر التركيب في العبارات والفقر من البابين، كان واضحاً في اختيار ما يناسب توزع عناصر الموضوع، وتسلسل الأشباه والنظائر، وتفرع الفكر في امتداد المعلومات المتكاثرة في خطوط موحدة. وعلى هذا تبدى التنويع،

في أساليب مواد الارتباط، من عطف وسببية وشرط وتحقيق، مع اتخاذ صوى تحدد مطالع الفقر المترابطة، ومبادئ الموضوعات المتمايزة.

وكثيراً ما حُذفَت العناصرُ الحاضرةُ المرادِ في السياق، وتشابكت جزئيات التراكيب، واستغلقت مراجع الضمائر، في غضون المحاكمات اللغوية، وتعددت صور الترابط، واختزُلت جنبات التعبير، حتى كاد يتعذر على الدارس استشفاف المقاصد، وتتناوبه توجهات في تحديد المراد. وهذا ما دفع الشراح إلى اتخاذ مسالك مختلفة في خدمة نصوص «رسالة» سيبويه، وبيان مراميه النحوية، شأنهم في شروحهم لسائر الكتاب.

ولطالما نشر المؤلف، في ثنايا البابين المذكورين، جمهرة من المصطلحات العلمية، يغلب عليها البساطة والتصرف في الصيغة والتعبير. ولا شك أن فيها القديم الموروث عن الأسلاف، والمبتكر المولد اصطنعه سيبويه لبحثه، والمخضرم الهجين يحمل علامات التمازج، وإن كانت مصادر التراث لا تقدم نصوصاً، تظهر فيها معايير الكشف عن تمايز هذه الأنواع.

ولأن غاية صاحب الديباجة هي الإعلام، ورصد الأصول التعبيرية، وصيانة لغة العرب من اللحن والتسيب، بسط عباراته في أساليب تعليمية، يغلب عليها التقنين والتفسير والتعليل والتقريب بمختلف الألوان، وتشرك القارئ في صياغة الكلام، والاستدلال والمحاكمة والاستنتاج. وغالباً ما كانت الأساليب تتميز بخطاب القارئ، لتشده إلى المساهمة في العمليات الذهنية، وتجعله شاهداً أو مزكياً، لما يصدر عن العمليات من نتائج.

تلكم هي بعض السمات الإيجابية الواقعة، في مسيرة البحث والكتابة لخطبة الكتاب، جمعناها من مجمل ما تقدم في تحليلنا للنص، وقد انتثرت في بضع صفحات،

تمهيداً لمؤلف ضخم. وهي غنية بالتنوع والتعاون والانسجام، وبرهان ساطع على القدرات الفكرية والعلمية والتعبيرية، لمؤلف عربيته تعلم لا سليقة، تناول منظومة لغة العرب، بالمعالجة والتقعيد والتحليل والبيان. أما المظاهر السلبية التي تصدرت الحصيلة التقويمية فهي في حاجة إلى نقد منصف، يضع الأمور في نصابها المطمئن القرار.

ولا بد لنا هنا من الإشارة إلى حقيقة، قد تغيب عن الأنظار في أمواج النقد والتقويم، وهي مهمة جداً لتحديد القيم الموضوعية، في إطار تاريخ البحث والتأليف. فالنص الذي بين أيدينا مقدمة، تصدرت أقدم كتاب نحوي ضخم، وصل إلينا كاملاً موثقاً، من خلال النكبات الحضارية والكوارث والمتالف والعدوان. وحضور هذه الحقيقة في ميزان النقد يسدد كثيراً، مما ألقي في حيز السلب والانتقاص.

وعلى هذا، فإن غياب بعض عناصر التقدمة، كتحديد الموضوع، ومسوغات البحث، وجهود المتقدمين، والنتائج المحصلة، والمخطط العام للكتاب، والمنهج المتبع، والمصادر المعتمدة، أمر طبيعي متوقع في منتصف القرن الثاني، لأن مفهوم التقدمات للكتب كان آنذاك بعيداً عن الوضوح، وليس له ما في العصر الحاضر، من أصول ومتطلبات مقررة متبعة. ولو رجعت إلى ما وصل إلينا، من مقدمات في كتب النحو واللغة والأدب، لرأيت مفارقات كثيرة واختلافات واضحة، تحقق ما ذهبنا إليه. فحسب سيبويه أنه بسط الأصول التي ستغذي سائر معلومات الكتاب.

ومن هذا المنطلق أيضاً، نستطيع أن نتقبل الاقتصار على المشهور، من أقسام الكلم والزمن الصرفي والفصيح من الكلام، وظواهر الإعراب والبناء. فقد جدت بعد عصر «الكتاب» أقلام وعقول، في توليد مفاهيم إضافية، غالباً ما لم يكتب لها الحضور الظاهر، في الدرس النحوي العربي. ومن ذلك مصطلحات الخالفة والأداة. أما ما ذكره

المعاصرون في تقسيم الكلم، من صفة وظرف وإشارة وضمير، فهو عناصر يتضمنها مفهوم الاسم في العربية، خلاف ما يظهر في الدرس النحوي الأعجمي. ثم إن حمل لغة العرب على أحكام لغة الأعاجم يعني دراسة العربية، بتفكير أجنبي وأصول بعيدة من طبيعتها وخصائصها، وهذا ما اتُّهم به باطلاً صاحبُ الكتاب، فيما ذكرنا قبل.

وأما تفريع الزمن، إلى ماض وحاضر ومستقبل، فهو بعيد من آفاق التقسيمات الفلسفية المذكورة، لأنه وليد الصيغ الصرفية عند العرب. ولسوف يكون له في أبواب الكتاب التالية تفريعات، يحققها التركيب النحوي، بمعونة حروف المعاني، وأسماء الزمان، وأساليب الشرط والنفي والاستفهام والتوكيد، وضروب أفعال الكينونة والصيرورة والشروع والاستمرار، في السياقات التعبيرية المكاثرة. ولا يستطيع تمهيد موجز استقصاء ذلك.

وكذلك شأن ضيق الأفق، فيما ذكر من صور الإعراب والبناء، وما استشهد به من النصوص المحصورة في قليل من اللهجات، أو في مجالات محدودة من المعلومات، وما ورد في الأحكام من تعميم يوهم غير الواقع . . . فإن طبيعة المضمون في «المقدمة» لا تَفسح مجالاً للتفصيلات اللازمة، وتجعل العرض محدوداً بما هو جوهري، ليكون فيما بعد من البحث تبسط يستوفي الجوانب العارضة، بما يناسب من السعة والبيان. وعلى هذا يحمل ما ذُكر، من استدراك مبنيات ومعربات، وصرف بعض الجموع والمؤنثات، ودخول اللام على نادر من ماضي الأفعال.

على أن في مشكلات الأمثلة ما يقتضي بيان وجه الصواب، لدفع الاتهام، بالدليل الواضح. ذلك أن سيبويه أورد، في معرض حديثه عن المدخول والقبيح من هذه الديباجة، جملاً حكم هو عليها بالاستبعاد والفساد. وهي: «إنّ يضربَ يأتينا، وأتاني

اليوم قوي . . . » وأشباه هذه. وقد سُجلت عليه نقطة سوداء بهذا الشأن. إلاّ أننا إذا رجعنا إلى سياق العبارة، فيما أورد التمثيل، رأينا دفع ما وجه إليه. فقد وضع الأمثلة المذكورة في إطار تعبيري، ينفي وجودها ويثبت رفضها، ويبرئ عهدته من المسؤولية العلمية.

والعجيب في الأمر أن تتفق العبارتان، حين سوق تلك الأمثلة، في التعبير الشرطي الامتناعي، وتحكى فيه الجمل المسوقة على لسان المخاطب: «لو قلتَ . . . لم يكن كلاماً، ولو قلتَ . . . كان ضعيفاً». ولعلك لا حظت أن جملتي الشرط والجواب، في هذا التعبير الامتناعي، مختلفتان نفياً وإثباتاً. فالأولى ـ وهي إيراد الأمثلة على لسان المخاطب ـ منفية لوقوعها بعد «لو» والثانية ـ الحكم عليها بالإنكار ـ ثابتة، لأن هذا السياق ترى فيه الشرط امتناعياً أوله، بخلاف آخره، نحو القول: نعم العبد صهيب، لو لم يخفِ اللهَ لم يعصه.

ولسنا نصطنع الدفاع عن سيبويه ههنا، لأن مثل هذه العبارات المصنوعة ورد، في عديد من مواطن كتابه، بهذا الأسلوب، على لسان مخاطب مجهول، وبسياق شرطي امتناعي الصدر متحقق الجواب. وغني عن البيان أن مثل هذا الاستدلال يدخل في نوع، من القياس الاستثنائي. وهو الذي تكون حقيقة النتيجة مذكورة فيه، نحو قولنا: لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه، وقوله تعالى: ﴿لَو أنتُم تَملكُونَ خَزائنَ رَحمةِ ربِّي إذاً لأمسَكتُم خَشيةَ الإنفاق﴾.[1]

ثم إن ما استُشكل في الأحكام يسير أمره، عند الاختبار. فما أُورد على أصالة المصدر، واشتقاق الأفعال منه، لا يفي بالطعن في ذلك، لأن وجود أفعال لا مصادر لها

(١) الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

يقابله وجود مصادر لا أفعال لها، نحو: الويل والويح والشبه ولبّيك . . . وإنما العبرة في أصالة المعنى في النفس، وتفرع الصيغ الأُخرى منه في الاستعمال. فالمصدر اسم، والتفكير البدائي في اللغة يكون دائماً بالأسماء، إذ يتعلمها الإنسان طفلاً، أو بالغاً يدرس غير لغته، لما فيها من بساطة المضمون وظهوره حساً أو إدراكاً. ثم بعد ذلك تعرف الأفعال، وأخيراً يرد تعلم الأدوات داخل التركيب. وكذلك حال أصالة المفرد، والمذكر والنكرة، لأن الجمع والتأنيث والتعريف لا تكون إلاّ بعد إدراك ما خلا منها.

ولو أنك رفضت أصالة المصدر، في الاشتقاق، فإما أن تجعلها للفعل، وإما أن تحصرها في الجذر الحرفي، وإما أن تنفي الاشتقاق من أرض العربية. وفي الأول ما أُخذ على مذهب سيبويه، لأن لدينا مصادر أيضاً لا أفعال لها، كما ذكرنا منذ قليل. وفي الثالث خروج عن طبيعة اللغة العربية وواقعها، لأن ظاهرة اشتراك الزمر اللغوية، في معنى واحد، أمر لا يمكن تفسيره بحجب فكرة الاشتقاق، وتولد المفردات من أصل موحَّد.

أما الثاني ففيه توهم المُحال، إسقاطاً لواقع بعض الأعجميات على العربية، لأن نحو«ج ل س» لا يكون أصلاً لاشتقاق في لغتنا، إذ هو لا معنى له، وفاقد الشيء لا يعطيه. فكيف ينتقل منه إلى الصيغ الأُخرى ما هو مفقود؟ ثم إن تحديتَ الحقيقة، وصغت منه مفردات، لم تكن فيه دلالة مشتركة، لعدم الضابط الموحَّد. فإذا منحته معنى صار كلمة من الكلمات، والمصدرية أحق به. بله أن اعتماد الجذر الغفل مخالف لمعنى الاشتقاق، الذي يقتضي وجود معنى مشترك بين الأصل والفرع.

وإثارة مشكلة العامل النحوي مبنية على ما انصب فيها، من أقوال ومذاهب وتفسيرات وتوجهات، بعد صاحب الكتاب. فهي مسألة تاريخية، تكدست حولها مجالس ورسائل وكتب ومقالات ومحاضرات، لا يُسأل عنها من عرض للحكم الأصلي

منها، في ديباجة تمهيدية لمصنفه. إنه يعرض ذلك، في إشارة بحسب المفهوم المعاصر له، ثم يترك مجال التفصيل لما يتولد بعدُ، في جنبات الموضوعات القادمة.

والخفة والثقل في الكلمات مفهومان نحويان، لا يُحتكم فيهما إلى الحس والوجدان. ذلك أن الاسم المتمكن استحق تمكنه، لما يتضمنه من بسيط الدلالة النحوية، أي الدلالة على الذات، أو الحدث مجرداً من الزمان، ولما يتسم به من استقلالية في ذلك. أما الفعل فهو يتضمن معنى الحدث والزمان المحصل، ويحتاج إلى فاعل وأحياناً إلى مفاعيل ومكان وعلل وأسباب. وأما حرف المعنى ففيه عديد من الدلالات، وألوان من الافتقار إلى التركيب. فالفاء مثلاً تكون عاطفة للترتيب والتعقيب والسببية، ولو: شرطية امتناعية لامتناع في الماضي.

وما استشكل من قول سيبويه، في التثنية«ولم يجعلوا النصب ألفاً»، هو موضع خلاف بين أصحابه. فقد زعم بعض البصريين[1] أن الألف والياء هما لإعراب المثنى عند سيبويه. على أن كلامه في سائر كتابه يفيد خلاف ما زعموه، وكأنه اعتُمد على ذلك، في فهم عبارته هذه.

ولا تنس أن مفهوم التعاريف، في الدرس النحوي أيام سيبويه، لم يكن قد أخذ أبعاده العلمية الدقيقة. ولذلك بدا في هذه«الرسالة» قصور عن الإحاطة بما هو مقصود بالتعريف، وافتقاد للخصائص المميزة، واستطراد في التعبير والبيان، وتوارد للمصطلحات الغائمة الدلالة، واتساع في المقصود يتسرب إليه كثير من الأجنبي المستبعد.

على أنّ بعض ما يبدو، من القصور، في هذه الجنبات قد يكون فيه مقصَد، غاب

(١) شرح الكتاب ١ : ٢٢٢ - ٢٢٣.

عن الناقد المتعجل. فإغفال تعريف الاسم يزيل إشكالَه الخلافُ بتعريف الفعل والحرف.[١] وقد أُخذ على سيبويه أيضاً ذكره في التثنية أن الزائد الأول هو حرف مد ولين. وإذا صح هذا في «رجلان» فإن الياء، في «رجلَين»، ليست في الظاهر كذلك.

وقد تنبه إلى هذه المسألة شُراح الكتاب، فبينوا وجه الدلالة فيها. وهو أن الألف والياء والواو تسمى حروف مد ولين، وإن كان بعضها خالياً من المد أحياناً، لأن المد لا يكون إلاّ فيها، شأنُ حرفِ الإعراب، لأن الإعراب متى كان لم يقع إلاّ فيه، وحروفِ «سألتمونيها» التي جعلت حروف زيادة، لأن الزاوئد لا تكون إلاّ منها.[٢]

٢ ـ التوجيهات الأجنبية:

وأما التأثر بالأعاجم، في الدرس النحوي منهجاً وأسلوباً وتفكيراً، فمصدره مقولات لبعض المستشرقين، تداولها معاصرونا من النحاة العرب، لتلمذتهم على الاستشراق برجاله أو مؤلفاته، دون أن ينظروا فيها بتأمل واختبار.[٣] وإنما بنيت هذه المقولات، على نظرة الاستعلاء والاستصغار التي درس فيها المستعمرون حضارتنا، فحكموا عليها بتغلب العاطفة والخيال، وتسطح العنصر العقلي فيها. فلابد إذاً من مصدر فكري أعجمي، يتسرب إلى كل ظاهرة يُلحظ فيها نشاط عقلي.

وعلى هذا فإنهم، حين أدهشتهم القدرات الفكرية في درس النحو العربي، زعموا

(١) شرح المفصل ١ : ٢٢.

(٢) شرح الكتاب ١ : ٦٧.

(٣) الأصوات اللغوية ص ٤٠ ومن أسرار اللغة ص١٤-٢٠ ومناهج البحث عند العرب، في حوليات دار العلوم لعامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ واللغة بين المعيارية والوصفية ص ٢٠-٥٠ ونظريات في اللغة ص٨٣-٨٦ ومناهج البحث في اللغة ص١٦-٢٦ والنحو الوصفي ص١٣-١٨ وفي النحو العربي نقد وتوجيه ص١٩-٢٦ والأصول ص ١٠٠-١٠٣ والفكر العربي ٦٠ : ٥٢-٥٥.

أنه نشأ في منتصف القرن الثاني، بعد الاختلاط بالأعاجم، وبعد ترجمة المؤلفات الفلسفية اليونانية إلى العربية، وأن مسارب التأثر بالفارسية والسريانية والهندية واليونانية دخلت التفكير النحوي، فكان ما بدا من تشابه بينه وبين الدراسات النحوية، في تلك اللغات.[١] وذُكر في هذه المناسبة صنيع ابن المقفع، وحنين بن إسحاق، اللذين أسسا حركة الترجمة عن الفارسية واليونانية، ثم قيل: إن الخليل كان صاحباً لهما، فأخذ عنهما تلك التأثرات والانطباعات.

والحق أن الدرس النحوي عند العرب نشأ في الثلاثينات من القرن الأول، على عهد خلافة الإمام علي، كما ذكرنا قبل، وانتثرت في ميدانه أحكام وتقسيمات وتفسيرات وقياسات، من صنيع أبي الأسود الدؤلي، وتلاميذه ومن أخذ عنهم، في سلاسل متكاثرة. حتى إذا تصدى الخليل لذلك كان بين يديه تراث نحوي عربي أصيل، ولّد منه وبنى عليه جهوداً فذة في التاريخ. وادعاء التأثر بالأعاجم يحتاج إلى دليل علمي قاطع.

أما ابن المقفع (ت ١٤٢) فلم يترجم شيئاً من كتب اليونان، وإنما ابنه محمد هو الذي ترجم ملخصاً لبعض شروح كتب أرسطو.[٢] وذلك بعد أن مر النحو العربي بأجيال من النحاة، دون أن يكون للثقافة اليونانية ذكر في الدرس اللغوي. ولم تترجم آثار ذلك الفيلسوف اليوناني إلاّ على يد حنين بن إسحاق (١٩٤ ـ ٢٦٠) الذي ولد بعد وفاة الخليل، ومحال أن يصادقه أو يكون له أثر في تفكيره النحوي. ولو كان بين يدي سيبويه

(١) تاريخ اللغات السامية ص١٤ وتاريخ الأدب لبروكلمان ٢: ١٢٣-١٢٤ والنحو العربي ومنطق أرسطو ص٧٦-٨١ والبحث اللغوي عند الهنود ص١٣٨ والنحو العربي والدرس الحديث ص٩ و٦١-١٠٤ ومناهج البحث في اللغة ص٢٤-٢٩ ومنطق أرسطو والنحو العربي في ٧: ٣٣٨ من مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة.

(٢) التراث النحوي في الحضارة الإسلامية ص ١١٠-١١٩.

معارف، من المنطق الأرسطي، لظهر ذلك في تعاريفه ومصطلحاته البعيدة عن رحاب المنطق.

ويبدو أن ما نقله محمد بنُ ابنِ المقفع قد انتشرت أصداؤه، بعد كتاب سيبويه، في أوساط المذاهب الكلامية، واتكأ عليها بعض الفلاسفة والمناطقة، حتى صار الحجاج في الجدل ينطلق منها، ويعتمد على أساليب الشكلية الصورية، فكان من الإمام الشافعي أن صنف رسالته سنة ١٩٥، ليضع أصول الاحتجاج في منهج عربي خالص، ويدفع عن العقول ما يكاد يستشري فيها.

وقد نص على ذلك بقوله: «ما جهل الناس، ولا اختلفوا إلاّ لتركهم لسان العرب إلى لسان أرسطاطاليس . . . ولم ينزل القرآن، ولا أتت السُّنّة، إلاّ على مصطلح العرب ومذاهبهم، في المحاورة والتخاطب والاحتجاج والاستدلال، لا على مصطلح اليونان. ولكل قوم لغة واصطلاح»(١).

هذا ما كان في مجالس المتكلمين، في أواخر القرن الثاني، وتولد عنه ما ذكره الشافعي، من بدع جدلية، كقضيتي خلق القرآن ونفي الرؤية. ثم جاءت ترجمات حنين وتلاميذه، في القرن الثالث، فانتقلت شذرات منها إلى ميادين النحو في أواخر القرن، واستبدت بأقلام بعض النحاة وألسنتهم في القرن الرابع. أما ما قبل ذلك، من النتاج النحوي، فبعيد كل البعد من الدرس اللغوي، لدى اليونان وغيرهم من الأعاجم.

ثم إن تقسيم الكلم عند اليونانيين هو ثنائي: الاسم والفعل. ذكر ذلك أفلاطون، ثم تابعه أرسطو، دون أن يضعا قسيماً ثالثاً. وإنما أشار أرسطو بعدُ، في البلاغة والشعر

---

(١) صون الكلام عن فن المنطق والكلام ص٤٥. وانظر ص٧٥ من مناقب الشافعي للفخر الرازي، نسخة خطية في مكتبة محافظة الإسكندرية، تحت الرقم ٧٣٧.

وإنشاده، إلى شيء سماه الرباط، مع أجزاء ستة هي: المقطع والفاصلة والاسم والكلمة والتصريف والقول. والشائع في النحو اليوناني ما وضعه ثراكس، من تقسيم ثُمانيّ، ذكرناه قبل، وأراد بعض معاصرينا إقحامه في النحو العربي، حين أخذوا على سيبويه قصوره في التقسيم.

بل إن[1] مفهوم الاسم عند أرسطو ينحصر في المرفوع والمثبت منه، ومادون ذلك فيه هو حالات صرفية وليس من الأسماء. ومفهوم الفعل لديه قاصر على ما كان منه يتضمن الزمن الحاضر، وما سوى ذلك فيه هو زمن للفعل، وليس فعلاً. ومفهوم الرباط عنده أنه مركب مثل: أما، وأليس، ومن أجل، وإلاّ. وهذه كلها، كما ترى، بعيدة من المفاهيم النحوية العربية.

فالحرف العربي مثلاً يدخل على الاسم والفعل والجملة، ويصل بين الأسماء أو الأفعال أو الجمل أو بين ما اختلف منها، ويكون زائداً للتوكيد والعوض والتزيين والتقوية ولمح الأصل . . . بله ما كان من الأجزاء الخمسة التي وردت، في الشعر من تحليلات أرسطو البلاغية، وما جاء به ثراكس، وساد في الدراسات اليونانية. وحسبنا هنا أن التقسيم الثلاثي العربي وضعت أصوله في الثلاثينات، من القرن الأول، أيام خلافة الإمام عليّ. وهو ما ثبت في التاريخ، ولا يدفع إلاّ بنص علمي موثق.

وكذلك شأن العنصر العقلي المنبث، في ثنايا القياس والتعليل والمعايير اللغوية. فهو تراث عربي خالص لا أثر له من الأعاجم، في عهد سيبويه ومن كان قبله. ولقد عرف القياس، بأشكاله المختلفة المتعددة، في مجالس الفقهاء وعلماء أصول الدين، منذ أواخر القرن الأول. بل لقد كان له صدى، في أقوال ابن عباس قبل ذلك. فكثيراً ما كان يُسأل

(١) منطق أرسطو ١ : ٦٠-٦٢ وكتاب أرسطو طاليس في الشعر ص١٠٨ .

عن شيء من القرآن، فيقول: فيه كذا وكذا، أما سمعتم قول الشاعر يقول فيه كذا وكذا؟[١]

وأبو الأسود الدؤلي، وهو معاصر لابن عباس، قال عنه ابن سلاّم: هو[٢] «أول من أسس العربية، ووضع قياسها». ويليه تلميذه، عبد الله بن أبي أسحاق(٢٩-١١٧)، ليكون«أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل»، وأشد تجريداً للقياس من أبي عمرو بن العلاء. [٣] وهذا يعني أيضاً أن أبا عمرو كان له في القياس نصيب مذكور. ثم رأينا يحيى بن يعمر(ت ١٢٩) يقيس بعض قراءاته على أصول نحوية مشهورة.[٤] وليس للحقيقة، بعد هذا كله، حاجة إلى دليل على جهل من يزعم تأثر سيبويه، بالمنطق الأعجمي في القياس.

وما أمر التعليل بأبعد من هذا، إذ هو أصل راسخ في التفكير الإسلامي، يقوم على مبدأ التوحيد لواجب الوجود، والمسبب الموجد للكون كله. ولذلك كثر القول، منذ الخلافة الراشدة في أسباب نزول الآيات ومناسبات النصوص النبوية، لفهم الأحكام وما يتعلق بها. وقد ذكر الخليل أن العرب عرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها.

بل إن العلم لا يستطيع وضع الضوابط والقوانين، إذا لم يتتبع العلاقات بين عناصر الموضوع، ويكتشف الأسباب الموجبة، أو العوامل المرافقة لسلوك الظاهرة، ولن يستطيع تقديم نتائج عملية، توجه تلك الظواهر، وتستخدم أبعادها في متطلبات الحياة.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٦٢ وغريب الحديث ٤ :٢٧٣.
(٢) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٢.
(٣) نفس المصدر ١ : ١٤-١٧.
(٤) المحتسب ١ : ٢٢٠.

قد تكتفي العلوم النظرية المحضة، بالإجابة عن السؤالين: كيف هذا؟ وكيف حدث؟ وأولهما يستغني بالوصف العلمي الدقيق. أما حين تضع السؤال الثاني، في ميدان العلوم الاجتماعية أو التطبيقية، فلا بد أن يتضمن الجواب عنه تفسيراً واضحاً لوقوعه، وتعليلاً واقعياً يساعد على الاستغلال والتوجيه. وهنا يرد السؤال الذي يطرحه البحث: ما السبب في هذا؟ أو ما الغاية منه؟ وذلك لضبط الحركة الواقعية، بعواملها ومقاصدها، ووضع الحلول العملية لتطوير الموضوع، وتوظيفه في ميادينه الحيوية.

والدرس النحوي ليس علماً نظرياً، لمجرد المعرفة والثقافة والإمتاع. وإنما هو تقنين لسلوك التعبير، غايته ضبط القواعد والأحكام، لتكون سبيلاً إلى تقويم البيان والفكر والقلم والأداء. ولذلك كانت مسائل العلة والغاية من همومه وهواجسه ومتطلباته، ولاسيما في تعليم المثقفين أو الغرباء الكبار، أو مخاطبة العلماء كما هي الحال في «الكتاب».

بل إن الطفل الصغير قد يكتفي، في الثانية من عمره، بالسؤال: ما هذا؟ ولكنه بعد الثالثة ينتقل إلى مرحلة عقلية ناضجة، لا يرويها جواب ذلك السؤال، فيطرح مثل قوله: كيف حصل؟ وما سببه؟ ولماذا كان؟ ليتعرف العلة الفاعلة، ويربط الظاهرة بأسبابها، ويصل بعدُ إلى قياس المجهول على المعلوم، في تنمية فكره وخبرته وأعماله. ولايقف عند تعرف الشيء، بعيداً عن كيفيته وسببه وغايته، إلاّ البليد أو الأبله أو الغبي المعتوه.

وعلى هذا، فإن تعليل الأحكام والضوابط الكلامية يقيم قنوات متشابكة، بين نماذج الأداء اللغوي، ويفتح أبواباً للقياس التعبيري، عن طريق نقل الخبرة من نقطة محدودة، إلى ميادين متواصلة وغير متناهية، في استغلال السلوك القانوني للغة. وبذلك نستطيع أن نسمع نحو: برمجة وتلفزة ودبلجة وكبترة، وتهميش وتدويل،

وهيكلة وتوبلة، ومسرحة ومصطكة، دون أن نشعر بحرج أو غرابة، ثم نشتق من هذه المصادر أفعالاً وأسماء كثيرة، واثقين أنها كلها عربية صلبية، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، كما قال الخليل بحق.

وهكذا يمتزج القياس بالعلة، ليكوّنا مسلكاً واحداً في التعبير. ذلك لأن التفسير المعلّل للظواهر اللغوية هو الذي اكتشف القانون القياسي، ووضعه في حيز الاستعمال، لتوليد النماذج المتجددة بتوجه عربي أصيل. إنه قياس عملي، مصدره السماع الصحيح، والتحليل العلمي الدقيق، والتوجه القانوني الضابط للسلوك والإنجاز. ومنه أيضاً ينبثق القياس السلبي لدفع التشويه، بالحظر لما هو مخالف للأصول، كالوجوه الكثيرة من الأسماء والأفعال التي نص سيبويه، في «مقدمته» هذه، على فسادها أو قبحها، واستبعدها من الجنسية العربية.

وتلك هي المعيارية التي اعتُدت نقيصة متسربة من الأعاجم، وهي في الحقيقة عنصر أصيل في جميع اللغات، وحاضر في سليقة الأطفال والبالغين من البشر، مع الاختلاف في حدوده وطريقة استخدامه ومستوياته[1].

وليس لأحد أن يدعي التأثر في ذلك أو التأثير. بل ليس في سلطانه العربي حد من الحيوية التعبيرية، لأن المقاييس الضابطة، كما هو معلوم، تكون محدودة من حيث الظاهر، ولكن ما يصاغ بها لا نهاية له، في أحياز المفردات والجمل والتراكيب والعبارات. وخير دليل ماتراه الآن، في مؤلفات العلوم والفنون، من أمواج تعبيرية مولدة، تنافس القديم الموروث، وتختلط به أحياناً على الناقد البصير.

---

(١) محاضرات في الألسنية العامة ص ١٦٠ - ١٦١ .

وليست هذه المعيارية المذكورة وليدة مستوى لغوي، دون غيره من الأصيل في التعبير. بل هي خلاصة جمهور الكلام الفصيح، سواء كان في القرآن الكريم أو الحديث الشريف، أو في منجزات العرب من النثر والشعر، بمختلف البقاع البعيدة عن آثار العجمة، والأزمنة المحيطة بالسليقة النقية البيان. فلا غرو أن تجد، في النص النحوي، نماذج من تلك المستويات، وأن يكون لها حق الجنسية العربية، دون تمييز أو تفصيل. إنها تسير في خط واحد، يجمع خيوطه القانون الضابط المحكم، وتمثل أشكالُها وصورها الوجوه الكاملة لواقع العربية، ما دامت محدودة بالشروط المذكورة، من الزمان والمكان والرواية واللسان.

وما سجل على سيبويه هنا، من تأصيل وتفريع، وافتراض عامل لغوي يصطنع الإعراب، هو من موروثات الدرس النحوي القديم، ولده السماع الصحيح والتدبر الدقيق لسلوك التعبير. وقد روي عن الإمام عليّ وأبي الأسود، ومن خلف بعدهما حتى عهد سيبويه، كثير من النفوذ إلى ظواهر التعبير اللغوي، واكتشاف ما يسود سلوكها، من مَشابه وتناظر واختلاف. وعن ذلك تم تحديد تأصل في الأحكام وتفرع، يبسطهما واقع العربية ظاهرين، دون تعمل أو افتراض. وحسبك أن ترقب مثلاً ما يتولد، عن المفرد المذكر النكرة، من صور التثنية والجمع والتأنيث والتعريف، وما يلازم بعض الألفاظ، من تغير صوتي لأواخر الكلمات الواقعة في إطارها التعبيري.

٣ ـ الحضور التاريخيّ:

نحن أمام نص محدود، يمثل مقدمة بدائية لأقدم كتاب كبير كامل موثق، وصل إلينا من تاريخ العربية. وهو ،أي الكتاب، يدرس ظواهرها صوتاً وصرفاً وإعراباً وتركيباً، دراسة علمية موضوعية مفصلة، فيحلل ويفسر ويعلل ويقعد، بالأدلة اللغوية والعقلية

الوافية، ويقدم نموذجاً ضخماً لتطور الدرس النحوي، في منتصف القرن الثاني. وقد عاش هكذا الكتاب في ذاكرة التاريخ ومكتباته، يستقطب الجهود المخلصة في مصنفات غفيرة، مفسرة وشارحة ومتعقبة ومستدركة ومقومة.

ولو تتبعت أصداء النص المذكور وحده، في مسيرة الدرس النحوي العربي، لتلمست حضوراً تاريخياً عديم النظير. فالمعاصرون لسيبويه، ومن خلف بعدهم حتى أيامنا هذه، قل أن تجد كتاباً لهم في الإعراب أو الصرف، يخلو من عباراته أو أمثلته أو ضوابطه أو تفسيراته ومحاكماته، سواء في ذلك البصريون والكوفيون والبغداديون، وأهل الشام ومصر والمشرق والمغرب. وكثيراً ما يكون النقل منه بالألفاظ، دون تغيير يذكر.

وقد شارك في ذلك أيضاً علماء آخرون، في كتب بعيدة عن الميدان النحوي، فكان لديهم اقتباس وتتبع إيجابي أو سلبي، لبعض ما في هذه«الرسالة». وهذا ما تجده منبثاً، في كثير من مصنفات الأدب والنقد والبلاغة، واللغة ومعاجم الألفاظ والمعاني، والقراءات والتفسير وعلوم القرآن، وغريب الحديث وعلمي الأصول، وسائر العلوم الإسلامية، مما يشعر بسلطان ظاهر، في تاريخ البحث والتأليف. وعلى الرغم مما انصب، حول مقولات سيبويه في رسالته هذه، من نقد وتعقب أو تهجين وتشنيع، فإنها ما تزال سيدة الموقف في الدرس النحوي العربي.

أضف إلى هذا أن«الكتاب» كله ترجم إلى العبرية، منذ أكثر من ألف سنة، في ظلال الحكم الإسلامي بالأندلس، فانتشر من خطبته شذرات بين الأمم الأوربية التي تتوزع فيها شراذم اليهود، وتنقل إليها ما تحمل من الزاد. وفي صفوف المستشرقين صار له اهتمام خاص، حتى إن هرتويغ درنبرغ الفرنسي(١٨٤٤-١٩٠٨م)، الذي درس العربية في ألمانية، حمل معه هذا الاهتمام، بتشجيع من أستاذه الألماني فلايشر(١٨٠١ - ١٨٨٨م).

كان هذا الأستاذ قد رغب في ترجمة «الكتاب» إلى الألمانية، ولم يتيسر له لكثرة مشاغله، فنقل رغبته هذه إلى تلميذه درنبرغ، وشجعه على القيام بتنفيذها. وبذلك استطاع التلميذ البار تحقيق بوادر الأمل، بنشر «الكتاب» في فرنسة سنة ١٨٨١م، مع مقدمة بالفرنسية إضافية قبل أن يطبع في بلد عربي، فكان له إذ ذاك حضور آخر بين المستشرقين. لقد صار في متناول أيديهم في مطبوعة منشورة، تيسر التداول والدراسة والفهم والتحليل. وفي تلك الأثناء، كان المستشرق جوستاف يان يترجم «الكتاب» إلى الألمانية، فاستطاع نشر الترجمة سنة ١٨٩٥م.

وهذا يعني أن نصوص سيبويه كانت، قبل المطبوعتين المذكورتين، موطن إعجاب وتقدير، وميدان بحث وتتبع في بلاد الغرب. فالنسخ الخطية منه منثورة في المكتبات العامة بعواصم أوربة وإنكلترة، وفي مكتبات الجامعات، والمكتبات الخاصة لبعض المستشرقين، يحوطونها بالعناية والدراسة والتحليل، ويحيلون إليها المختصين بدراسة العربية، لمتابعة البحث والفهم ومباشرة الترجمة. ولولا ذانك الإعجاب والتتبع لما تطلعت النفوس إلى نقلها للدارسين، بنشرتين تيسران إدراك الدقائق والإشارات البعيدة.

فها هو ذا المستشرق أنطون دي ساسي(١٧٥٨ - ١٨٣٨)، يتحدث عن النسخة الخطية من الكتاب بباريس، ويثبت نماذج من نصوصها، قبل نشرها بقرن، في كتاب له. وكذلك زميله المستشرق جورجواس الذي نشر ثبتاً بعناوين فصول الكتاب. وهؤلاء جمهرة من المستشرقين الفرنسيين والألمان، يسهمون في خدمة النشرتين المتقدمتين، بجهود غفيرة من القراءة والتقويم والفهرسة والتعليق والتوجيه.

وإذا كانت القراءات السابقة لهاتين النشرتين لم تترك أثراً واضحاً، في الدرس اللغوي الأوربي، فإن وجود نص بلغة للقوم صار ذا حضور آخر، يسهل الرجوع إليه،

وتدبر مراميه وأساليبه ومنهجه.[١] فلقد تبدى للمستشرقين ـ وهم أخلاط من الجنسيات الأوربية، يتقنون الفرنسية أو الألمانية سليقة أو تعلماً ـ أن الكتاب يتناول اللغة بمنظور، يخالف ما هم عليه من توجهات تقليدية.

لقد كان المنهج التاريخي المقارن سيد النشاط اللغوي، حتى نهاية القرن التاسع عشر، في البيئات العلمية الأوربية، ولا سيما المدرسة الألمانية، حيث تتخذ السنسكريتية الأساس الوحيد لفقه اللغة، وتصدر عنه القوانين والضوابط والأحكام. ولكن ما في كتاب سيبويه، على ضخامته وعظم شأنه، نسيج جديد لم يألفه القوم من قبل. فهو يدرس لغة وحيدة، محددة بزمان ومكان ومستويات موحدة الأصول والمسيرة، بمنهج تحليلي متميز، وأسلوب علمي موضوعي، بعيد عن المقارنات التاريخية.

إنه يعتمد جمهور الكلام الناجز فعلاً، ويضعه في حقل الملاحظة والتحليل والتركيب، ليخلص إلى تصنيفه في مستويات تركيبية أو صرفية أو صوتية، ثم يكتشف العلاقات بين عناصر كل مستوى على حدة، وبين عناصر المستويات الثلاثة، ويضع الضوابط التي توجه السلوك التعبيري. وهذا ما لم يكن قد خطر للقوم على بال، مع كثرة مطالعاتهم للدرس النحوي لدى الهنود وغيرهم، وبدا لهم أنه أقرب إلى طبيعة الظواهر اللغوية، وأصح منهجاً وأسلوباً وتحقيق نتائج.

ومن ثَمّ، تجلى للنفوس أن تثور على ما هو سائد آنذاك، وتفتح باباً جديداً في الدرس النحوي، يعارض كل أسلوب تاريخي أو مقارن. وبذلك تعالت الأصوات، تنادي بضرورة البحث الموضوعي لكل لغة وحدها، واعتدادها حالة متميزة، يدرس منها ما هو واقع، فتحلل نماذجه، لبحث الأنماط اللغوية أو التركيبية الشكلية، ووصف

---

(١) كتاب سيبويه ١ : ٤٢-٥٢ من مقدمة المحقق لمطبوعة دار القلم.

سلوكها والعلاقات الموضوعية القائمة بينها. وهذا ما عرف بعدُ، باسم البُنَوِيّة في الميدان اللغوي.

ولا غرو أن تظهر تلك البوادر في ألمانية وفرنسة، حيث نشأت فكرة الترجمة لـ«الكتاب» ونفذت. فقد ولد دي سوسّر من أصل فرنسي، في سويسرة، وتلقى دراسته الجامعية في ليبزغ، وحاضر بعد عام ١٨٩١م في علم اللغة العام.[١] ويتفق المؤرخون للدراسات اللسانية، على أنه هو أبو اللسانيات الحديثة، وبجهوده تم الفصل بين التفكير الفلسفي والبحث الموضوعي، في بداية القرن العشرين، وبفضله اكتسبت الدراسة اللغوية منزلة العلوم. وبذلك صارت تبحث قضايا اللغة الخاصة، بوعي حاد متواصل للتميز الشكلي في الظواهر اللغوية - وهو ما لايدركه الفلاسفة - وبمنهج يستبعد كل ما هو غيبي مصطنع، غريب عن واقع الإنجاز التعبيري.[٢]

لقد بدأت هذه النزعة المنهجية وصفية مجردة، تَنشد الوصف الواقعي الخالص للظاهرة اللغوية، دون تدخل للتعليل والتحكم والافتراضات النظرية. ثم أظهرت المسيرة العملية جوانب، لا يستوعبها الوصف المجرد وتكشفت، للدارسين والنقاد، عوالم تفصل بين ما هو واقع من الكلام، وما صدر عنه ذلك الواقع من صورة بدائية في التركيب.

وهذا يعني أن ما تنتجه الكفاية اللغوية يمر بمراحل، من التطور والتعديل والاصطفاء، قبل أن يظهر على الألسنة والأقلام. فهناك مستوى خارجي هو المبنى، وآخر داخلي هو المعنى، والدرس يهتم بالعلاقة بينهما وبين النظام الأساسي لقوانين المستوى الداخلي، قبل تحوله إلى الصورة الواقعية. وهذا ما عرف بالمذهب التحويلي.

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص٢٤-٢٥.

(٢) مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة ص١٣ - ١٨.

ولكنه لم يستطع أن يستوعب حاجات الدرس اللغوي، فانبنى فوقه المنهج الوظيفي، يوسع ميدان البحث، ويضع في جعبته ما عرف في القديم، بظروف المقام والمقال.(١)

وأنت إذا تفحصت هذه الاتجاهات، في الدرس اللغوي الحديث، تحسست بصمات خفية وظاهرة من منزع سيبويه، في مقدمة«كتابه»، حاول المستشرقون والمستغربون طمس معالمها، وتزوير مصادرها بنسبتها إلى الجهود الأوربية الأصيلة. فتقسيم الكلم ووصف مجاري أواخره، وعلاقة العامل بالمعمول، وتحديد صور البناء والإعراب، وصوغ التثنية والجمع في الأسماء والأفعال . . . كل هذا درس نحوي وصفي لواقع العربية، أمد رواد البنوية بالسبيل البدائي الذي عرف بالنزعة الوصفية.

وتكّون الجملة من الأسماء وحدها، أو منها مع الأفعال، أو مع الحروف، في نحو: «الله إلَهُنا، وعبدُ الله أخونا، وهنّ يفعلْنَ، وإنّ عبدَ الله أخونا»، يذكرنا بما وضعوه من مكونات للجملة عندهم، بعد تحليل مديد وسعي حثيث.

وكذلك شأن التوزيع في دراساتهم-وهو توزيع الكلمات على أقسام يعيّنها الاستبدال والموقع-تجد له نظيراً في بسط صور الموقع لأقسام الكلام. مثل: «سيفعلُ، ولن أفعلَ، وإن يفعلْ أفعلْ، وإنّ عبدَ الله ليفعلُ، وهذا رجلٌ ضاربٌ، ومررتُ برجلٍ جميلٍ». وفي هذا ترى الفعل بين سوابق أو لواحق معيّنة، تحدد شخصيته من سائر أقسام الكلام، وتَظهر الصفة بعد الموصوف، ليحل محلها الفعل أحياناً، ويكون الخبر للاسم أصلاً، والجزم للمضارع أيضاً، وقد يقوم مقامهما شبيههما في الوظيفة.

وتصنيفُ الكلمات بما يكون لها من العلامات التركيبية، كالزوائد الأربع في أول المضارع، والألف واللام والتأنيث للاسم، وصور التثنية والجمع في الاسم والفعل،

---

(١) قواعد تحويلية ص٢١-٢٤ والبنيوية ص ٧٤-٨٠ و٩٤-١٠٠ .

والتنوين للمتمكن، تشعرك بما قسموه إلى مُعلَم وغير مُعلَم. وتعيينُ الصلة بين المعاني النحوية والألفاظ التي تقوم بها، في مواقع دائمة أو متغيرة، نحو توضع المجاري وحروف الإعراب وعلامات التثنية والجمع في الطرف، وأدوات النصب والجزم والتعريف والجر والتسويف في الصدر، والمضارع بعد «إنْ»، وعدم الوصف بالأمر... يستحضر في الأذهان ما أسموه بالخانية. وهو ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية، في موقع ثابت أو متغير، وبين الحروف التي تقوم بهذه الوظيفة.

ثم إذا انتقلتَ إلى المنهج التحويلي رأيته يتجاوز الوصف والتوليد، لأنه يرى أن اللغة قدرة خلاقة، والمتكلم قد ينطق جملاً ويفهم جملاً لم يسمعها قبل. فعلى النحوي أن يعرف: كيف تُنتَج باللغة تراكيب لاحصر لها، من عناصر محصورة محدودة. ذلك لأن النحو سليقة وقدرة. والأولى - وهي الكفاية- نظام من الأحكام قائم في عقل صاحب اللغة، يكتسبه في الطفولة المبكرة، ويسخّره بقدرته وأدائه لوضع صور التعبير وفهمها.

وفي هذا تكمن عوامل خفية لتشكيل بنية عميقة، ومظاهر خارجية تمثل البنية السطحية من الكلام. وعلى النحوي أن يهتم بالضوابط المحددة للبنية الأولى، أي المعنى، والبنية الثانية، أي المبنى. ومن ثَم يدرس النظام الأساسي لقوانين المعنى قبل تحوله إلى مبنى ناجز.

وهنا تجد للسليقة صوراً رمزية مكتسبة، في خطبة الكتاب، تتمثل بصيغ محدودة لا حصر لما يتولد عنها، نحو: تفعلُ ونفعلُ، ولم يفعلْ ولن يفعلَ، وفعلَ ويفعلُ وافعلْ، والرجلان والمسلمينَ، وتفعلين ولم تفعلي، ويرمي ولن يرميَ ولم يرمِ ... فهذه نماذج صالحة لصياغة ملايين الكلمات والتراكيب، من الأسماء والأفعال الثلاثية وغيرها، مجردة ومزيدة بحرف أو أكثر.

وتجد أيضاً للأصول التعبيرية وفروعها قدراً كبيراً، من الشيوعة في الإفراد والتركيب. فهم يقولون: إن أصول التعبير بسيطة وقليلة، وفروعه مركبة وكثيرة. وهذا غفير جداً ومنثور، في «رسالة» سيبويه، تتلمسه عند كلامه على الأصل والفرع في الحكم والتعبير، ودخول الزوائد لتكوين المضارع، وكون الخبر أو الوصف اسماً قد يحل محله جملة مضارعية أو ماضوية، وكون المبتدأ اسماً بسيطاً يقع موقعه المركب، ولحاق علامات التنوين والتثنية والجمع والتأنيث والمخاطبة لصوغ الفروع.

وفي هذه الزاوية من التأصيل والتفريع، يتبين لك ماذكروه، من اختلاف الفروع مع اتفاق الأصل، لما يجري بينه وبينها، من تغيرات سطحية تضمر تماثلات عميقة. وعليه فإن نحو «هذا رجلٌ ضاربٌ» يصدر عنه: هذا رجلٌ يضربُ، أو ضربَ. ونحو «إن يفعلْ أفعلْ» يتولد عنه: إن فعلَ فعلتُ. ونحو «إنّ زيداً لفاعلٌ» يُنتَج منه: إنّ زيداً ليفعلُ، أو فعلَ. ومثل هذه الفروق البادية، بين الفروع والأصل، تضمحل إذا تمثلتَ المعاني النحوية لكل منها، لتعود التراكيب إلى خط موحَّد.

وهذا يؤدي بنا إلى التواصل الذي انتهوا إليه، بين البنيتين السطحية والعميقة، والمراحل التي تمر بها القدرة اللغوية، حتى يظهر أداؤها في صور التعبير الناجز. وهذه الزوايا تتمثل في مستويات مختلفة، منها الدلالي النحوي تتلون به الكلمة المفردة، في السياقات المختلفة، كالذي ذكره سيبويه، في نحو «يقتلُ ويذهبُ ويضربُ»، إذا أردت الحال أو الاستقبال.

وكذلك ماتوحيه عبارة «تفعلُ أنتَ أو هيَ»، من أن اللفظ نفسه يحتمل التعبير عن المخاطب والغائبة، تبعاً لما يكون حوله من الكلام. و«يشكر» الذي لايكون صفة وهو اسم، وإنما يكونها وهو فعل، و«منذ» تكون حرف جر، في لغة من يجر بها، وظرف زمان في لغة من يورد بعدها جملة ظاهرة أو مقدرة.

ويلي هذا التلون الدلالي تواصل في المستوى الصرفي، بين البنيتين المذكورتين، إذ يكون للصيغة في النظام اللغوي ملحظ، إضافي ثابت في التحليل النحوي، كتلك الشروط الصرفية الملحوظة لكل باب نحوي. ولقد رأيتَ، في خطبة الكتاب، أن المضارع مثلاً يرد على صورة اسم الفاعل، مع زيادة مخصوصة في أوله، وأن غير المتمكن هو ماكان وصفاً على صورة المضارع، أو جمعاً لانظير له في ألفاظ المفرد، وأن الفعل له أمثلة أخذت من لفظ المصدر ...

ثم تجد نفسك، من هذه المراحل بين البنيتين، في المستوى الإعرابي، حيث يكون للكلمات والجمل في العبارة علاقات ذهنية، تمثل وظائفها النحوية، فالكلمة عنصر حيّ، يؤثر في نظم الكلام، ويولد دلالة نحوية معينة وأصواتاً خاصة، كالعامل الذي يحدث في حروف الإعراب مجاري مخصوصة، تزول بزواله. ومثال هذا ما تلحظه، في «إن يفعلْ أفعلْ»، من علاقات بين حرف الشرط والفعلين، تمثل السببية والترتب، والسكون في حرفي الإعراب. ونظير هذا ماتولده: لم ولن والباء واللام، في الكلام من علاقات ومعان وعلامات صوتية.

وفي هذا المستوى نفسه، يظهر مايكون من تعدّد المعنى مع وحدة المبنى، كالجمل التي تحمل مقاصد مختلفة لما فيها من لبس في تركيبها، فقولك «هما يفعلان» يحتمل فيه الركن الثاني منه أن يتضمن تثنية «يفعل»، صفة أو اسماً، كما يحتمل أن يكون فعلاً مضارعاً مسنداً إلى اثنين، أي: كل منهما يقع منه مايمكن أن يسمى فعلاً.

وعكس ذلك مايكون من تعدد المبنى مع وحدة المعنى. أي: إيراد المقصَد الواحد بتراكيب مختلفة. وعلى هذا فالقولان «إنّ زيداً لفاعلٌ» و«إنّ زيداً ليفعلُ» يؤديان معنى واحداً، وإن كان بينهما اختلاف في الركن الأخير. ونظير ذلك التركيبان «إن تفعلْ

أفعلْ» و «إن فعلتَ فعلتُ»، اختلفت فيهما عدة عناصر، والمؤدى واحد من الاستقبال، والسببية والترتب بين عملك وعمل المخاطب.

وآخر مايذكر في التحويل أن يكون للعبارة الحاصلة، من باب التقدير والمراتب، أصل غير ماهي عليه. ذلك لأن للتراكيب أصولاً، كما رأينا منذ قليل، تنحدر منها صور تعبيرية متعددة، لاتصح في اللغة، أو لايفهمها المخاطب، إلاّ بعد تقدير الصورة الأصلية، وإعادة المراتب الوظيفية إلى العناصر المختصة بها. فقولك « ألا بارداً» ، كما يذكر سيبويه، قبيح مردود لأن مرتبة الموصوفية شاغرة، ولاتستطيع الصفة وحدها ملء الفراغ، فلابد من استحضار صاحب هذه المرتبة، لكي يصح المراد بما هو متمنّى، فتقول مثلاً: ألا ماءَ بارداً.

هذا مما ترفضه اللغة لافتقاد ماهو ضروري، في موقعه من التعبير. أما المحتاج إلى تقدير العناصر، بما هو مخصوص بالمرتبة المشغولة، فمثاله في مقدمة « الكتاب » قول الله تعالى: ﴿ إنَّ ربَّكَ لَيَحكُمُ بينَهُم﴾، إذ حلت جملة «يحكم» في مرتبة الخبر التي هي، في الأصل، خاصة بالأسماء. ومن ثَمّ عبر عن ذلك سيبويه، بتقدير الجملة هذه اسماً يمثل وظيفة الخبرية، فقال: أي: لحاكمٌ.

ومن هذا الباب موقفه إزاء نحو: هذا رجلٌ ضَرَبَنا. فقد وقعت الجملة «ضربنا» مكان الصفة، والوصفيةُ كالخبرية، إنما يقوم بها الأسماء لا الجمل. ولذا قال: إنها في موقع «ضاربٌ»، إذا قلت: هذا رجلٌ ضاربٌ. وعكس ذلك ماأبداه في نحو: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً. فلقد قام الاسم «ضارب» ههنا في مرتبة، ليست له في الأصل، إذ نصب المفعول «زيداً» كما ينصب الفعل. فحق التقدير أن يعيد الوظيفة إلى صاحبها الأصلي، لتصير العبارة: هذا رجلٌ يضربُ زيداً.

فإذا غادرت ميدان مذاهب التحويل والتفريع، وتوجهت إلى النزعة الوظيفية، رأيت نهجاً جديداً في الدرس النحوي، يوسع دائرة مجال البحث. ذلك لأنه لايكتفي بما وقف عنده رجال الوصفيةوالتحويلية، من ظواهر التعبير ودخائله. وإنما فتح عينيه، في دراسة النصوص، على عوالم أُخرى لها الآثار الكبيرة، في تكوينها وإنجازها الواقعي. إنه وجه الأنظار، عند تحليل التركيب اللغوي، نحو الملابسات الخارجية والداخلية، المتعلقة بالمتكلم والمخاطب والسياق، والموضوع وظروف المقال. وهذا كله كان في غيبوبة لدى منازع الوصف والتحويل.

على أن صاحب « الديباجة » لم يكن في غياب عن هذا الميدان، وكان حضوره ظاهراً، رغم ما تقتضيه المقدمة من ضيق المجال والتحليل. ولعلك تذكر ماطالعك به، في الباب الأول، من قولك «مخبراً: يقتل ويذهب ويضرب». فالاحتراس بـ« مخبراً » حدد مقصَد المتكلم بالدلالة على فعل المستقبل، ودفع احتمال التعجب أو الاستفهام، أو الاسمية بما هو على لفظ الفعل.

ومثله ماجاء في بيان الفعل الحاضر، بقوله: « وكذلك بناء مالم ينقطع، وهو كائن، إذا أخبرتَ »، وفي تحديد سياق الدليل، حين قال: « والوقف قولهم: اضربْ، في الأمر». ثم تراه يكرر مايعيّن المراد أيضاً، بشبه الجملة «فيها»، حين يسرد مجاري البناء في الأسماء والحروف، لئلا يغيب عن القارئ مارمى إليه، ويتبادر إلى ذهنه مرمى آخر.

وأوضح من هذا « قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب »، لأن القيد « أمراً » تعبير عن مقصَد المتكلم وظروف المقال. ولولاه لاحتملت الأمثلة معنى الدعاء، أو الخبر بأسماء على صيغة التفضيل. وعبارته « في قول من قال: أكلوني البراغيث » – وقد ذكرها غير مرة– إشارة إلى لهجة خاصة، لئلاّ يُتوهم أن الواو ضمير، والاسم بعده بدل منه للبيان أو التوكيد، كما في اللغة السائدة.

تلكم شذرات، من التشابه واللقاء والتقارب، عرضتها في الصفحات الماضية، على ضعف صلتي بالدرس اللغوي البنوي المعاصر، وقلة ما عرف في بلادنا منه، وغموض ماترجم إلى العربية، وعلى الرغم من أن النص العربي المعارض بها هو مقدمة بدائية، في بضع صفحات من أقدم كتاب نحوي موثق. ولو أنك وسعت دائرة المعارضة، لتواجه كل مناحي البنوية بما في «الكتاب»، لتمثل لك عالم من الوفاق والتماثل عجيب.

أفترى أن مثل هذا يكون مصادفة وتوارداً، أو وقع الحافر على الحافر، كما يقال؟ قد يتسنى لك زعم كهذا، لو كانت نقاط اللقاء نادرة موزعة لا رابط بينها. أمّا وهي غفيرة، تشمل جوانب البحث والتنظير والتفسير والمحاكمة، فإن الأصابع لابد أن تمتد بالاتهام، وتحقيق الاقتباس والتأثر والتقليد. ولك بعد هذا أن ترصد حركة الفكر البنوي، لتتلمس خطوات التأثر شاخصة، من نشأتها وصفية خالصة، إلى توضعها في أحضان الوظيفية الموسعة. بله أن تلك الحركة سارت في خط، مناظر لتاريخ النحو العربي، من البساطة والتعميم والإيجاز، إلى التعقيد والتخصيص والتطويل.

ولكن القوم، مع هذا كله، حكّموا أذواقهم ومنازعهم الاستعمارية، في الاستعلاء والاستلاب، فموهوا صور التأثر والاقتباس، وحوروا التعبير عن المقاصد، برموز ومصطلحات أعجمية براقة، وصبوها في رسوم وخطوط ومعادلات غائمة مضللة، صبغت النتاج بألوان الأصالة والعراقة. ثم راحوا يدرسون بعض تلك الظواهر، من زاوية منحرفة، ليثبتوا أن النحو العربي عاش في نشأته وتطوره على فتات موائد الدرس الأعجمي. وكان حرياً بهم أن يسيروا في الطريق المعاكس، ليكشفوا صور تأثرهم بمناهج النحاة العرب، وسيبويه منهم بخاصة.

وقد انطلت المكيدة على زملائنا، من الدارسين العرب، لما رافقها من التمويه،

ولقصورهم في الاطلاع على التراث العربي، فراحوا ينقلونها بثوبها الأجنبي، دون تبصر وتحقيق. وقلما استطاع واحد منهم التعبير عما ينقل، فجاءت الترجمات ملوكة بالفهاهة والركاكة والمعاظلة، ومحوطة بالغموض والتناقض والتعقيد، مما زاد التمويه وخفاء مسارب الاقتباس. وعندي أن هؤلاء الزملاء الأكارم لم يدركوا دقائق مايترجمون، ولايملكون الأداة التعبيرية المناسبة، من اللغتين الناقلين عنها والمترجمين إليها، فإذا بما صاغوه هجين رجراج، يكون فيه الدارس، على تعبير بعض المهتمين به، كمن يتناول اللبن الحليب بالشوكة.

☆ ☆ ☆

بهذا نكون قد رصدنا كل عناصر التحليل، لـ«رسالة» سيبويه من كتابه، فتتبعنا حركة التفكير، في تنسيق المعلومات وعرضها، وأساليب البحث والمحاكمات الذهنية، ووسائل الحجاج والاستدلال النصية والعقلية، ومظاهر المادة العلمية المقررة، وتعميق الاتجاه البصري في تاريخ النحو. ثم وقفنا على وسائل التعبير والتمثيل والاصطلاح، وأشكال الخطاب والتوجيه، في البحث العلمي التعليمي. وأخيراً وضعنا ذلك كله في ميزان النقد، لنرى مظاهره السلبية والإيجابية، فإذا نحن أمام فكر واعٍ، ومنهج قويم، وأصالة عربية خالصة، وحضور تاريخي كبير في الشرق والغرب، حتى أيامنا هذه.

إنه نص نحوي أصيل، لدراسة السليقة العربية، ونموذج فذ من علم النحو كما كان في القرن الثاني، تأليفاً وحواراً وبحثاً وتعلماً وتعليماً. وهو غني جداً، على اختصاره وقدمه، بالإشارات والدلالات والتحليل والتركيب والتأصيل والتقعيد والتجريد والتفسير والتعليل. أضف إلى هذا كله أنه جهد إنسان واحد، جمع نشاطات قرن ونيف،

ونظمها في خط علمي موحد، وصبغها بأسلوبه السيبويهي الفريد، فما استطاع أحد أن يجاريه أو يقلده أو يبلغ شأوه.

ولكننا، مع هذا، نسجل عليه ماذكرناه قبل، من تكثيف للمعلومات، وغموض في مسائل التعريف والاصطلاح، واستطراد ومعاظلة في بعض مواقف التعبير، وتكرار لعدد من الأحكام والضوابط والمعلومات. على أنك إذا وضعت هذه الألوان القائمة إزاء ماينشر في العربية، من ترجمات الدرس النحوي المعاصر، رأيت نص سيبويه رائقاً مبشراً ميسراً، والترجمات شائهة الوجه واليد واللسان. ولستَ مغالياً، إذا زعمتَ أن الأعاجم لم يدركوا كثيراً من مناحي الدرس العربي، واستعصت عليهم منافذ القول اليسير، فكانت معلوماتهم في غيبوبة متفاوتة، انسحبت آثارها على ماترجم إلى العربية المتأوربة.



الخاتمة

تلك هي الحلقة الأولى، من «سلسلة البحوث والدراسات»، تناولت موضوعاً بكراً في ميدان النحو، فرسمت خطة نظرية لتحليل النصوص النحوية، وحققت نصاً تراثياً قيماً، ثم وضعته في مجال الدرس والتحليل، ونظرت إليه من زواياه المختلفة، في الفكر والأداء والبيان والسجل التاريخي، للدرس النحوي العربي والغربي.

ولأنه بحث جديد في نوعه، فقد عانيت فيه كثيراً من المشاق، حتى استقام عوده، بعون الله. ومع هذا فإنه مايزال في حاجة، إلى المتابعة بالعناية والتسديد. فعسى أن يجد لدى الزملاء الدارسين قبولاً حسناً، وتغذية بالتقويم والتنمية، ليصبح أهلاً للاعتماد في حقل التحليل العملي.

ولا أكتم أنني استطردت أحياناً، في بعض مراحل الكتابة، إذ وقفت عند نقاط تاريخية مفصلة، كانت تغني عنها الإشارة الموجزة. ومن ذلك التبسطُ، في جوانب من حياة سيبويه، تضيء سبيل الفهم للنص وتحليله، والاستفاضةُ في تحقيقِ أن النص مقدمة للكتاب، وتأريخِ التطور لفن المقدمات، وأساليب التبويب في التأليف. فقد لمست الفقر والاضطراب، في معالجة هذه الموضوعات، عند جمهور الباحثين والدارسين، وشعرت بمسيس الحاجة إلى تفصيل الوقائع، وتحرير الأقوال، ورسم الخطوط الدقيقة للحقيقة، كما أظهرتها أدلة التاريخ.

كذلك الشأن كان في مراحل التقويم، إذ شرحت غير قليل من مصطلحاته،

وسردت الكثير الكثير، من النماذج والأدلة، ثم كررت بعضه بأساليب مختلفة، من العرض والأداء. ذلك لأن النص محدود الصفحات، ومافيه من مادة متعدد الوجوه، بين أنامل الباحث وزوايا النظر، والعبرة في النتائج الطيبة التي يسرها الله، وقدمتْ خدمة للبحث العلمي المرجو.

وقد تبين لي أن عدداً وافراً، من الأمور التي حررتها وحققت صورها، كان لبعض المعاصرين نتائج فيها، شبيهة جداً بما انتهيت إليه. وذلك بما أطلعني عليه الزميل الكريم، الدكتور صلاح كزارة، من مقالات صادرة في بعض الدوريات العلمية، التي يندر تداولها في سورية. وأنا أحيل القراء على تلك النتائج، لأنها تعزز الحقائق التي اجتهد هذا البحث، للوصول إليها وتثبيت مواقعها، بين مواطئ التضليل والاهتضام:

١- ألقى المستشرق الألماني يوهان فك، صاحب كتاب «العربية»، محاضرة باللغة الألمانية، في المجمع العلمي السكسوني عام ١٩٥٥، تحت عنوان «نحو سيبويه وأهميته لتاريخ اللغة العربية». وقد نشرتْ هذه المحاضرة سنة ١٩٨١، في ص٩٣-١٠٣ من كتاب «الثقافة العربية والإسلام في العصور الوسطى»، الذي حرره مانفريد فلايشهمر، ويمار.

وقد جاء في هذه المحاضرة أن تشابهاً كبيراً، في منهج الدرس اللغوي، يقفز أمام أعيننا، بين صنيع سيبويه وماقدمه دي سوسر، من تفرقة بين الكلام كظاهرة فردية غير مكررة، واللسان أو اللغة المعينة، كنظام مؤلف من علامات لغوية وعناصر صوتية لها دلالات عرفية، ومن تمييز الدراسة الوصفية لعناصر اللغة المنجزة فعلاً، عن الدراسة التاريخية. وهذا التشابه جدير بالملاحظة والاهتمام.

أضف إلى ذلك أن سيبويه لم يقتصر، على دراسة اللغة العربيةالفصحى في القرآن الكريم والشعر، وإنما اعتمد أيضاً أقوال العرب الواقعية، في اللهجات المختلفة، ولم يتناول اللغات الأعجمية لأنها بعيدة عن منهجه في الدرس، مع أنه عرض بعض الكلمات الأعجمية المعربة. وهذا منهج وليد عصر سيبويه نفسه، ذلك العصر الذي كان تصوره للعالم كما جاء به الدين الإسلامي، وتجلى في سائر العلوم الإنسانية والتطبيقية.

٢- ألقى المستشرق هاينس غروتسفلد - وهو أستاذ في إحدى الجامعات بألمانية الغربية- محاضرة باللغة الفرنسية، على طلبة معهد بو رقيبة للغات الحية بتونس، تحت عنوان «خواطر هيكلية في كتاب سيبويه، وكتب من جاء بعده من النحاة». وذلك في ٢٣ آذار سنة ١٩٧٨م، وترجم المحاضرة إلى العربية عبد الجبار بن غريبة، لتنشر في ١٨ : ٢٥٧-٢٨٢ من حوليات الجامعة التونسية لعام ١٩٨٠، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية.

وقد تضمنت هذه المحاضرة عرضاً، لما ذكره الباحثون المعاصرون، من تأثر تشومسكي بآراء فلاسفة نحو القرون الوسطى، في الأمم الهند أوربية، متجاهلين أثر النحاة العرب. ولذلك بسط المستشرق صوراً، من تقمص البنوية للنظريات العربية، في فهم اللغة والكلام، والتوليد والتحويل والتفريع، وسرد نماذج من آثار مقدمة كتاب سيبويه في التفكير البنوي المعاصر، وجاء في معرض مقولاته أنه لو قدر للنحوي البصري اطلاع، على كتاب تشومسكي «الأبنية النحوية»، لوجدفيه مايألفه من منهج وأساليب، وما كان يعالجه من قواعد تحويلية.

٣ - حقق الدكتور محمد كاظم البكاء، من كلية الفقه بجامعة الكوفة في العراق، كتاب سيبويه باعتماد نسختين لم يعتمدهما ناشرو «الكتاب» قبل، وقدم لذلك بدراسة،

لمنهج سيبويه في التصنيف والتبويب، فتبين له أن البابين الأولين من الكتاب هما المقدمة العلمية له. وهو ماذهبنا إليه، وجزمنا أنه الحكم الصائب. ثم ذكر أن الأبواب الباقية كلها تنقسم إلى أربعة موضوعات رئيسية، تحت كل منها فروع متجانسة.

وقد نشر بعض ذلك، في ١ : ١٨٤-٢٠٦ من المجلد ١٩، لمجلة المورد سنة ١٩٩٠، مع تحقيق نموذجي لبعض أبواب الكتاب، مقحماً فيها عناوين كثيرة وتفصيلات، لاتجوز في مذاهب المحققين. ولو أنه رجع، إلى «خاطريات» ابن جني، لعدّل بعض تلك التقسيمات التي اقترحها. ثم إذا تيسر له الاطلاع على ماحققناه هنا رأى أن للتحقيق أصولاً منهجية، ولكل نص متممات تناسبه، بعيدة عن الاستطراد والتطويل.

وإنني، إذ أشكر الدكتور صلاح كزارة على هذه البادرة الطيبة، لأرجو من الزملاء والباحثين الاطلاع على تلك المقالات وأمثالها، وتنميتها بالبحوث الجادة، لتعميق النظرة العلمية في الدرس اللغوي المعاصر، والكشف عن مصادره العربية. ومن ثَمّ نكون قد ألقينا وسائل الدفاع عن أنفسنا، لإزالة تهم التأثر بالأعاجم، وتناولنا وسائل الحكم على جمهور المستشرقين، بما يحقق الاقتباس من تراثنا النحوي الأصيل.

وهذا يعني أن ميادين الدرس لنحونا، ومايتعلق به من تأريخ وتحليل وتركيب، مازالت غنية بالموضوعات الممتعة المعطاء، تحملنا على البحث والمتابعة والتوليد. وما الموضوع الذي تناوله هذا الكتيب إلاّ صورة جانبية، لما يحمله التراث من قدرات علمية بناءة، وزاد وافر للباحثين والمحققين والدارسين.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

مصادر البحث ومراجعه

١ - ابن عصفور والتصريف	فخر الدين قباوة	بيروت ١٩٨٣
٢ - أبواب ومسائل من الخصائص والإنصاف	فخر الدين قباوة	حلب ١٩٧١
٣ - أخبار النحويين البصريين	أبو سعيد السيرافي	القاهرة ١٩٥٥
٤ - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب	ياقوت الحموي	القاهرة ١٩٢٣
٥ - الأصوات اللغوية	إبراهيم أنيس	القاهرة ١٩٦١
٦ - الأصول دراسة إيبستمولوجية	تمام حسان	الدار البيضاء ١٩٨١
٧ - أمالي السهيلي	السهيلي	القاهرة ١٩٧٠
٨ - إنباه الرواة	القفطي	القاهرة ١٩٥٠
٩ - الإيضاح في علل النحو	الزجاجي	القاهرة ١٩٥٩
١٠ -إيضاح الوقف والابتداء	أبو بكر بن الأنباري	دمشق ١٩٧١
١١ - البحث اللغوي عند الهنود	أحمد مختار عمر	بيروت ١٩٧٢
١٢ - بغية الوعاة	السيوطي	القاهرة ١٩٦٤
١٣ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة	الفيروز آبادي	دمشق ١٩٧٢
١٤ - البنيوية في اللسانيات	محمد الحناش	الدار البيضاء ١٩٨٠
١٥ - البيان والتبيين	الجاحظ	القاهرة ١٩٦٨
١٦ - تاريخ الأدب العربي	كارل بروكلمان	القاهرة ١٩٦١
١٧ - تاريخ التراث العربي	فؤاد سزكين	القاهرة ١٩٧١
١٨ - تاريخ اللغات السامية	ولفنسون	بيروت ١٩٨٠
١٩ - تاريخ النحو وأصوله	عبد الحميد السيد طلب	القاهرة
٢٠ - التبيين عن مذاهب النحويين	أبو البقاء العكبري	بيروت ١٩٨٦

الكتاب	المؤلف	مكان وسنة النشر
٢١- التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية	عبد الرحمن بدوي	القاهرة ١٩٤٦
٢٢- التصريح على التوضيح	خالد الأزهري	القاهرة ١٣٢٦
٢٣- تطور الدرس النحوي	حسن عون	القاهرة ١٩٧٠
٢٤- حوليات دار العلوم		القاهرة ١٩٧٠
٢٥- الخاطريات	ابن جني	بيروت ١٩٨٨
٢٦- الخصائص	ابن جني	القاهرة ١٩٥٢
٢٧- دروس في كتب النحو	عبده الراجحي	بيروت ١٩٧٥
٢٨- ديوان بشر بن أبي خازم		دمشق ١٩٦٠
٢٩- الرماني النحوي	مازن المبارك	بيروت ١٩٧٤
٣٠- سيبويه إمام النحاة	علي النجدي ناصف	القاهرة ١٩٥٣
٣١- سيبويه حياته وكتابه	أحمد أحمد بدوي	القاهرة ١٩٦٠
٣٢- سيبويه حياته وكتابه	خديجة الحديثي	بغداد ١٩٨٦
٣٣- شرح كتاب سيبويه	أبو سعيد السيرافي	القاهرة ١٩٨٦
٣٤- شرح المفصل	ابن يعيش	القاهرة
٣٥- شواهد التوضيح والتصحيح	ابن مالك	القاهرة ١٩٥٧
٣٦- الصاحبي في فقه اللغة	أحمد بن فارس	بيروت ١٩٦٤
٣٧- صون الكلام عن فن المنطق والكلام	السيوطي	القاهرة ١٩٤٧
٣٨- طبقات الشافعية	تاج الدين السبكي	القاهرة
٣٩- طبقات فحول الشعراء	ابن سلام	القاهرة ١٩٧٤
٤٠- طبقات المفسرين	السيوطي	القاهرة
٤١- طبقات النحاة واللغويين	ابن قاضي شهبة	نسخة مخطوطة في الظاهرية رقمها ٤٣٨
٤٢- طبقات النحويين واللغويين	أبو بكر الزبيدي	القاهرة ١٣٧٣
٤٣- عيون الأخبار	ابن قتيبة	القاهرة ١٩٦٣
٤٤- غريب الحديث	أبو عبيد الهروي	بيروت ١٩٧٦
٤٥- الفكر العربي		بيروت ١٩٩٠

الكتاب	المؤلف	مكان النشر وتاريخه
٤٦- فهارس كتاب سيبويه	محمد عبد الخالق عضيمة	القاهرة ١٩٧٥
٤٧- الفهرست	ابن النديم	طهران ١٩٧١
٤٨- فهرسة ابن خير	ابن خير الإشبيلي	بغداد ١٩٦٣
٤٩- في النحو العربي نقد وتوجيه	مهدي المخزومي	بيروت ١٩٦٤
٥٠- قواعد تحويلية للغة العربية	محمد علي الخولي	الرياض ١٩٨١
٥١- الكتاب	سيبويه	القاهرة ١٩٠٠
٥٢- كتاب أرسطو طاليس في الشعر		القاهرة ١٩٦٧
٥٣- كتاب سيبويه	سيبويه	دار القلم بالقاهرة وباريس ١٨٨١
٥٤- كتاب سيبويه وشروحه	خديجة الحديثي	بغداد ١٩٦٧
٥٥- كشف الظنون	الحاج خليفة	
٥٦- اللغة بين المعيارية والوصفية	تمام حسان	القاهرة ١٩٥٨
٥٧- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة	كاترين فوك وبيارلي قوفيك	الجزائر ١٩٨٤
٥٨- مجالس العلماء	الزجاجي	الكويت ١٩٦٢
٥٩- مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد		بغداد
٦٠- مجلة المجمع اللغوي		القاهرة ١٩٧٠
٦١- محاضرات في الألسنية العامة	فرديناند ده سوسر	جونية ١٩٨٤
٦٢- المحتسب	ابن جني	إستانبول ١٩٨٦
٦٣- المدارس النحوية	شوقي ضيف	القاهرة ١٩٧٦
٦٤- مراتب النحويين	أبو الطيب اللغوي	القاهرة ١٩٥٥
٦٥- المزهر في علوم اللغة	السيوطي	القاهرة
٦٦- المعارف	ابن قتيبة	دار المعارف بالقاهرة
٦٧- معجم الأدباء	ياقوت الحموي	القاهرة
٦٨- مفتاح السعادة	طاش كبري زاده	مطبعة الاستقلال بالقاهرة
٦٩- مناقب الشافعي	الفخر الرازي	نسخة خطية
٧٠- من أسرار اللغة	إبراهيم أنيس	القاهرة ١٩٧٥

٧١- منطق أرسطو عبد الرحمن بدوي القاهرة ١٩٤٨

٧٢- منهج التبريزي في شروحه فخر الدين قباوة دمشق ١٩٩٦

٧٣- مناهج البحث في اللغة تمام حسان الدار البيضاء ١٩٧٣

٧٤- النحو العربي: تاريخه أعلامه. . . محمود سليمان ياقوت الإسكندرية ١٩٩٤

٧٥- النحو العربي والدرس الحديث عبده الراجحي بيروت ١٩٧٩

٧٦- النحو العربي ومنطق أرسطو عبد الرحمن الحاج صالح

٧٧- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم محمد صلاح الدين بكر الكويت

٧٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء أبو البركات الأنباري بغداد ١٩٥٩

٧٩- نصوص في النحو العربي السيد يعقوب بكر بيروت ١٩٧٠

٨٠- نصوص في النحو العربي السيد يعقوب بكر بيروت ١٩٧١

٨١- نصوص نحوية فخر الدين قباوة حلب ١٩٧٩

٨٢- نظريات في اللغة أنيس فريحة بيروت ١٩٧٣

٨٣- النكت في تفسير كتاب سيبويه الأعلم الشنتمري الكويت ١٩٨٧

٨٤- نور القبس الحافظ اليغموري فيسبادن ١٩٦٤

٨٥- وفيات الأعيان ابن خلكان بيروت ١٩٧٢

كتب للمؤلف

الدكتور فخر الدين قباوة

الجمل في النحو	الطبعة الخامسة–1995
سلامة بن جندل	الطبعة الثانية–1994
شرح شعر زهير بن أبي سلمى	الطبعة الأولى–1996
شرح المعلقات العشر	الطبعة الأولى–1997
شعر الأخطل	الطبعة الرابعة–1996
منهج التبريزي	الطبعة الثانية–1997
المورد النحوي	الطبعة الأولى–1994
الوافي في العروض والقوافي	الطبعة الأولى–1986

الاسم الثلاثي: ....

تاريخ ومكان الولادة: ....

المهنة: .... المؤهل العلمي: ....

الاهتمامات الفكرية والثقافية:

☐ علمية ☐ دينية ☐ أدبية ☐ تاريخية ☐ ....

العنوان: الدولة .... المدينة ....

....

....

ص.ب: .... الهاتف ....

الفاكس .... E-Mail ....

هل ترغب في الحصول على النشرات الإعلانية بشكل دائم؟ ☐ نعم ☐ لا

بنك القارئ النهم

عزيزي القارئ.. املأ بيانات هذه البطاقة وأرسلها إلى عنوان دار الفكر ليتم تسجيلها في حسابك الخاص في بنك القارئ النهم، حيث يكون بإمكانك الحصول على نسخ مجانية من مطبوعاتنا تتناسب طرداً مع اقبالك على قراءة مطبوعات دار الفكر

البيانات الدقيقة

تساعدنا على خدمتك بالشكل الأمثل

رأيك يهمنا !

الرجاء ملء البيانات بعد قراءة الكتاب

موضوع الكتاب:	☐ هام جداً	☐ هام	☐ غيرهام
الأفكار:	☐ قيمة	☐ مقبولة	☐ غير مقبولة
الأسلوب:	☐ واضح	☐ مقبول	☐ غير مقبول
الإخراج الفني:	☐ ممتاز	☐ مقبول	☐ غير مقبول
الطباعة:	☐ جيدة	☐ مقبولة	☐ غير مقبولة
مرافقات الكتاب:	☐ جيدة	☐ مفيدة	☐ غير مفيدة
إصدارات الدار:	☐ هامة	☐ مقبولة	☐ غير مقبولة
متابعتك لها:	☐ دائماً	☐ أحياناً	☐ نادراً

اقتراحات: ....

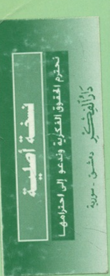
....

....

دار الفكر
للطباعة والتوزيع والنشر
سورية - دمشق - ص.ب: ٩٦٢
فاكس: ٢٢٣٩٧١٦ هاتف: ٢٢١١١٦٦-٢٢٣٩٧١٧

بنك القارئ النهم

٢٤١٠٧١



ANALIZING THE GRAMMATICAL TEXT

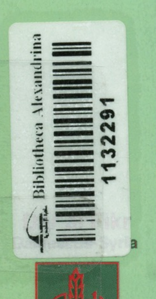
Tahlīl al-Naṣṣ al-Naḥwī

By: Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah

هذه السلسلة الرشيقة حصيلة عدة عقود، من المطالعة والدرس والتدريس والبحث والتحقيق، في ميادين النحو والصرف والأدب القديم. ولقد توضعت في حلقات متآخية، تقدم للناس خبرة شخصية، وتجارب علمية وفنية، لخدمة لغة القرآن الكريم، ومايدور حولها من العلوم والآداب.

إنها ثمرة معاناة طويلة، ونثار تمرس كثير، وصدى لجهد مديد، يتتبع الموضوعات الجانبية المعاصرة، بالتنقيب والتحليل والتركيب، للوصول إلى نتائج إيجابية قريبة من الصواب، وتحل بعضاً من مشكلات الواقع اللغوي أو الأدبي. وقد يسر الله - عز وجل - لذلك كله أن ينتظم في سلك واحد، كتيبات خفيفة لطيفة، مع ماله من اختلاف وتباين، وثقل في ظاهر الأمر.

ولسوف يرى القارئ لهذه السلسلة - إن شاء الله - معلومات متنوعة، تتناول مسائل بعيدة عن التحقيق للتراث، وعن التأليف في واسع البحوث المتخصصة، وتعالج المشكلات والقضايا بأسلوب هادف جاد، وتفكير موضوعي حصيف. وستكون أصداؤها رديفاً لما نشره المؤلف، من مصادر تراثية محققة، وبحوث علمية مصنفة، للسير في خط واحد، هو العمل العلمي الكريم.



Dār al Fikr al Mu'āṣir
Beirut - Lebanon

Dar Al-Fikr
414S. Craig St. #269
Pittsburgh, PA 15213
USA
Phone: (412) 441-7768
Fax: (412) 441-8198
e-mail:info@fikr.com
http://www.fikr.com/

ISBN 1-57547-343-7

